دراسات عالمية

Panton 5015 C

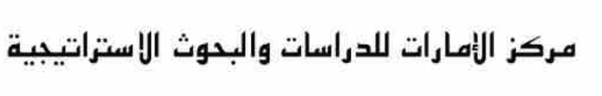


تصدعات الثورة الليبية

القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة

فولفرام لاخر





العدد 120

تصدعات الثورة الليبية

القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994؛ كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة دراسات عالمية التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة. ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراســات عـالميــة

تصدعات الثورة الليبية

القوى الفاعلة والتكتلات والصـراعات في ليبيا الجديدة

تأليف: فولفرام لاخر

ترجمة: عدنان عباس علي

العـدد 120

تصـدر عـن



مـركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتـراتيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبر بالضـرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "Bruchlinien der Revolution Akteure, Lager und Konflikte im neuen Libyen", by Wolfram Lacher, and published in German by Deutsches Institut für Internationale Politik und Sicherheit, Berlin, March 2013. The ECSSR is indebted to the author and original publisher for permitting the translation, publication and distribution of the above title under its name.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1211

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-792-3

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-793-0

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

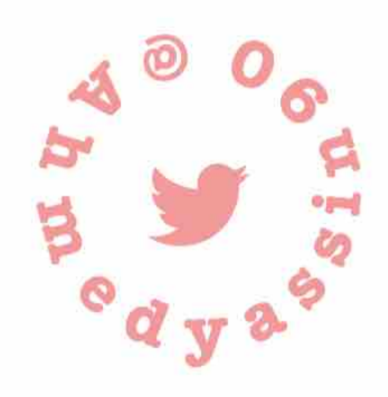
هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات


@Ahmedyassin90

مقدمة

مقارنة بدول "الربيع العربي"، شهدت ليبيا أعمقَ التحولات حتى الآن. وكان عـدد اللاعبين قد تعاظم بشكل؛ جعل من الصعوبة الإحاطة بمعالم الساحة السياسية السائدة في ليبيا الجديدة. وفيما توجد في الدول المجاورة ـ أعني في تونس ومصـر ـ أحزابٌ وتكـتلات ومؤسسات مختلفة قادرة على التحرك وممارسة نفوذها في الحيـاة الـسياسية، يـصعب عـلى المراقبين الأجانب تحديدُ وتـصنيف اللاعبـين الـسياسيين في ليبيـا. ويمكـن إرجـاع هـذه الصعوبات إلى أسـباب مختلفـة، مـن بينهـا: عـدم تجـلي مـوازين القـوى بـشكل واضـح، والفوضـى الإدارية التي عمَّت البلاد عقب انهيار نظام القذافي. وخلافاً لدول الجوار، ثَمة أيضاً نقص واضح في الدراسات المخصصة لمسائل القـوى الـسياسية التـي عبّـأت نفـسها ووحّدت صفوفها على خلفية اندلاع الثورة. إن هذا النقص هو الأمـر الـذي تهـدف هـذه الدارسة إلى المساهمة في علاجه. فهي تقدم تحليلاً لحقيقة اللاعبـين الـذين بيـدهم، حاليـاً، تحديد مجريات الأمور في ليبيا. وعلى خلفية هـذه المهمـة، يقتـضـي الواجـب توضـيح أي مصالح يسعى هؤلاء اللاعبون إلى تحقيقها، وأي تحالفات يعقدونها، وماهيّة الـصـراعات والنزاعات التي تفرق بينهم.

إن ليبيا الجديدة منقسمة على نفسها بشكل عميق. وفي هذه الساحة السياسية الممزقة، يتبلور تكتلان متخاصمان، يمثلان مصالح مختلفة أشد اختلاف. فممثلو التيار الذي يدّعي لنفسه الثورية، يريدون الإطاحة على نحو شامل بالنخب السياسية والاقتصادية القديمـة، واحتلال مكانتها. ويقف هذا التيار قبالة تيار آخر غير متجانس يضم في صفوفه قـوًى لهـا مكانتها الاجتماعية، وقوى أخرى محافظة، وقوى متسامحة تريد طَي صفحة مرحلة الثورة، وتخشـى تراجع نفوذها بفعل تعاظم صعود قوى نـشطة ذات طموحـات ثوريـة. إن هـذه الهُوة لا تتخلل المؤتمر الوطني العام، الذي انتُخب في يوليـو مـن العـام 2012 فقـط؛ فهـي موجودة، أيضاً، بين المدن والقبائل، وبين الوحدات المختلفـة العاملـة في القطـاع الأمنـي. وستركز الدارسة منظورها على أربعة مجالات بالدرجة الأولى، وذلـك باعتبـار أن في هـذه المجالات تتجلى التصدعات المعنية هاهنا: أعني ميزان القوى بين مراكز السلطة؛ والقطـاع الأمني؛ والمسائل المتعلقة بالنظام القضائي؛ وأخيراً السيطرة على الموارد الاقتصادية.

وفي الواقع، وبقدر تعلق الأمر بالمستوى الوطني لا يحتدم الصراع على السلطة بين الكتلتين بالدرجة الأولى. فنواحي النزاع تظل في أغلب الأحيان محصورة في المستوى المحلي الضيق أو في قطاعات متفرقة؛ وفي هذه الحقيقة يكمن السبب الجوهري للاعتقاد بأن عملية انتقال ليبيا لا يُتوقع لها أن تُفضي إلى حرب جديدة أو إلى تقسيم البلاد، حتى وإن استغرقت هذه العملية فترة زمنية طويلة، وظلت على مدار زمن طويل غير مستقرة إلى حد بعيد. ومهما كانت الحال، الأمر البيِّن هو أن ثَمة لاعبين محليين يهيمنون على الساحة السياسية في ليبيا الجديدة. ففي بعض مراكز الثورة نشأت هنا وهناك تيارات وكيانات يسودها ترابط داخلي متين جداً. وتدور في أماكن أخرى صراعات كثيرة على ممارسة الهيمنة في المحيط المحلي المعني. وعلى صعيد آخر، تمضي الأقليات العرقية والشخصيات المدافعة عن حق التمتع بالحكم الذاتي على المستوى المحلي قُدماً في تنظيم نفسها. ولا يزال الغموض يكتنف النَّحو الذي سيتطور به ميزان القوى بين هؤلاء اللاعبين المحليين والإقليميين. فخصوماتهم تتخذ طابعاً مسلحاً من حين لآخر؛ وكثيراً ما تعود أسباب هذه الخصومات إلى أن بعض المدن والقبائل قد اتخذت مواقف مختلفة وأعربت عن ولاءات متباينة إبان الحرب الأهلية.

وغني عن البيان أن هيمنة الكيانات المحلية، وما بين هذه الكيانات من منافسات واحتكاكات تنعكس على المستوى الوطني، وعلى المؤتمر الوطني العام أيضاً، وعلى حكومة رئيس الوزراء علي زيدان المشكَّلة في نهاية العام 2012، وحتى الآن، فإن الاتجاهات الإسلامية فقط هي التي استطاعت أن تستولد قوى سياسية تتبنى على مستوى البلاد ككل برنامجاً واضح المعالم. وفيما سوى ذلك، تهيمن مصالح فردية وائتلافات مؤقتة. إن ما يعتبره بعض المراقبين لاعباً "ليبرالياً" أعني حزب تحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل – إنما هو تجمع يتميز بأنه لا يتبع أيديولوجية معينة، ويضم نخباً اجتماعية تتوزع على تنظيمات وتيارات محلية مختلفة.

ويتكون تكتل القوى الثورية أيضاً، من تيارات تشكلت بوحي من مصالح محلية في أغلب الحالات، وبناءً على خلفيات أيديولوجية إلى حد ما.

إن التحليل التالي يجسد بالضرورة صورة خاطفة للوضع في ليبيا. وغني عن البيان أن الساحة السياسية في ليبيا لا تزال تشهد تحولات سريعة.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن نتائج الانتخابات التي جرى تنظيمها في يوليو 2012 تشير، بنحو تقريبي فقط، إلى طبيعة النظام الحزبي الذي سينشأ مستقبلاً. ففي إطار المؤتمر الوطني العام، تنشأ تحالفات جديدة بلا انقطاع، وتظهر وتختفي المرة تلو الأخرى ائتلافات متفرقة. وعلى صعيد آخر، وبعيداً عن إطار المؤتمر الوطني العام، لم تصل إلى نهايتها بعدُ عملية تأليف وإعادة تأليف الأحزاب. إن الكثير من قادة الثورة ما انفكوا يتشبثون بالقطاع الأمني؛ وهكذا، ليس من الواضح ما إذا كان هؤلاء سيتحولون إلى المجال السياسي المدني.

بيد أن أهمية الجماعات المحلية ذات المصالح المشتركة، وعدم تمتع الحكومة بالقوة المناسبة لمواجهة طلبات هذه الجماعات، ستظل على مدى سنوات كثيرة على ما يبدو علامة مميزة للسياسة الليبية. ويسري هذا التنبؤ على الهوة القائمة بين التيار الثوري وخصومه أيضاً. وبحسب أكثر الاحتمالات توقعاً، ستهيمن نواحي الصراع هذه على خصائص الدستور المرتقب.

وبالنسبة للقوى المتصارعة، ستدور المسائل الأساسية حول توزيع السلطة بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وحول حقوق الأقليات العرقية المختلفة. أما عن دور الإسلام في هذه الصراعات، فإن كل البوادر تشير إلى أن هذا الموضوع لا يثير في ليبيا ما يثيره في مصر وتونس على سبيل المثال من نزاعات وصراعات، ففي ليبيا، هذه النزاعات أقل حدّة بكثير.

وبالنسبة لألمانيا وللاعبين آخرين من جنسيات أجنبية، يسبب التشتت السياسي والصراع المستمر على السلطة في ليبيا معضلات كثيرة. فالسياسة الخارجية الألمانية على وجه الخصوص تواجه مصاعب كثيرة بقدر تعلق الأمر بتحديد هوية الشركاء المحتملين. وربما فسرت هذه الحقيقة سبب إهمال التعاون مع ليبيا الجديدة، وعدم بلوغه، لا من قريب ولا من بعيد، المستوى الذي بلغه التعاون مع تونس ومصر. إن كلا

الأمرين، أعني مخاطر عدم استقرار الوضع في الأمد الطويل، وأيضاً تلك الفرص المحتمل أن تنشأ فيها لو اتصف الوضع في ليبيا بالاستقرار مستقبلاً، ينبغي أن يكونا حافزاً لتحقيق تعاون أمتن. ويجب هاهنا التركيز على ردم الهوة والتصدعات التي خلّفتها الحرب الأهلية. وتكمن المجالات الأساسية في تحديث النظام القضائي، وفي التخلص من مخلفات الماضي؛ فالأمر الجوهري بالنسبة لتمتع ليبيا بالاستقرار مستقبلاً إنما يكمن في التحرر من التركة التي خلّفها ليس نظام القذافي فحسب، بل التي خلفتها الحرب الأهلية أيضاً، وفي التخلص من الصراعات المختلفة التي تولدت عن هذه التركة.

العوامل ذات الشأن في تحديد عملية الانتقال

إن تحديث الساحة السياسية الليبية يحدث في زمنٍ يتميز باندلاع تحولات ثورية. فمن نافلة القول الإشارة هاهنا إلى أن مؤسسات النظام القديم أعني جهاز الأمن، والجيش، والإدارات المحلية والإقليمية، والهيئات التشريعية قد انهارت أو أنها، كما هو الحال بالنسبة للنظام القضائي، قد أصابها الشلل، وحلّت مكانها ترتيبات مرحلية أو غير رسمية، إلى حين الانتهاء من صياغة دستور جديد واستحداث مؤسسات دائمة.

وكان المجلس الوطني الانتقالي قد ثبّت أركان العملية المرحلية من خلال تبنّيه إعلاناً دستورياً في الثالث من أغسطس من العام 2011. ورسمياً، بدأت مرحلة الانتقال حينما جرى الإعلان في الثالث والعشرين من أكتوبر عام 2011 أي بعد ثلاثة أيام من مقتل معمر القذافي – عن تحرير كامل التراب الليبي.

وحتى انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام في السابع من يوليو 2012، وانعقاد أولى جلساته بعد شهر من عملية الانتخاب، استرشدت العملية السياسية بالإعلان الدستوري بنحو وثيق. إلا أن المفاوضات المضنية بشأن تشكيل الحكومة تسببت في عرقلة العملية السياسية بنحو كبير. وبعدما فشل مصطفى أبو شاقور في تشكيل الحكومة، أدت الحكومة الجديدة برئاسة علي زيدان اليمين الدستورية في الرابع عشر من نوفمبر 2012.[1]

وفي هذه الأثناء، كان قد اندلع سجالٌ حامي الوطيس حول الشروط الرسمية لعملية صياغة الدستور الجديد. فبناءً على الجدول الزمني المقرر في الإعلان الدستوري، كان الواجب يقتضي من المؤتمر الوطني العام أن يحدد في غضون شهر واحد من انعقاد أولى جلساته أعضاء لجنة صياغة الدستور؛ أي الأعضاء الذين كانوا، بدورهم، مطالبين باقتراح دستور جديد خلال شهرين فقط. ولأن الحركة الداعية إلى تبني النظام الفيدرالي في الشمال الشرقي من البلاد كانت قد هددت بمقاطعة الانتخابات، لذا رأى المجلس الانتقالي نفسَه، قبل موعد الانتخابات بفترة قصيرة، مجبراً على تغيير قواعد عملية سن دستور للبلاد بنحو مفاجئ. وهكذا، تعيَّن الآن انتخابُ أعضاء لجنة صياغة الدستور من قبل الشعب الليبي بنحو مباشر، بدلاً من تعيينهم من قبل المؤتمر الوطني العام. وظل الجدل يحتدم حول هذا القرار فترة ليست بالقصيرة، ولم يقره المؤتمر الوطني العام إلا في فبراير 2013. وبعد فترة وجيزة من الزمن، ألغت المحكمة العليا هذا القرار.

وكيفما كانت الحال، فإن القرار الرسمي بخصوص ما إذا كان أعضاء لجنة صياغة الدستور سيُنتخبون أم سيُجرى تعيينهم، لم يُبت فيه بشكل نهائي حتى هذه اللحظة، أعني حتى الانتهاء من هذه الدراسة في مارس 2013.* أضف إلى هذا أنه لا مندوحة من تحديد موعد الانتخابات المنشودة والإطار العام لهذه الانتخابات؛ علماً أن هذه الموضوعات ستثير سجالاً واسعاً بحسب أقوى الاحتمالات.[2]

وبسبب هذا التأخير في تنفيذ ما جرى الاتفاق عليه، صار تحقيق باقي قرارات الإعلان الدستوري من الأمور المشكوك فيها. وعلى سبيل المثال، تسري هذه الحقيقة على الفترة الزمنية المخصصة لصياغة الدستور الجديد وإقراره من قبل المؤتمر الوطني العام، علماً أن المجلس الانتقالي كان قد مدد هذه المهلة الزمنية في مارس 2012 بأربعة شهور. كما لا يزال مجهولاً موعدُ الاستفتاء على الدستور الجديد وتاريخ الانتخابات العامة المفروض إجراؤها عقب الانتهاء من عملية الاستفتاء.[3]

* جدير بالذكر أن المؤتمر الوطني العام أقر في يوليو 2013 القانون الانتخابي الذي على أساسه سيجري انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، والمؤلفة من 60 عضواً، ولم يتم حتى الآن تحديد موعد الانتخابات. (المحرر)

ومن المتوقع أن تستغرق العملية الانتقالية حيزاً زمنياً يتعدى العام 2013. وفي أفضل الحالات، لن تتم أول الانتخابات المقررة دستورياً قبل النصف الثاني من العام 2014. ومعنى هذا هو أن اللاعبين الرئيسيين في الساحة السياسية الليبية سيواصلون التحرك في مجال لا يخضع لقواعد دستورية، وفي مجال تتحكم فيه مؤسسات تنمو وتتكاثر بنحو سريع وبلا ضوابط تتكفل بتنظيمها والإشراف عليها.

وغني عن البيان، أن ثَمة علاقةً مباشرة بين الفوضى المؤسساتية والصراعات المسلحة السائدة في العديد من أقاليم البلاد.

فالقطاع الأمني في ليبيا الآن ليس سوى جهاز مرقّع يتكون من وحدات جرى تجنيد المنتسبين لها من صفوف أفراد مدنيين، وأفراد هم من بقايا جيش النظام البائد، أي من بقايا جيشٍ كانوا قد استقلوا عنه في سابق الزمن.

وحالياً، يخضع الجزء الأكبر من الكتائب والمليشيات الثورية، التي تبلورت عقب سقوط النظام، لأوامر وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع. بيْد أن رقابة الوزارات على هذه الكتائب والمليشيات تعكس وضعاً مأزوماً فعلاً، وذلك لأنه تعيَّن دمج المليشيات المختلفة إجمالاً، أي بلا أي عملية انتقائية، وبالتالي فإنها واصلت التمسكَ بهياكلها السابقة. وما خلا بعض الحالات الاستثنائية، يمكن القول: إن أغلبية الصراعات تتورط فيها أطراف لا هي رسمية بنحو واضح ولا هي غير رسمية بنحو أكيد. من ناحية أخرى، فإن الشلل الذي أصاب النظام القضائي، والتهديدات الصادرة عن الجماعات المسلحة أمور كانت قد ساهمت بدورها في تصعيد حدة الصراعات. فالحكومة ليس لديها قوات أمنية مدربة تدريباً مهنياً محايداً، ولا قدرة لها على إحالة المتهمين بارتكاب الأعمال الجنائية إلى القضاء.

إن المشاكل السائدة في القطاع الأمني وفي المجال القضائي هي أخطر التحديات التي تواجهها ليبيا في المرحلة الراهنة. وستحظى هذه المشاكل بأهمية متميزة في هذه الدراسة. كما سيجري التركيز على الجماعات المسلحة، وعلى ما هو مكتوم من طاقات قد تُفضي إلى اندلاع صراعات مسلحة تضرب جذورها في نزاعات تعكس مصالح سياسية متناقضة.

الشكل (1)

خريطة ليبيا



القوى السياسية في ليبيا الجديدة

شهدت الساحة السياسية الليبية تحولات جذرية منذ اندلاع "ثورة السابع عشر من فبراير" عام 2011. وكانت الشرارة الأولى قد جاءت من طرف جماعات محلية، غير حكومية في المقام الأول: من طرف مجالس محلية، وهيئات عشائرية، وكتائب ثورية.

وعلى صعيد آخر، كانت تيارات الإسلاميين قد ازدادت قوة بفعل استقطابها قـوىً ذات توجهات قومية. وكانت النخبة السياسية، التي تجمعت في فبرايـر ومـارس في بنغـازي، وعكفت على جمع معارضين كانوا يعيشون في المنفى وشخصيات كانت ذات نفـوذ كبـير في النظام السابق، وأشـرفت على تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، قد فقدت نفوذها في خضم هذه التطورات وتجاوزتها الوقائع المتلاحقة.

حقاً كسب المجلس الوطني الانتقالي بسـرعة فائقة اعترافـاً دوليـاً ومـساندة دوليـة جليّة، إلا أنه فشل في إنشاء علاقات متينة مع المجالس المحلية والكتائب التـي خاضـت الصـراع الثوري المسلح. وكانت هذه التطورات قد أفضت إلى تنامي توترات قويـة بـين القواعد الثورية والقيادة السياسة. فبعدما انتهت الحرب الأهلية، تزايدت الضغوط عـلى الكثير من الأفراد، الذين كانوا متّهمين بممارسة نفوذ كبير أو بتولي مناصب دبلوماسية أو العمل بصفة خبراء فنيين في النظام البائد ازدادت عليهم الضغوط برغم أنهم قد ساهموا في انتصار الثورة، بانشقاقهم المبكر عن ذلك النظام.

وكان العديد من أعضاء المجلـس الـوطني الانتقـالي، وأعـضاء في حكومـة محمـود جبريل (من مارس وحتى نوفمبر 2011) وفي حكومة عبد الرحيم الكيب (مـن نـوفمبر 2011 إلى نوفمبر 2012) قد فقدوا مناصبهم وانسحبوا من الساحة الـسياسية إمـا بفعـل الضغط الذي مارسه عليهم الرأي العام أو في سياق عمليات انتخابية، وأخلوا مواقعهم بالتالي للاعبين يتمتعون بسلطان محلي.[4]

أولاً، التكتلات والمصالح الخاصة المسيطرة على المؤتمر الوطني العام

عند تحليل مكونات المؤتمر الوطني العام، يظهر للرائي مشهدٌ ممزّق الأوصـال فعـلاً. فما خلا الإخوان المسلمين والسلفيين، لا توجد تكتلاتٌ محددة الانتماءات الأيديولوجيـة؛ بدلاً من هذا، تهمين على المؤتمر الوطني العام مـصالحُ فرديـة وتحالفـات غـير مـستتبّة. إن الأحزاب الليبية لم تتمكن من التطور والظهور في الـساحة إلا بعـد انهيـار نظـام القـذافي.

وفي هذا السياق، فإن قانون الانتخابات العائد إلى يناير 2012، قد أخذ في الاعتبار الضعف المخيم على القوى السياسية الوطنية. فقد تم تشريع نظام انتخابي يعطي ثلاثة أخماس المقاعد المئتين لمرشحين مستقلين يتبعون دوائرهم الانتخابية، ويخصّص خُمسي المقاعد للأحزاب السياسية. إلا أنه ما كان ضرورياً بالنسبة للقوائم الانتخابية، المتبنّاة من الأحزاب، أن يتم تحديد المرشحين لأكثر من دائرة انتخابية واحدة. وبالتالي فقد جسدت الكثير من القوائم الحزبية مصالح محلية تخص اتحادات وجمعيات مختلفة. والملاحظ هو أن أربعة عشر نائباً من أصل الثمانين نائباً الذين تم انتخابهم عبر هذه القوائم، كانوا يمثلون هذه الاتحادات والجمعيات. وهكذا، لا عجب أن يلاحظ المرءُ أن القائمة المعدة من قبل حزب رئيس الوزراء علي زيدان، قد حصلت على مقعد واحد فقط في الدائرة الانتخابية التي ينحدر منها زيدان نفسه، أعني الجفرة، برغم أن حزبه كان قد شارك بمرشحين كثيرين في الانتخابات المعنية.5 من ناحية أخرى، حصل على مقاعد في المؤتمر الوطني أعضاء حزبيون أيضاً بصفتهم نواباً مستقلين.

وما خلا بعض الأشخاص المعروفين، ونواباً يمثلون الاتجاهات الإسلامية بنحو واضح المعالم، تتبنى أغلبيةُ النواب المستقلين مصالح ضيقة، مصالح تخص مدناً أو قبائل أو عائلات معينة. وقد حصل حوالي ثلثي المستقلين على مقاعدهم بأقل من 20 بالمئة من أصوات الناخبين في الدائرة الانتخابية المعنية، علماً أن أكثر من نصفهم كانوا قد حصلوا على أقل من عشرة بالمئة. وإذا استثنى المرء المدن الكبرى الواقعة في الشمال الغربي من البلاد، فإن واقع الحال يشهد على أن الولاءات العشائرية كانت، في كثير من الأحيان، هي الأمر الحاسم في الانتخابات. ففي بنغازي على سبيل المثال، تم انتخاب ستةٍ من النواب التسعة المستقلين بنسبة تقل عن اثنين بالمئة من الأصوات.[6] وعموماً يمكن القول إن هؤلاء يمثلون قبائل محددة أو أحزاباً معينة ليس إلا. وفي سَبْها يمثل نائب واحد، من أصل النواب الأربعة المستقلين، قبيلة أو مجموعة محلية أخرى؛ وإلى حد ما ينطبق الأمر ذاته على مدينتَي مرزوق وأوباري. أما بالنسبة لمدينتي الكَفْرة وبني وليد، حيث جرى في

كل واحدة منهما انتخاب نائبين بنسبة معتبرة من أصوات الناخبين، فإن رؤساء القبائل كانوا قد اتفقوا، مسبقاً، على أسماء الأفراد الذي يرغبون في ترشيحهم للمؤتمر الوطني العام، تاركين لصناديق الاقتراع المصادقة، من ثم، على ما اتخذوا من قرارات. وفي مدينة الرحيبات فاز مرشح السكان العرب على مرشح السكان البربر بنسبة بلغت 51 بالمئة من أصوات الناخبين.[7] أضف إلى هذا أن الكثير من أبناء الفئات الوسطى والميسورة الحال، وأبناء العائلات الأرستقراطية، التي كانت تلعب دوراً ريادياً في السياسة والاقتصاد، في الزمن السابق على نجاح الجيش بقيادة القذافي في قلب نظام الحكم عام 1969، قد فازت بمقاعد المدن الكبرى. وتسري هذه الحقيقة، على سبيل المثال وليس الحصر، على عبد الرحمن السويحلي وعلي عبد الله الضراط من مصراتة، وصالح جعودة وأحمد لنقي من بنغازي، وعبد الجليل سيف النصر من سَبها. فهؤلاء يمثلون - إلى حد ما على أدنى تقدير - تنظيمات ذات أهداف سياسية ومصالح اجتماعية، تتزعمها العائلات التي ينحدرون منها.

1. تكتلات ذات أيديولوجية محددة وتحالفات تكتيكية

والملاحظ هو أن وسائل الإعلام الغربية ترى أن نتائج الانتخابات تؤكد على أن الليبراليين -التابعين لتحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل -قد فازوا على الإسلاميين. بيد أن وجهة النظر هذه مضللة بكل تأكيد، وذلك لأسباب عديدة. فالأمر الواضح أولاً هو أن الفائزين الحقيقيين في الانتخابات هم ممثلو مصالح عائلات ومدن وعشائر معينة. وثانياً، أن مصطلح "ليبرالي" ينطبق، بمعناه المتداول في المحيط الأوروبي، على أقلية محدودة العدد في أقصى الحالات، أي على أقلية من مرشحين حصلوا على مقعدهم في المؤتمر الوطني العام عبر حزب تحالف القوى الوطنية أو بصفتهم مرشحين مستقلين يشاركون حزب التحالف في مبادئه وتوجهاته. وثالثاً، أن الإخوان المسلمين والسلفيين سوية قد حصلوا، مقارنة بإجمالي عدد النواب المستقلين رسمياً، على حصة فاقت بكثير حصة حزب تحالف القوى الوطنية.

الجدول (1)

ميزان القوى في المؤتمر الوطني العام: القوائم الحزبية

القوائم الحزبية	عدد المقاعد
تحالف القوى الوطنية	39
حزب العدالة والبناء (الإخوان المسلمون)	17
قوائم أحزاب وطنية صغيرة	6
قوائم حزبية سلفية	4
تجمعات محلية ذات مصالح مشتركة	14
المجموع الكلي	80

الجدول (2)

ميزان القوى في المؤتمر الوطني العام: المستقلون

المستقلون	عدد المقاعد
مستقلون ينخرطون في شراكة مع تحالف القوى الوطنية	25
مستقلون ينخرطون في شراكة مع حزب العدالة والبناء	17
سلفيون – مستقلون أو ينخرطون في شراكة مع القوائم الحزبية	23
مستقلون فعلاً	55
المجموع الكلي	120

وإذا كان تحالف القوى الوطنية قد فاز بحصة الأسد من إجمالي القوائم الانتخابية، فما ذلك إلا بفضل السمعة الحسنة التي يتمتع بها محمود جبريل. علاوة على هذا، يمكن النظر إلى النتيجة على أنها كانت أيضاً تصويتاً ضد الأحزاب الإسلامية، إلا أن هذه الحقيقة لا تعني أن النتيجة الانتخابية كانت لمصلحة الليبراليين أو لمصلحة تصورات علمانية تريد فصل الدين عن الدولة. فلا تحالف القوى الوطنية ولا الأحزاب الأخرى كانت قد ركزت في برامجها الانتخابية على مبادئ ليبرالية. فحين اندفع رئيس البرلمان محمد المقريف وصرح في حديث صحفي أن ليبيا يجب أن تتحول إلى دولة مدنية تلتزم بفصل الدين عن الدولة،

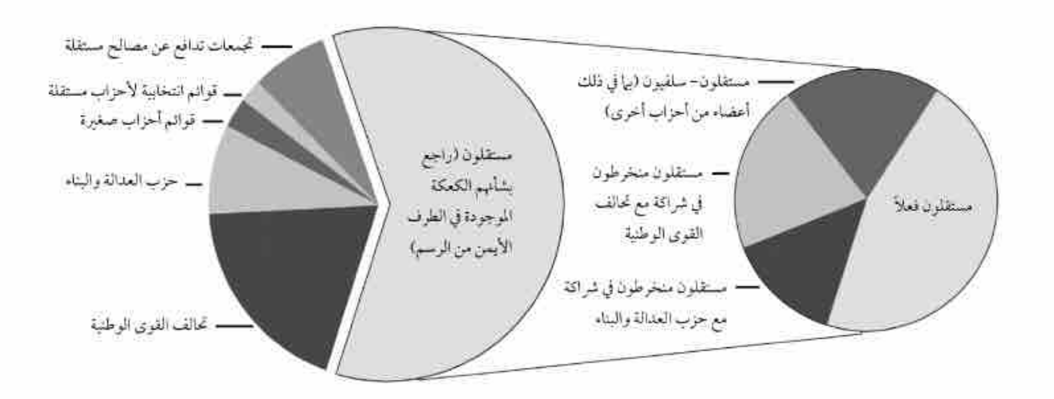
احتج عليه نواب ينتمون إلى التحالف وإلى الإخوان المسلمين سواء بسواء.[8] فالنظام الأساسي لتحالف القوى الوطنية يؤكد على أن المبادئ الديمقراطية وأحكام الشريعة الإسلامية هما المصدران الرئيسيان للتشريع؛ وبهذا المعنى، فإن هذا النظام الأساسي لا يختلف أبداً عما تنادي به برامج العشرات من الأحزاب الجديدة.

والأمر الأكثر دلالة يكمن في المعالم الشخصية التي يتمتع بها قادة ونواب حزب تحالف القوى الوطنية. فعلاوة على جبريل، فإن عبد المجيد مليقطة هو واحد من أهم الشخصيات في الحزب وأكثر مموليه الماليّين أهمية. وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى وإن ظل مليقطة يتوارى عن الأنظار وأضواء المسرح السياسي عادة. ومليقطة، رجل الأعمال المنحدر من غرب ليبيا، ومن مدينة الزنتان على وجه التحديد، كان يرتبط بعلاقة وطيدة بنظام القذافي، من قبل أن يؤسس، بعد اندلاع الثورة، كتيبة ثورية في مسقط رأسه ويساهم، بنحو فعال، في الزمن التالي، بتحرير طرابلس.[9] ويوجد في صفوف النواب شبان نالوا تعليماً جيداً وشخصيات أيضاً تقدم بها العمر. والأمر الذي يجمع بينهم جميعاً هو أنهم ينتمون إلى فئة ميسورة الحال من حيث الثروة والتمتع بامتيازات اقتصادية كبيرة، وأنهم ينحدرون من عائلات مشهورة. ولا يعثر المرء هاهنا على أثرٍ لقادة المعارضة التي عاشت في المنفى فيما مضى من الزمن؛ بدلاً من هذا يركز تحالف القوى الوطنية على الأفراد البارزين محلياً، أي على أعيان المدن ووجهائها. فأحمد بن صويد يحتل مركز الصدارة في قائمة مرشحي التحالف في بنغازي، بالرغم من أنه لم يتمتع بأي خلفية سياسية، وأن شهرته تعود إلى أنه كان لاعب كرة قدم معروفاً وله مؤيدون كثيرون في المدينة. وعلى صعيد آخر، نلاحظ أن نائب مركز مدينة طرابلس، أعني عبد اللطيف المهلهل، فقيه بارز في المسائل الدينية الخاصة بالتصوف الليبي.[10] ومجمل القول هو أن من حق المرء أن يرى في التحالف مجرد أطراف اتحدت للفوز في الانتخابات من غير أن تجمع بينها أيديولوجية محددة، وهي أطراف تمثل فئات مميزة اجتماعياً وصاحبة نفوذ في البلاد. أضف إلى هذا أن العديد من نواب التحالف كانوا قادة محليين في النظام البائد. من هنا، لا غرو أن تقوم الهيئة

العليا للنزاهة والوطنية، أي الهيئة المكلفة بالتحري عن الدور الـذي مارسـه القيـاديون في حقبة نظام القذافي، بعزل اثنين منهم من مناصبهم. كما تعرض للعـزل وزيـران مـن أصـل خمسة وزراء، كان المفروض أن يمثلوا حزب التحالف في حكومة علي زيدان.[11]

الشكل (2)

ميزان القوى في المؤتمر الوطني العام



والملاحظ هو أن كلا التكتلين، أعني حزب تحالف القوى الوطنيـة وحـزب العدالـة والبناء وحزب الإخوان المسلمين يمارسون في المؤتمر الوطني العام نفوذاً يفوق بكثير النفوذ الذي قد يتوقعه المرء عند أخذه في الاعتبار عدد النواب الذين ينتمـون بـشكل رسـمي إلى كل واحدة من هاتين الكتلتين. فالكثير من ممثلي الكتلتين يرشـحون أنفـسهم للانتخابـات بصفتهم مستقلين، وذلك اعتقاداً منهم أن حظهم بالفوز سيكون أفضل. من ناحية أخرى، فإن المرشحين الأقل شهرة، يفوزون، أيضاً، بمقعد في المؤتمر الوطني العام، بفضل الـدعم المالي الذي يحـصلون عليـه مـن هـذا الحـزب أو ذاك؛ ومـن نافلـة القـول الإشـارة إلى أن الأحزاب تنتظر منهم، في هذه الحالة، إبداء الولاء لهـا. وإذا مـا أضـاف المـرء إلى الكتلتـين البرلمانيّين المستقلين الذين ينخرطون في شـراكة مع هاتين الكتلتين، فليس ثَمة شـك في أن تحالف القوى الوطنية والإخوان المسلمين يتحكمون بحـوالي نـصف المقاعـد. إلا أن مـن حقائق الأمور أيضاً، أن موازين القوى المشار إليها أعلاه تجسد نسباً تقريبيـة. ففـي الـنهج السياسـي الدارج عملياً، تتغير الأهمية النسبية للكتلة البرلمانيـة المعنيـة باسـتمرار، وذلـك

لعدم وجود انضباط حزبي، وتنطبق هذه الحقيقة على حزب تحالف القوى الوطنية بنحو مخصوص. وكانت هذه الحقيقة قد طفت على السطح بنحو جلي في سياق تشكيل الحكومة. ففي سبتمبر من العام 2012 كانت قيادة التحالف منقسمة على نفسها فيما إذا كان عليها المشاركة بحكومة أبوشاقور. فمليقطة وجبريل كانا ضد المشاركة بنحو أكيد وقطعي؛ إلا أن الأمين العام للتحالف فيصل الكريكشي استجاب للعمل مع أبوشاقور، ووافق على تنصيبه وزيراً في حكومته.[12]

بيد أن علي زيدان لم يكتفِ بإشراك تحالف القوى الوطنية والإخوان المسلمين فقط، بل سعى، أيضاً، للحصول على تأييد أحزاب صغيرة ونواب مستقلين يمثلون أقاليم ومدناً معينة. ومع هذا لم تحصل حكومته في المؤتمر الوطني العام على أكثر من 105 أصوات من أصل المئتي صوت؛ فقد امتنع 58 نائباً عن المشاركة في عملية التصويت.

والملاحظ هو أن التكاتف في الكتلة البرلمانية التابعة إلى الإخوان المسلمين أكثر متانة من التكاتف بين أعضاء الكتلة البرلمانية التابعة إلى تحالف القوى الوطنية. فالكثير من نواب ووزراء وقياديّي الإخوان كانوا قد قضوا، إبان حكم القذافي، سنوات كثيرة في معتقل واحد، وبالتالي لا غروَ أن نلاحظ أنه حتى أولئك الإخوان المسلمين، الذين دخلوا المؤتمر الوطني العام بصفتهم نواباً مستقلين، دأبوا على منح الكتلة البرلمانية الإخوانية ولاءً يفوق الولاء الذي تحصل عليه كتلة التحالف البرلمانية من قبل النواب المنخرطين في شراكة مع حزب التحالف. لا بل جرى انتخاب النائب المستقل نزار كعوان رئيساً للكتلة البرلمانية التابعة لحزب العدالة والبناء.

ويؤلِّف السلفيون الكتلة البرلمانية الثالثة الواضحة المعالم. ويُقدَّر عدد نواب الكتلة بسبعة وعشرين برلمانياً، علماً أنها فازت بمقاعد طرابلس والزاوية في المقام الأول. بيد أننا هاهنا لسنا إزاء كتلة متجانسة. وبنحو مخصوص، يمارس النفوذ في هذه الكتلة عشرة نواب، ينخرطون في شراكة مع حركة **الأصالة**. علماً أن هذه الحركة كانت ترتبط ارتباطاً

وثيقاً برئيس دار الإفتاء الشيخ الصادق الغرياني. وكان كل نواب الحركة قد تم انتخابهم في مدينة طرابلس وضواحيها، فهم فازوا هاهنا بثمانية مقاعد من أصل الأربعة عشر مقعداً المخصصة للمستقلين.[13] وثَمة تنظيم ثانٍ كان، في سابق الزمن، على صلة قوية بالجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة. وكان هذا التنظيم قد ضم في صفوفه ثوريين يعتنقون مبادئ جهادية سلفية، وساهموا بنحوٍ فعال في الكفاح ضد النظام السابق. ويندرج في قائمة هؤلاء الثوريين عبد الوهاب قائد،[14] النائب عن مدينة مرزوق، وخمسة آخرون مستقلون يرتبطون بعلاقة شراكة مع حزب الوطن، حزب عبد الحكيم بلحاج.[15] كما يرتبط قائدان عسكريان من قادة الكتائب الثورية العاملة في الزاوية، بعلاقة وثيقة بجماعة بلحاج، وإن كانا لا ينتميان إلى الجماعة الإسلامية المقاتلة.[18] وهناك أيضاً الكثير من المستقلين الآخرين الذين لهم علاقة وثيقة بأطراف سلفية وأخرى من الإخوان المسلمين، أعني أفراداً من قبيل محمد الوليد من زليتن مثلاً، الذي يتولى منصب رئيس لجنة الشؤون الدينية.

وتنشأ بين الأحزاب الصغيرة وبعض النواب المستقلين، الذين لا يمكن اعتبارهم، بنحو قاطع وأكيد، من السلفيين، الكثير من التحالفات المؤقتة أو المحلية. وكانت الجبهة الوطنية التابعة لرئيس البرلمان محمد المقريف قد فازت بثلاثة مقاعد عبر القوائم الانتخابية. كما يوجد ضمن المستقلين العديد من أعضاء الحزب، علماً أن هؤلاء ينحدرون من أسر مشهورة، وكانوا قد عملوا بنحو فاعل مع المعارضين المقيمين في المنفى.[17] إلا أن الحزب لم يمارس عمله ككتلة برلمانية، بل حاول أن يشكل جماعة تتكون من مشاهير المستقلين المنحدرين، على سبيل المثال لا الحصر، من مصراتة وبنغازي وما سواهما من مدن أخرى.[18] وعلى خلفية تشكيل الحكومة، تمكنت مجموعة تضم 15 نائباً مستقلاً ينحدرون من الشمال الشرقي، من أن يكون وزير الزراعة واحداً من أعضائها لقاء تأييدها الحكومة الجديدة. وتشكلت حول نائب الزنتان محمد بيترو، جماعة العمل المشترك، التي كان أعضاؤها على صلة قوية بالتحالف. وبعد تشكيل الحكومة التفّت مجموعة صغيرة حول نائب مدينة سرت صالح مصباح، علماً أن جُل أعضاء هذه المجموعة ينحدرون من مناطق سرت والجفرة وسدرة.[19]

إلا أن هذه التحالفات إنما هي ترتيبات مؤقتة في أغلب الحالات. وفي مطلع مارس، تشكلت من بعض هذه التحالفات الكتلة البرلمانية المسماة "يا بلادي"، المكونة من حوالي أربعين عضواً يدعون إلى تبني نهجاً متسامحاً في التعامل مع رموز وقياديّي النظام القديم. وقبل ذلك، وفي يناير على وجه التحديد، تشكّل تجمُّع الوفاء للشهداء، وذلك لتحقيق الأهداف نفسها؛ أعني للعمل من أجل أن يكون الاقتراع هو الأمر الحاسم في اختيار أعضاء اللجنة المكلفة بكتابة الدستور، ومن أجل أن يتم تشريع قانون ينظم الإدارة المحلية بعد الانتهاء من انتخاب رؤساء المحافظات ورؤساء البلديات من قبل الشعب. إن هذا التكتل المكون من أعضاء يتراوح عددهم بين أربعين إلى خمسين نائباً، يضم في صفوفه أغلبية السلفيين وبعض أعضاء الجبهة الوطنية، وكذلك بعض ممثلي المصالح المحلية المنحدرين من جبل نفوسة. وغنيٌّ عن البيان أن هذين التحالفين لن يواصلا التكاتف زمناً طويلاً إذا ما تحققت أهدافهما قصيرة الأجل.

2. تصدّعات تنتاب الثورة

إن التصدعات الرئيسية في المؤتمر الوطني العام لا تبدو للعيان من خلال الخندق الفاصل بين الأحزاب الكبيرة، ولا من خلال الخندق الفاصل بين الأطراف الإسلامية والأطراف غير الإسلامية. إن هذه التصدعات، التي نشأت في سياق الثورة والحرب الأهلية، تفصل أيضاً بين التكتلات العاملة في رحاب المؤتمر الوطني العام. ففي طرف من الخندق الفاصل تقف أغلبية الإخوان المسلمين والسلفيين، وأعضاء المعارضة الذين دأبوا على ممارسة نشاطاتهم من المنفى سابقاً، وكذلك ممثلو المدن أو الضواحي التي كانت أيام الثورة معاقل الكفاح المسلح ضد النظام القديم؛ أعني مدناً من قبيل مصراتة والزاوية مثلاً، ومدن البربر الواقعة في جبل نفوسة، أو ضواحي من قبيل ضاحية سوق الجمعة وضاحية تاجوراء التابعتين لطرابلس. فكافة هؤلاء اللاعبين يطالبون باتباع نهج لا يعرف الهوادة في التعامل مع ذلك القسم من النُّخَب الذي كان على وئام مع نظام القذافي.

ويقف في الطرف الآخر من الخندق نوابٌ يمثلون، في المقام الأول، مدناً أو قبائل لم تشارك في الثورة أو أنها كانت تساند النظام؛ أعني الجزء الأعظم من إقليم فزّان الواقع في

جنوب البلاد، أو مدناً من قبيل سـرت وبنـي وليـد وترهونـة مـثلاً. ولأسـباب تتعلـق بالمصالح الخاصة المهيمنة على رموز ووجهاء حزب تحالف القوى الوطنية، يتبنى التحالف نهجاً متسامحاً بخصوص المسألة المتعلقة بماهية رجالات النظام البائد الواجـب عـزلهم مـن الحياة السياسية. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الخـط الفاصـل، المـذكور أعـلاه، قـد تجـلى في قرارات الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية أيضاً: فسبعة من الأحـد عـشـر نائبـاً، المطبق عليهم العزل السياسـي، ينحدرون من مدن أو أقاليم ترى نفسها من الأطراف التي انهزمت أمام الثورة؛ ويتبع نائبان آخران تحالف القوى الوطنيـة.[20] وترتـب عـلى قـرارات الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية خلال الفترة الواقعة بين سبتمبر 2012 وفبراير 2013، أن لا يكون لدى الطوارق ومدينة بني الوليد نائـب واحـد عـلى الأقـل يمـثلهما في المؤتمر الوطني العام. وهكذا، ما كان لدى هذه الأطراف أي دور في التشكيلة الحكومية أو في الجدل الذي دار حول العملية الدستورية.

وكان التكتل الثوري هو صاحب الكلمة الحاسمة في القرار الصادر في أكتوبر 2012، والقاضـي بالاستيلاء على بني وليد بالقوة العسكرية. وكان سبب هذا القرار يعود إلى وفاة ثائر من مصـراتة كان رهينة في بني وليـد. إن "القـرار رقـم سـبعة"، الـصادر عـن المـؤتمر الوطني العام، هو الذي كان قد عبّد الطريق أمـام الهجـوم العـسكري الـذي انتهـى بـأن قامت مليشيات مـن مـصـراتة، ومـن المعاقـل الأخـرى للثـورة، بنهـب وتـدمير الأبنيـة والمؤسسات العامة، والمحال التجارية والمنازل الخاصة في بني وليد.[21] وكان هذا القرار قد تمتع بدعمٍ كبير مـن نـواب ينحـدرون مـن مـصـراتة وزليـتن والزاويـة وسـوق الجمعـة وتاجوراء؛ أي ينحدرون من نفس المدن والضواحي التي تـسترت وحـداتُها الثوريـة عـلى هويتها الحقيقة خلف اسم لواء **درع ليبيا،** حينما قادت الهجوم على بني وليد. وحين صدور القرار كان حوالي ثلثي النواب فقط حاضـرين؛ فنـواب كثـيرون كـانوا قـد انـسحبوا مـن القاعة قبل اتخاذ القرار ببرهة قصيرة. وكان 65 نائباً قد صوتوا لمصلحة القرار؛ وامتنع عـن التصويت حوالي 55 نائباً.[22] وإذا كانت العملية الهجومية قـد دخلـت حيـز التنفيـذ بـرغم التأييد الضئيل الذي حظيت به في رحاب المؤتمر الوطني العام، فما ذلك إلا بفضل الهيمنـة العسكرية التي تمتع بها الجناح الثـوري، والعلاقـات المتينـة التـي ربطـت بعـض النـواب بالألوية الثورية التي تكفلت بتنفيذ قرار الهجوم. وكان النائبان صلاح بادي من مـصـراتة

ومحمد الكيلاني من الزاوية قد شاركا في الهجوم بنحو مباشر وفعال بصفتهما قائدين من قادة الكتائب الثورية. من ناحية أخرى، شارك عمر حميدان، المنحدر من زليتن والناطق باسم المؤتمر الوطني العام، في بث شائعات وأخبار ملفقة تتحدث، زعماً، عن اعتقال أحد أبناء القذافي في بني وليد؛ وذلك بهدف إضفاء الشرعية على الهجوم العسكري.

إن "القرار رقم سبعة" والهجوم الذي ترتب عليه، يشيران بجلاء إلى عمق الهوة التي فصلت بين أطياف المجتمع المختلفة وبين التيارات السائدة في رحاب المؤتمر الوطني العام أيضاً. وكانت المواجهة العلنية قد طفت على السطح في المؤتمر، في سياق السجال حول "قانون العزل السياسي". فهذا القانون يرتئي ضرورة عزل أصحاب النفوذ في النظام السابق من تقلّد مناصب قيادية في السياسة والاقتصاد والإدارات العامة والأجهزة الأمنية مستقبلاً. وطالب الإخوان المسلمون والسلفيون والنواب من ممثلي المعاقل الثورية، بضرورة تطبيق عزل شامل لا هوادة فيه. إلا أن حزب تحالف القوى الوطنية، والكثير من النواب المستقلين الممثلين للمناطق الجنوبية ووسط البلاد، اتخذوا موقفاً مناهضاً لتطبيق عزل شامل. واستغرق السجال حول القانون فترة طويلة الأمد نسبياً؛ فاللجنة النيابية كانت منشغلة بصياغة مشروع القانون من ديسمبر 2012 وحتى مارس 2013.[23] وفي مارس، أي حينما كان قد حان موعد التصويت على مشروع القانون، حاصر – في ذلك اليوم الذي جرى التكتم عليه – ثوريون مسلحون مكانَ الاجتماع وحاولوا بقوة السلاح إجبار المؤتمر على اتخاذ قرارٍ إيجابي يوافق تصوراتهم.[24] وثَمة اعتقادٌ بأن بعض الثوريين المتشدّدين في المؤتمر الوطني العام قد شجعوا الجماعات المسلحة على تنفيذ هذه الأعمال. ومهما كانت الحال، ففي المؤتمر الوطني العام وفي صفوف الرأي العام أيضاً، زاد السجالُ بشأن "العزل السياسي" حدّةَ الاستقطابِ وشدةَ التصدعات التي عصفت بالثورة.

3. حكومة علي زيدان

انعكست شدة التشتّت السائدة في صفوف المؤتمر الوطني العام على حكومة علي زيدان. فرئيس الوزراء ما كانت له كتلةٌ خاصة به تتمتع بنفوذ سياسي ذي بال في المؤتمر الوطني العام،

وبالتالي، ولهذا السبب بالذات، فإنه استطاع كسب تأييد ودعم الكتل المختلفة. ومن أجل التحكم بالخصومات القائمة بين الجماعات الممثِّلة لمصالح متباينة ومتناقضة، جرى إسناد أهم المناصب الوزارية – أعني الخارجية والدفاع والداخلية والعدل والمالية – إلى أفراد مستقلين سياسياً. وما خلا هذه الإجراءات، مثّلت الحكومة كافة ما يخطر على البال من فصائل مختلفة. فقد حاز كلٌّ من تحالف القوى الوطنية والإخوان المسلمين على حقيبتين وزاريتين. وظفر أعضاء الجبهة الوطنية التابعة لرئيس البرلمان محمد المقريف بوزارتين، علماً أن أحد هذين الوزيرين يمكن عده في الوقت ذاته ممثلاً للسكان البربر. وتعويضاً عن عدم إسناد وزارتي الدفاع والداخلية إلى ضباط من ضباط القوات المسلحة، جرى إسناد منصبين وزاريين إلى اثنين من القادة الثوريين: الرئيس السابق للمجلس العسكري في مصراتة رمضان زرموح (وزير دولة لشؤون الجرحى)، والأيديولوجي السلفي سامي الساعدي (وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين). وحتى استقالة الساعدي، ما كان التيارُ السلفي ممثلاً في حكومة زيدان، بل ضمت هذه الحكومة في صفوفها ممثلي تيارات أخرى من قبيل عبد السلام أبوسعد مثلاً، الشخصية الصوفية الذي رشحه حزب تحالف القوى الوطنية لمنصب وزير الأوقاف والشؤون الدينية. والأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن عدد الوزراء المنحدرين من شمال شرق ليبيا كان مرتفعاً بنحوٍ غير متناسب. وعلى ما يبدو أراد زيدان من هذا الإجراء كسب تأييد نواب الإقليم من ناحية، ومن ناحية أخرى تهدئة خاطر الأطراف الداعية، من خارج البرلمان، إلى تطبيق النظام الفيدرالي. وبهذا المعنى، فإن هذه التوليفة كانت قد تشكلت وفق عملية موازنة دقيقة بين جماعات تمثل مصالح مختلفة. واستمر العمل وفق هذه التصورات، في الشهور التالية أيضاً، أعني الشهور التي شهدت تعيين نائبين لرئيس الوزراء. والملاحظ هو أن بعض الوزراء يراعون مصالح أطراف موالية لهم موجودة في داخل المؤتمر الوطني العام وفي خارجه أيضاً؛ وعلى صعيد آخر، وإذا أخذ المرء الحكومة ككل، لا مندوحة من القول بأنها ما كانت تتوافر على أغلبية برلمانية ثابتة وراسخة البنيان في رحاب المؤتمر الوطني العام.

ثانياً، إسلاميون يعمل بعضهم من داخل البرلمان وبعضهم الآخر من خارجه

تستحق القوى الإسلامية الناشطة من داخل المؤتمر الوطني العام ومن خارجه، أن يهتم المرءُ بها وأن يعيرها انتباهه، وذلك لسببين: السبب الأول هو أن في هذا التيار فقط

ثَمة قوى سياسية منظمة فعلاً على مستوى البلاد ككل؛ أعني مقارنة بالتحالفات الهشّة القائمة بين فاعلين محليين في باقي الساحة السياسية. والسبب الثاني، يكمن في أن الإسلاميين يمارسون تأثيراً قوياً، وذلك لأنهم ينتفعون بتنظيمات تربط السياسة الوطنية والسياسة المحلية والقطاع الأمني والمؤسسات الدينية بعضها ببعض. ويسود بين بعض خصومهم الاعتقاد بأن ثَمة مؤامرة إسلامية ترمي، منذ الإطاحة بالنظام القديم، إلى كسب السيطرة على مفاصل الدولة والأجهزة الأمنية. إلا أن هذه النظريات المتحدثة عن مؤامرات متخيلة بعيدة عن الحقيقة وغير معقولة، وذلك لأن التكتل الإسلامي يتكون من تيارات كثيرة ومنظمات عديدة توجد بينها اختلافات واضحة.

1. نفوذ وارتباطات مفتي الديار الليبية

يعد مفتي الديار الليبية الصادق الغرياني أهم شخصيات التيار الإسلامي، وربما أهم شخصية في السياسة الليبية. وبعدما ساند الفقيهُ السلفي اندلاعَ الثورة المناهضة لنظام القذافي بخطابٍ قوي وبنحو واضح وصريح، اختاره المجلسُ الوطني الانتقالي في فبراير 2012، رئيساً لدار الإفتاء الجديدة. ويتبين من أحد القوانين المشرعة (في العهد الجديد) مدى النفوذ الذي تمتع به الغرياني وقتذاك، أي في ذلك الوقت المبكر. فهذا القانون يقضي بأن قرار تعيين المفتي يسري مدى الحياة، وأن فتاواه لا يجوز مناقشتها في وسائل الإعلام.

ومارس الغرياني فيما أصدر من فتاوى خلال الشهور التالية على سقوط نظام القذافي دوراً بارزاً في تعزيز الاستقرار وتثبيت أركان الاستتباب، فقد أدان هجمات بعض السلفيين المتطرفين على أضرحة الصوفيين، واغتيال بعض ضباط جهاز المخابرات السابق.25 ولكن، وخلال العام 2012، اتخذ الغرياني مواقف أكثر هجومية. فقبْل يومٍ واحد من بدء العملية الانتخابية، أعلن الغرياني أن وجهة النظر الإسلامية تُحرم التصويت لأحزاب تسعى إلى تقليص دور الشريعة والحد من النواحي التي تسري عليها؛ وغنيٌّ عن البيان أننا هاهنا إزاء هجوم يتركز على تحالف القوى الوطنية بحسب أقوى الاحتمالات.[26] وبعد بلوغ العملية الانتخابية نهايتها، بذل الغرياني قصارى جهوده لتحقيق نظام مالي إسلامي، ومنح، بهذه الجهود، المؤتمرَ الوطني العام المساندة المناسبة لاتخاذ المبادرات المتعلقة بتحقيق هذا النظام. وعلى

صعيد آخر، دافع الغرياني عن الهجوم العسكري على مدينة بني وليد في أكتوبر 2012، معتبراً إياه تدبيراً مشروعاً؛ أضف إلى هذا أنه كان قد ساند الأصوات المطالبة بضرورة انتهاج عزلٍ واسع وشامل بأكبر قدر ممكن بحق ذوي المناصب القيادية في النظام السابق، وذلك من خلال تشريع قانون خاص بنواحي "العزل السياسي". وتدخل الغرياني في النقاش الدائر حول الدستور، وراح يعلن أن دور الشريعة الإسلامية كمصدر لتشريع القوانين لا يجوز أن يكون مدار استفتاء أبداً. وفي الواقع، نادراً ما تعرضت مواقف الغرياني بشأن الشريعة والدستور إلى نقدٍ ذي بال. ولن يشط المرء كثيراً إذا أكد أن هذه المواقف يمكن أن تكون قد حظيت بقبول عام في سياق عملية إعداد الدستور، لاسيما أنه لا يوجد تيار علماني في ليبيا.

ولا تنحصر علاقات وارتباطات الغرياني بنواب حركة الأصالة فقط، بل هي تتعدى هذه الدائرة بكل تأكيد. فمفتي الديار كان يرعى علاقات متينة بأعضاء سابقين في الجماعة الإسلامية المقاتلة. فقد سعى شخصياً،27 لتمكين الصديق المبروك – وكيل وزارة الدفاع لشؤون الحدود حتى يناير 2013 – من أن يحصل على ميزانية مالية خاصة به. والأمر الجدير بالملاحظة هو أن قوات حماية الحدود التابعة للمبروك، قد أمست قيادتها بقبضة قادة من جملتهم أفراد كانوا، في السابق، ينتمون إلى محيط الجماعة الإسلامية المقاتلة.[28] وكان عبد الرحمن الكيب، الذي شغل منصب رئيس الوزراء حتى نوفمبر من العام 2012، قد أعلن أمام المؤتمر الوطني العام، في أغسطس من العام نفسه، أن الحكومة والخبراء المختصين بالشؤون الأمنية، على اتفاق تام بضرورة أن تكون حماية الحدود شأناً من شؤون رئيس الأركان العامة، إلا أنه سرعان ما تخلى عن هذا الاتفاق، وراح يؤكد أن "صوتاً أتى من أجواء عليا" قد منعه من تنفيذ هذا الإجراء؛ قاصداً بذلك، وبحسب أكثر التوقعات، صوت الغرياني أولاً وأخيراً.[29] ولكن، وبعد إقالة المبروك من منصبه في يناير 2013، صارت، من ثم، وحدات حماية الحدود تخضع لإمرة رئيس الأركان العامة. وكيفما كانت الحال، فقبل حدوث هذه التطورات بزمن قصير، كان أحد قياديّي الجماعة الإسلامية المقاتلة قد تم تعيينه وكيلاً لوزارة الدفاع؛ أعني خالد الشريف، الشخص الذي كانت له أيضاً علاقات وثيقة بمفتي الديار.[30] والملاحظ هو أن الغرياني كان قد أشار، بنحو مسبق، إلى أن التظاهرات المناهضة لوجود سرايا ذات توجهات إسلامية في بنغازي تجافي الحق. وملخص الكلام: هو أن مفتي الديار الليبية يحتل مكاناً ثابتاً وواضح المعالم في التيار الإسلامي الثوري.

2. نفوذ الإسلاميين في الأجهزة الأمنية

إن الإخوان المسلمين لا قدرة لهم على منافسة السمعة التي يتمتع بها الصادق الغرياني؛ فسمعته تجعله فوق المواقف الحزبية، وتمنحه منزلةً دينية كبيرة النفوذ. إلا أنهم، مع هذا، يمارسون نفوذاً كبيراً في مجالات هي غاية في الأهمية. فالإخوان المسلمون، على سبيل المثال، يهيمنون على مجلس بنغازي المحلي المنتخب في مايو 2012، وعلى مجلس طرابلس المحلي غير المنتخب. أضف إلى هذا، أنهم ممثلون بقوة في مؤسسات القطاع الأمني التي جرى تأسيسها عقب سقوط نظام القذافي. وكان عبد الرزاق العرادي، أحد قادة الإخوان المسلمين والعضو السابق في المجلس الوطني الانتقالي، قد ساهم في سبتمبر من العام 2011، في تأسيس اللجنة الأمنية العليا في طرابلس. ويندرج في قائمة الأفراد الآخرين، من ممثلي الإخوان المسلمين، وكيل وزارة الداخلية عمر الخضراوي، ونائب رئيس اللجنة الأمنية العليا في بنغازي فوزي ونيس القذافي.[31]

وبصفتهم أشخاصاً قياديين، كان أعضاء الإخوان المسلمين يمارسون نشاطاتهم في الكتائب الثورية أيضاً. فكتيبة "17 فبراير" في بنغازي - التي تشكلت في الأسابيع الأولى من اندلاع شرارة الثورة – وتجمع "سرايا ثوار ليبيا" المنبثق عن هذه الكتيبة، كانا يجسدان ائتلافاً يضم وحدات عديدة يقودها أفراد ينتمون إلى التيار الإسلامي. إلا أنه ما كان بالإمكان النظر إلى هذه الوحدات على أنها الذراع العسكرية للإخوان المسلمين، فهي ما كانت متجانسة. كما لم ينسق قادتها نشاطاتهم مع الإخوان المسلمين. ويندرج ضمن هؤلاء القياديين، إخوان مسلمون من قبيل فوزي بوكتف ومحمد شعيتر، وأفراد آخرون يمكن تصنيفهم في عداد الإخوان المسلمين ومحيط الجماعات المقاتلة، أعني أفراداً من قبيل إسماعيل الصلابي ومحمد الغرابي مثلاً.[32] ومنذ نهاية العام 2011، أسس البعض، من القياديين البارزين في هذه الكتائب، هيئة شؤون المحاربين، هذه الهيئة التي تنوي تنفيذ برنامج طموح تقدر كلفته بالملايين، وذلك لتأهيل الثوار ومساعدتهم على العودة إلى الحياة المدنية ثانية.[33]

إلا أن الواقع يشهد على أن نفوذ المبادئ الإسلامية في الجهاز الأمني قد تعدى بكثير حدود شبكة منظمات وارتباطات الإخوان المسلمين والجماعات المقاتلة. فالكثير من

الرموز القيادية في اللجان الأمنيـة العليـا المرتبطـة بوحـدات درع ليبيـا – وتلـك اللجـان المختصة بشـرق البلاد على وجه الخصوص تسودها توجهات إسـلامية بنحـو أو آخـر.[34] وحتى إن أخذ المرء في الاعتبار أن هؤلاء لا ينتمون إلى تنظيم سياسـي معين، إلا أن الأمـر الأكيد هو أنهم يهدفون، بنحوٍ صـــريح لا مواربـة فيـه، إلى اسـتخدام نفـوذهم في القطـاع الأمني لتأسيس دولة إسلامية بنحو أو آخر.[35]

على صعيد آخر، يقتضـي الواجب النظر إلى عـلي الـصلابي، الباحـث الليبـي في شـؤون الفكر الإسلامي، على أنه من المهتمين بمسألة أيديولوجية حركة الإخوان المـسلمين الدوليـة، وليس بمسألة أيديولوجية منظمة الإخوان المسلمين الليبية. فبعد محاولة لم تدم طويلاً للمساهمة في تأسيس حزب **الوطن**– بالتعاون مع قوًى من التيار السلفي ومع قـوى مـن الفـصائل غـير الإسلامية – انسحب الصلابي من السياسة الحزبية. وكان قد أيّـد، بـصوت قـوي، ضـــرورة إجراء مصالحة وطنية، واعترض بنحو قوي على تنفيذ "العزل السياسي"؛ أضف إلى هـذا، أنـه كان قد أدان الهجوم العسكري على بني وليد. وبهذه التوجهات، يتخذ علي الـصلابي مواقـف وسطية تتعارض مع المواقف التي يتبناها الإخوان المسلمون والصادق الغرياني.[36] وغنـيٌّ عـن البيان أن مواقفه هذه لا تنسجم مع مواقف أخيه إسـماعيل أيـضاً، ولهـذا الـسبب عـلى وجـه التحديد، لا يجوز أبداً افتراض وجود صلة مباشـرة بين علي الصلابي وكتائب بنغازي.

3. كتائب متطرفة

الملاحظ هو أن الكتائـب المنبثقـة عـن التيـار الجهـادي الـسلفي، والتـي يحمّلهـا المـرء مـسؤولية الهجـمات المناهـضة للغـرب في بنغـازي ومـصـراتة،[37] تنـشط عـادة، وفي أغلـب الأحيان، من خارج المؤسسات الرسمية الجديدة. وإلى جانب تشكيلات أخـرى، ينتمـي إلى هذا التيار أنصار الشـريعة وكتيبة أبي عبيدة بن الجراح في بنغازي وكتيبة الفاروق في مصـراتة على سبيل المثال وليس الحصـر. إلا أن الأمر الواضح هو أن في داخـل المؤسـسات الجديـدة، ثَمة أطرافاً تتعاطف مع هذه الكتائب. على صعيد آخر، ليس بوسع المرء تفسير العوامل التـي جعلت بمستطاع الوحدات المذكورة أعلاه أن تنظم، في يونيو من العام 2012، "مؤتمر أنصار الشـريعة" في قلب مدينة بنغازي، وهي تلوّح بالـسلاح الثقيـل.[38] مـن ناحيـة أخـرى، فـإن

الكتائب المسلحة تسليحاً ثقيلاً، أعني الكتائب التي دأبت، منذ سقوط نظام القذافي، على نبش وهدم أضرحة الصوفيين في غرب البلاد بنحو مخصوص، قد كانت، هي الأخرى أيضاً، ترعى علاقات وثيقة باللجان الأمنية العليا. فهذه اللجان كانت قد أغلقت، في العديد من الحالات، المناطق التي توجد فيها الأضرحة، تاركة المتطرفين يعيثون فيها فساداً.[39]

ويتبين من الواقعتين، أعني من انعقاد مؤتمر أنصار الشريعة ومن نبش القبور والأضرحة، أن كتائب إسلامية متطرفة قد أمست تنظم نفسها بنحو يتجاوز المحيط الإقليمي الليبي الضيق، أو أنها، وعلى أدنى تقدير، قد أمست تقيم روابط تتجاوز المحيط الإقليمي. وخلافاً للكتائب السلفية القريبة من الجماعات المقاتلة، أعني الكتائب التي شاركت في خوض الكفاح الثوري، تقع مسؤولية هدم القبور والأضرحة على عاتق تيارٍ يعمل على انفراد ويتبع الداعيةَ السعودي ربيع المدخلي. ومثلما هو الحال مع الجزء الأعظم من السلفيين المنتشرين في الشمال الغربي، اتخذت جماعات المدخلي، إبّان الثورة موقفاً محايداً، لا بل اتخذت، في بضعة حالات، موقفاً يناصر نظام القذافي بنحو صريح. بيد أنهم نجحوا، بعد الإطاحة بالقذافي، في أن يكوّنوا لأنفسهم ترسانة عسكرية ضخمة جرى تمويلها من خلال تبرعات سخية جادت بها عليهم مصادر مجهولة على ما يبدو.[40] وبهذا المعنى، فإن التصدُّع السياسي الأساسي في ليبيا قد شتت صفوف التيار الإسلامي أيضاً. فكما هو جليّ، فإن الإخوان المسلمين والدائرة المحيطة بالجماعات المقاتلة والتيارات الجهادية السلفية قد كانوا جميعاً، ومنذ أول يوم، جزءاً فعالاً في الثورة؛ فهم تبنوا خطاً صارماً في تعاملهم مع أصحاب الشأن والنفوذ والمناصب القيادية في النظام السابق. ومن بين عوامل أخرى عديدة، يمكن القول إن هذا الموقف المتشدد يعكس وخامة أساليب القهر والقمع والعقوبات الانتقامية، التي تعرض لها الكثير من أعضاء الحركات الإسلاموية إبّان حكم القذافي.

ثالثاً، قوى محلية وإقليمية: مجالس محلية وقبائل ومليشيات

وبصرف النظر عن الحركات الإسلامية، يرى أغلب اللاعبين الذين هيمنوا على الساحة السياسية منذ اندلاع الثورة، أن القاعدة التي يستندون إليها محلية أو إقليمية الأبعاد، وبالتالي، فإنهم ينظمون أنفسهم في إطار هذه الأبعاد. وتكمن أسباب هذه

التصورات، من ناحية في المسار الذي اتخذته الحرب الأهلية، ومـن ناحيـة أخـرى في قـوة الولاءات المحلية والعشائرية. وجرى، في الأيام الأولى من اندلاع الثورة، تـشكيل مجـالس محلية في الشمال الشـرقي، وفي جبل نفوسة، وفي مصـراتة، وذلك من أجل حمايـة الـسكان المحليين، ومن أجل سدّ حاجاتهم المعاشـية واليوميـة. وفي سـياق التـصعيد الـذي انتـاب الصـراع، نشأت، من الوحدات الصغيرة، التي تم تشكيلها لصد هجمات قـوات النظـام، كتائبُ ثورية كثيرة العدد، ومجالس عسكرية نظمت نفسها في أطُر محلية. وعقب الإطاحـة بالنظام، وبعدما جرى فتح أبـواب الترسـانة العـسكرية عـلى مـصـراعيها وبـلا رقابـة أو ضوابط، سجل عدد الجماعات المسلحة التي باتت تطلق على نفسها صفة الكتائب الثورية، ارتفاعاً كبيراً؛ في المدن أيضاً التي نادراً ما اندلعت فيها عمليات قتالية. وتنطبق هذه الحقيقة على الكثير من ضواحي طرابلس أيضاً. وهكذا، تشكلت، في كل المنـاطق تقريبـاً، مجـالس عسكرية محلية.

وكانت التفاعلات في مواقع الأحداث، تتباين قوة من إقليم إلى آخر. ففي الشمال الغربي تشكلت في معاقل الثورة، هياكل محلية، نشأ في إطارها تـرابطٌ متـين جمـع بـين مجـالس مدنيـة ورؤساء عشائر ووحدات عسكرية. وعندما سقط النظام بنحـو نهـائي، احتـدمت في الـشمال الغربي من إقليم طرابلس، صـراعات بين المدن الثائرة وتلك القبائل التي كان أبناؤها يشكلون العمود الفقري في الجهاز الأمني التابع لنظام القذافي. وهكذا، ومن أجل صد هجمات الكتائب الثورية، نشأت هياكل مدنية- عسكرية في تلك المدن أيضاً، التي اتخذت إبّان الـصـراع موقفـاً مناصـراً للنظام، أو أنها أحجمت عن المساهمة في الإطاحة بالنظام.

أما في الشمال الشـرقي، فإن الحال كان مختلفـاً، ففـي هـذه المنطقـة، التـي مـا عـادت معرضة للتهديدات، منذ شـروع حلف شـمال الأطلـسـي (النـاتو) في مـارس مـن العـام 2011، بالتدخل عسكرياً في الصـراع الدائر، لم تنشأ لا تشكيلات محلية يتكاتف بعضها مع البعض الآخر، ولا صـراعات بين المدن أو القبائـل المختلفـة. إن التـوترات تطـورت، في المقام الأول، بين التكتل الثوري الإسلامي وعناصـر من القوات المسلحة والجهاز الأمني. ومع هذا، ليس ثَمة شك في أن مصالح محليـة وإقليميـة ظلّـت تلعـب دوراً مهـماً بالنـسبة

للتعبئة السياسية في الإقليم. وتندرج ضمن هذه المصالح التعبوية المطالبة بانتهاج النظام اللامركزي، ونشأة الحركة أيضاً التي تبنت مشروع الفيدرالية والحكم الذاتي المحلي.

أما جنوب البلاد، أعني إقليم فزّان، فإنه أيّد الثورة في الشهر الأخير من عمر الصراع، سلمياً في المنظور العام. وبعد الإطاحة بالنظام، اندلعت بين المليشيات العشائرية المشكَّلة حديثاً، صراعات عنيفة تمحورت حول السيطرة على تشكيلات وهياكل محلية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المواجهات لم يُجرَ تخطيها بعدُ، وأن المجالس المدنية أو العسكرية المشكلة في جنوب البلاد، غالباً ما تخضع لسيطرة طرف واحد من الأطراف المتخاصمة. فالجماعات المحلية تحدد هويتها من خلال انتماءاتها العرقية أو العشائرية في المقام الأول.

إن المجالس المحلية منتدى كبير الأهمية ليس بالنسبة للسياسة المحلية فحسب، بل هي أيضاً الممثل الرئيسي الذي يدافع عن المصالح المحلية أمام الحكومة المركزية؛ فالمجالس المحلية تمارس هذا الدور المهم، برغم أنها في مارس 2013 لا تزال لا تتمتع بأساس قانوني يخولها ممارسة هذه المهمات، وأنها بالتالي لا تتوافر على ميزانية منتظمة.[41] والملاحظ هو أن الصيغ التنظيمية وأسس الشرعية الدارجة في هذه المجالس تختلف من مدينة لأخرى. فبضعة مدن فقط كانت قد اتخذت المبادرة ونظمت انتخابات محلية، من قبل أن يتخذ المؤتمر الوطني العام في نوفمبر 2012، قراراً يقضي بتأجيل مواعيد الانتخابات القادمة إلى حين الانتهاء من تشريع قانون الإدارة المحلية.

أضف إلى هذا أن كافة الأقاليم الواقعة خارج المدن الكبرى في الشمال الغربي، تشترك في ظاهرة تفيد بأن ارتقاء المؤسسات المحلية قد عزّز أهمية رؤساء القبائل. فمجالس "الحكماء" - أعني التسمية التي جرى إطلاقها على رؤساء القبائل والوجهاء المنحدرين من المناطق الحضرية — تم تشكيلها خلال الثورة وبعدها في كل المدن تقريباً. ولا مندوحة من الإشارة هنا، إلى أن المجالس لم تتشكل أبداً بين ليلة وضحاها؛ ففي وقت مبكر، في الحقبة التي حكم فيها القذافي البلاد، كان رؤساء القبائل يشاركون في إدارة مؤسسات النظام،

وأن العديد من أعضاء المؤسسات الجديدة كانوا قد تقلدوا مناصب مشابهة وقتذاك.[42] وكانت المحاولة، التي هدفت، بعد الإطاحة بالنظام، إلى تشكيل سقف وطني تجتمع تحته المجالس الجديدة، قد أفضت إلى مبادرتين تنازع الواحدة منهما الأخرى.[43] ومهما كانت الحال، فإن الأشخاص القياديين في المنظمات الوطنية وفي مجالس محلية مختلفة أيضاً، حاولوا التوسط في الصراعات التي عمّت الكثير من المناطق، إلا أن نجاح هذه المساعي الحميدة كان محدوداً. وكان التعثر يكمن، في أغلب الحالات، في فشل الدولة في دعم الاتفاقيات المبرمة بفضل جهود رؤساء القبائل، وذلك من خلال تخصيصها قوات أمنية تسهر على تنفيذ هذه الاتفاقيات وتعمل على ملاحقة الجناة والمجرمين.[44]

1. معاقل ثورية لها سلطان ونفوذ

إن المدن، التي كانت إما معاقل الكفاح الثوري أو معاقل تعرضت لممارسات النظام القمعية، ظهرت في الساحة، في المرحلة التالية على الحرب، بصفتها مراكز لها نفوذ وسلطان. وكان مركز الثقل في هذا الضرب من ضروب السلطان يتركز في مصراتة، المدينة الساحلية الواقعة في الشمال الغربي من البلاد، والتي يبلغ عدد سكانها 300 ألف نسمة، وعدد المسجلين فيها من أعضاء الكتائب الثورية 40 ألف عنصر.[45] فكانت كتائب مصراتة قد فرضت سيطرتها في الشهور الأخيرة من الحرب الأهلية على الكثير من المعدات التي احتوت عليها الترسانة العسكرية الحكومية في المناطق الواقعة بين طرابلس وسرت. والملاحظ هو أن المؤسسات المدنية والعسكرية السائدة على المستوى المحلي يرتبط بعضها بالبعض الآخر بعلاقات وروابط متينة. وينطبق الأمر ذاته على نواب مصراتة في المؤتمر الوطني العام، فهؤلاء أيضاً يرتبطون فيما بينهم بروابط قوية جداً. وكان هذا التكاتف المتين بينهم قد نشأ في سياق الشهور الكثيرة التي استغرقها الكفاح لصد هجمات قوات النظام. ويتمتع المجلس المحلي – برغم الغموض الذي يكتنف صلاحياته – بشرعية واسعة وذلك بفضل الانتخابات التي نظمتها مصراتة في فبراير من تلقاء نفسها، أي بمبادرة منها. ويخضع الجزء الأعظم من الكتائب الثورية لإمرة المجلس العسكري المحلي ولاتحاد ثوار مصراتة، أي لإمرة كيانين يتعاونان بنحو متين فيما بينهما من ناحية ومع المجلس المحلي من ناحية

أخرى.[46] وكان ثوار المدينة قد ساهموا بنحو جوهري بالتكاتف مع وحدات **درع ليبيا** واللجان الأمنية العليا، في تشكيل قوات عسكرية وأمنية جديدة تنشط وتتحرك بنحو موازٍ لنشاط وتحركات المؤسسات القديمة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القوات كانت قد تشكلت في عهد رئيس الأركان العامة يوسف المنقوش، وفوزي عبد العال وزير الداخلية في حكومة الكيب، وكلاهما ينحدر من مصراتة. وعلى الصعيد نفسه، كانت المدينة تهيمن على الفرقة الرئيسية في **درع ليبيا**، هذه الفرقة التي كانت قد جندت حوالي سبعة آلاف من المصراتيين.[47] من هنا، فإن الهجوم، الذي شنته القوة على بني وليد في أكتوبر 2012، كان ينطوي على أبعاد محلية قوية؛ كما لعبت دوراً هاهنا الخلفية التاريخية للنزاعات التي اندلعت بين مصراتة وقبيلة ورفلة في بني وليد في مطلع القرن العشرين. إن الاستيلاء على المدينة يفصح عن القوة العسكرية التي صارت مصراتة تتمتع بها، ويشير إلى دورها القيادي في التكتل الثوري.

على صعيد آخر، فإن الزنتان، الواقعة، أيضاً، في الشمال الغربي من ليبيا، والتي كانت شخصياتها القيادية ترى نفسها في حلبة منافسة مع مصراتة، احتلت، في سياق ما نحن في صدى الحديث عنه، دوراً ثانوياً مقارنة بمصراتة. ومهما كانت الحال، ففي هذه المدينة أيضاً تطوَّرَ تكاتفٌ داخلي متين، تميز، خلافاً لمصراتة ذات البيئة الحضرية، ببعد عشائري؛ فالزنتان هي قبيلة ومدينة في آن واحد. فرؤساء القبائل يمارسون دوراً جوهرياً في عملية اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية في الزنتان؛ فمن هؤلاء تكوّن **مجلس الشورى**، الذي يمارس، باعتباره أعلى سلطة، السيطرة على المجلس المحلي وعلى المجلس العسكري أيضاً.[48]

وكما هو الحال مع ثوار مصراتة، نجحت كتائب الزنتان أيضاً في الاستيلاء على الكثير من معدات الترسانة العسكرية.[49] وفي صيف عام 2012، شرعت كتائب الزنتان بشن هجمات متكررة على قرى قبيلة المشاشية المقيمة في الدائرة المحيطة بالمدينة، وذلك بغية إجبار أبناء هذه القبيلة على الهروب أو للحيلولة دون عودتهم إلى المدينة ثانية.[50] وكان المراقبون الليبيون قد رأوا في فشل هذه المغامرة مؤشراً يشير إلى ضعف قدرات الزنتان العسكرية. ومن ناحية أخرى، ثَمة من يعتقد أن سبب الفشل يكمن في أن المعارك استهلكت كمية كبيرة من خزين الذخيرة المتاح للزنتان.

أضف إلى هذا أن سمعة الزنتان قد تضررت أكثر، وذلك لأن كتائب المدينة فاقت الوحدات الثورية من حيث صيتُها بأنها هي الطرف المسؤول عن اعتقالات تعسفية وتصرفات وإجراءات أخرى مشابهة جرى تنفيذها في طرابلس. وهكذا، لم تتحقق تطلعات الزنتان إلى تعزيز نفوذهم من خلال ممثلهم في حكومة الكيب، أعني من خلال وزير الدفاع أسامة الجويلي. فرئيس الأركان العامة المنقوش ووكيل وزارة الدفاع لشؤون الحدود الصديق المبروك جرّدوا الجويلي من الكثير من صلاحياته، ووضعوا القيود على سلطانه بنحو واسع.[51] ومع هذا، لقد تمكن الجويلي من تحويل بضعة من كتائب الزنتان الثورية إلى وحدات عسكرية رسمية، وكلفها بتنفيذ مَهمات مهمة.[52] وبهذا الصنيع، استجاب الجويلي لتطلعات قادة الزنتان المطالبة بضرورة تمكين المدينة من فرض هيمنتها على بقاع شاسعة في الجنوب الغربي من ليبيا. وفي وقت مبكر نسبياً، خلال الحرب الأهلية، جرى في المدينة تشكيل "مجلس عسكري للمنطقة الغربية" يتكون جزؤه الأعظم من الزنتانيين. وبعدما انهارت سيطرة النظام على فزّان، شرعت كتائب من الزنتان بالسيطرة على حقول النفط، وعلى المراكز الحدودية في الإقليم. كما راحوا يجندون عناصر من قبائل الطوارق والتّبو في وحداتهم، علماً أن هذه العناصر لا تزال حتى اليوم الحاضر تسيطر على مواقع استراتيجية في الجنوب الغربي من البلاد.

وتشكلت في المعاقل الأخرى من معاقل الثورة هياكل وكيانات محلية، كإطار عام يربط بنحو متين بين القيادات المدنية والعسكرية؛ أعني من قبيل تلك التي تشكلت في الزاوية وفي ضاحيتي سوق الجمعة وتاجوراء التابعتين لطرابلس، وفي مدن السكان البربر الواقعة في جبل نفوسة. وهكذا، تبلورت في كافة المدن الثائرة نخب قيادية تدّعي لنفسها أنها المدافع الحق عن المصالح المحلية المختلفة. ويندرج في قائمة هذه النخب القادة العسكريون المشرفون على الكتائب الثورية، وكذلك كثير من مدنيين وعسكريين أيضاً؛ من قبيل رئيس اتحاد ثوار مصراتة العقيد سالم جحا، أو "رئيس المجلس العسكري في المنطقة الغربية" العقيد مختار فرنانة. وفي مصراتة، الميناء الذي يأوي نخبة تتكون من رجال أعمال لهم تاريخ تقليدي في المدينة، يلعب أبناء العائلات المتنفذة دوراً مهماً. فأبناء السويحلي والفورتية والضراط وبيت المال كانوا قد موّلوا الحرب الثورية في الأشهر الأولى، وتحركوا باعتبارهم ممثلي مصراتة السياسيين. أما في جبل نفوسة، فإن رؤساء

القبائل هم الطرف الذي كان قد تولى القيام بالدور الرئيسي. وفي الزاوية وطرابلس ظهر ممثلو الإخوان المسلمين أو تيارات جهادية إسلامية في الساحة بصفتهم شخصيات قيادية. وبهذا المعنى، فإن نخب الثورة ارتقت إلى ما ارتقت إليه من مستوى بفضل مشاركتها في الكفاح ضد النظام، وبفضل ما لديها من ثروات، وبفضل سمعتها المتوارثة عبر أجيال كثيرة؛ أو بفضل تركيبة جمعت بين هذه العناصر كافة. وكيفما اتفق، فإن نفوذها الحالي يرتبط، ارتباطاً وثيقاً، بالقوة العسكرية التي تتمتع بها المدن التي تنحدر منها هذه النخب، والسلطان العسكري الذي تتوافر عليه الكتائب الموجودة تحت تصرف هذه المدن.

2. الخاسرون في الثورة

والخاسرون من اندلاع الثورة يتميزون أيضاً بانتمائهم إلى فئات محلية أو عشائرية معينة. ويعود سبب هذه الظاهرة إلى أن أغلبية العناصر العاملة في الجهاز الأمني التابع لنظام القذافي، كانت تنحدر من قبائل معينة؛ من القذاذفة بالدرجة الأولى، قبيلة معمر القذافي القاطنة في منطقة سرت وسبها، ومن قبيلة الورفلة التي ترى في بني وليد حصنها المنيع، ومن المقارحة المتمركزين في منطقة وادي الشاطئ في فزان. وهناك جماعات أخرى كثيرة كانت تُعتبر من الأطراف الموالية للنظام في المنظور العام، أعني تلك الأطراف التي من بينها العديد من القبائل الصغيرة المنتشرة في جبل نفوسة، وفي المنطقة الساحلية الواقعة في الشمال الغربي من البلاد، ومن سكان مدينة تاورغاء الذين ينحدرون من أصول زنجية جاءت من صحراء أفريقيا الكبرى، علماً أن هؤلاء السكان قد جرى تهجيرهم في الآونة الأخيرة.

إن كل هذه الجماعات أمست تشترك في مصير واحد من حيث إنها صارت، منذ سقوط النظام، مهمشة سياسياً، وتعاني من وصمة أنها جماعات كانت راسخة الولاء للنظام. والكثير من أبناء هذه الجماعات معتقلون في سجون يسيطر عليها القضاء اسمياً فقط في أغلب الأحيان، ومُتهمون بأنهم كانوا قد شاركوا بالجرائم التي اقترفها النظام. وكانت بعض مدنهم قد تعرضت لأعمال تخريب ونهب وسلب واسعة حين استولت عليها الكتائب الثائرة. ويمكن التدليل على هذه الأعمال من خلال الإشارة إلى ما حدث في سرت وبني وليد على سبيل المثال. وفي بعض الحالات، جرى تهجير مجموعات بأكملها؛

علماً أن أقسى هذه الإجراءات كان قد تم تنفيذه في سياق الهجوم الذي شنته كتائب من مصراتة على تاورغاء، هذه المدينة التي أمست حالياً مدينة أشباح. فكتائب مصراتة تحول بكل إصرار دون عودة هذه الجماعات إلى ديارها.

إن عمليات الإقصاء والفرز (المطبقة على هذه الجماعات) والإجراءات والأساليب العدوانية التي يمارسها بعض الثوار، تسببت في أن يقوم بعض هذه الجماعات، عقب سقوط النظام، بتنظيم أنفسهم على مستويات محلية أو عشائرية. وفي بني وليد جرى، في يناير من العام 2012، طرد ممثلي التكتل الثوري - أعني المجلس المحلي وكتيبة ثورية - من المدينة. واضطلعت بمهمة السيطرة هاهنا مليشيات ضمت عناصر كانت قد عملت في الماضي في صفوف كتائب القذافي. وتشكل مجلس اجتماعي ضم في صفوفه رؤساء القبائل، وأذاع بياناً لم يتطرق فيه ولا حتى بكلمةٍ إشادةٍ واحدةٍ إلى الثورة والمجلس الوطني الانتقالي. وكان هذا الائتلاف المدني- العسكري قد قطع الطريق على كافة المحاولات التي بذلتها الكتائب الثائرة لدخول المدينة والاستيلاء عليها.[53] وأُخذ أعضاء من كتائب مصراتة وزليتن وطرابلس رهائن، وذلك بغية تبادلهم بعناصر من قبيلة الورفلة، كان قد تمّ اعتقالهم في هذه المدن في وقت سابق. وبعد أن لقي أحد الرهائن حتفه عقب فترة وجيزة من إخلاء سبيله، كان هذا الحدث سبباً لإصدار المؤتمر الوطني العام "القرار رقم سبعة" السابق الذكر، والاستيلاء على بني وليد. وعلى خلفية هذه التطورات، هرب أعضاء المجلس الاجتماعي وعناصر المليشيات المختلفة. ولا غرو أن تذمَّر قبيلة الورفلة من تأسيس النظام الجديد، المناسب لمتطلبات العصر التالي على الثورة، قد تزايد بنحو كبير بعد الاستيلاء على المدينة ثانية.

وفي منطقة الشاطئ أيضاً، اندلعت شرارة المقاومة ضد الوحدات الثائرة. وبعدما لقي طفلٌ حتفَه في سياق عملية نفذتها قوات اللجان الأمنية العليا، اندلع، على مدى أيام كثيرة، قتالٌ عنيف بين السكان المحليين وقوات اللجان الأمنية العليا. وكما كانت الحال مع بني وليد، حاول التكتل الثوري هنا أيضاً التشنيع على الخصوم بأنهم من العناصر الموالية

للنظام. ولم يهدأ الوضع إلا بعدما انسحبت اللجان الأمنية العليا، وحلّت مكانها وحدةٌ عسكرية محايدة مكلفة بالمرابطة في المنطقة بنحو دائم.

وخلافاً لهذا، لم تنشأ في بعض المدن، المصطفة في جانب الخاسرين من انتصار الثورة، هياكل وتشكيلات محلية موحَّدة الكلمة والرأي؛ بدلاً من هذا، اندلعت توترات وصراعات داخلية. وتميزت الحال في سرت وترهونة بوجود توترات بين التكتل الثوري وأفراد الجهاز الأمني القديم المنحدرين من القبائل المحلية. إن هذا العداء شكّل الخلفية التي نشأت عنها سلسلة اغتيال عمّت المدينتين.[54]

وإلى جانب عمليات التضامن المحلية، هناك أيضاً تطلعات لتوحيد صفوف الجماعات التي ترى نفسها في عداد الأطراف الخاسرة من سقوط نظام القذافي، وحشدها للوقوف في وجه التكتل الثوري ومقاومته. وحتى الاستيلاء على بني وليد، كانت قبيلة الورفلة في مقدمة الأطراف المتطلعة لتحقيق هذا الهدف. فهذه القبيلة كانت قد نظمت في المدينة لقاءات عدة ضمت رؤساء قبائل الجماعات المشار إليها أعلاه. وكان البيان الصادر عن الندوات قد استدعى الروابط التاريخية التي وحّدت بين القبائل المعنية، وطالب بتحقيق عفو عام يسري على المستوى الوطني، ويضمن إطلاق سراح كافة المعتقلين بلا وجه حق، والتخلي نهائياً عن تهميش قبائل معينة.[55] إلا أن تطلع هذه الجماعات إلى اتخاذ موقف متآزر ومقاومة متضامنة لم يتحقق شيء منه حين تعرضت بني وليد للحصار، وأُجبرت من ثم على الاستلام.

3. الفيدرالية والأقليات العرقية

وكما ازدادت متانة الهياكل والتشكيلات والولاءات المحلية، تعززت أيضاً الجهود الرامية إلى تطبيق الحكم الذاتي على المستوى الإقليمي، والساعية إلى تلبية مطالب يزداد صوت المدافعين عنها علواً من يوم لآخر. ومن بين الحركات المختلفة، تهتم الحركة الفيدرالية في برقة بالدفاع عن هذه الميول والاتجاهات أيضاً. وتتغذى هذه الحركة من الحنق على التهميش السياسي والاقتصادي الذي خيّم على الإقليم في عهد القذافي، ومن

ذكريات تستعيد أمجاد زمن كان فيه هذا الإقليم بمنزلة مركز قيادة البلاد، أعني خلال الحكم الملكي في خمسينيات القرن العشرين وستينياته.[56] وفي وقت مبكر نسبياً، حينما جرت محاولة في مارس 2012 لتأسيس مجلس إقليمي وإعلان تمتع الإقليم بالحكم الذاتي، بدا، في الواقع واضحاً، أن المطالبين بالفيدرالية (الفيدراليين) لا يتمتعون بمساندة واسعة الأبعاد في برقة. فكافة المجالس المحلية وأقوى الكتائب الثورية سلطاناً، والإخوان المسلمون، الذين لهم في برقة انتشار عريض، هؤلاء جميعاً رفضوا الخطوة التي اتخذها **مجلس برقة** من جانب واحد.[57] وفشل نداء المجلس بضرورة مقاطعة الانتخابات، وأدى التشويش الذي نجم عن العنف الذي مارسه مؤيدو الحكم الذاتي خلال الانتخابات التي جرت في يوليو من العام 2012، إلى تشويه سمعة الحركة أكثر فأكثر. وكانت الاختلافات بشأن التصرف المناسب، والمنافسات السياسية المختلفة قد أدت بدورها إلى تفتت الحركة إلى أحزاب وتشكيلات عديدة.[58]

وفي المقام الأول، تتمتع الحركة الفيدرالية في برقة بمساندة تجود بها عليها ثلاث جماعات. فمن ناحية، فإن بضعة من أشخاصها المتنفذين هم طليعة مثقفة تنحدر من بنغازي ودرنة، علماً أن الكثير منهم كانوا أعضاء سابقين في المعارضة المقيمة في المنفى. وهناك أيضاً النخب المنحدرة من قبائل معينة، فهذه النخب تلعب دوراً أهم بكثير، أعني النخب المنحدرة بنحو مخصوص من قبيلة العبيدات والعواقير والمغاربة؛ وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى وإن لم تحظ هذه الحركة بتأييد كافة رؤساء هذه القبائل.[58] ويشكل البعض من طبقة ضباط الإقليم، الذين يرتبطون بعلاقات قرابة مع رؤساء القبائل في كثير من الأحيان، المجموعة الثالثة، المعنية هاهنا. ويمكن للمرء أن يعتبر مجلس برقة العسكري، الذي هو تجمع يضم بعضاً من ضباط القوات المسلحة، ذراع الفيدراليين المسلحة. وتتغذى مساندة الضباط للحركة من مصادر مختلفة، من جملتها التهميش الذي تعرض له هؤلاء الضباط في القطاع الأمني الذي هيمنت عليه وحدات من الكتائب الثورية.

وفي بنغازي، المركز السياسي والاقتصادي في برقة، تزداد انتشاراً الدعوات المنادية بانتهاج نظام سياسي في البلاد يقوم على اللامركزية، وبضرورة نقل وزارات ومشاريع حكومية إلى المدينة. إلا أن هذه الدعوات لا يجوز اعتبارها دعوات مشابهة لدعوات

الفيدراليين. فالكثير من الناشطين المطالبين بنقل المشاريع والمؤسسات الحكومية، يرفضون بصريح العبارة مساواتهم بالفيدراليين؛ ويستنكرون أيضاً ما تبذله حركة الفيدرالية من محاولات ترمي إلى جعل القاعدة العريضة المؤيدة للنظام اللامركزي أداة طيعة تخدم مآربها وتنفذ تصوراتها الخاصة. والأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن أجندة الفيدراليين تواجهها الشكوك والظنون في طول البلاد وعرضها. فالكثير من الموطنين يتهمون الفيدراليين، بأنهم يريدون فرض سيطرتهم على النفط المستخرج من حقول برقة. ومن حقائق الأمور أيضاً، أن النقاشات تتعالى في داخل الحركة حول أسلوب تقاسم عوائد النفط بين المستويات الوطنية والإقليمية في ظل نظام فيدرالي.[60]

ويتمتع الفيدراليون، في نواحي البلاد الأخرى، بمساندة هي دون المساندة التي يتمتعون بها في برقة بكل تأكيد. وعلى الصعيد نفسه، حقاً يلحظ المرء محاولات مترددة ترمي إلى ترويج فكرة الفيدرالية في جنوب البلاد؛ إلا أن من حقائق الأمور أيضاً أن بعض المراقبين المحليين يعزون هذه المحاولات، بالدرجة الأولى، إلى مساعي - لا أمل منها - تبذلها عشيرة سيف النصر، بهدف استعادة سلطانها التقليدي في فزّان.[61] أما في إقليم طرابلس، حيث توجد منافسة شديدة بين مراكز قوى محلية كثيرة، فإن الأمر البيّن هو أن في هذا الإقليم لا يوجد أساس سياسي يساعد على نشأة كيان إقليمي موحد. ومن ناحية أخرى، فإن الحديث عن تمتع الأمازيغ بكيان إقليمي خاص بهم أمرٌ لا يمكن تصوره أصلاً؛ فالمنطقة المحيطة بجبل نفوسة والمدينة الساحلية زوارة، تضم أيضاً مراكز تعج بجماعات تنحدر من أصول عربية؛ أعني مراكز من قبيل مدينة الزنتان أو مدينة الرجبان مثلاً. وبنحوٍ ما وبشكل مشابه، ينطبق الأمر على التّبو المقيمين في أقصى الجنوب، وعلى الطوارق المنتشرين في أقصى بقاع الجنوب الغربي، وتبقى هذه الحقيقة قائمة حتى إن أخذ المرء بالاعتبار أن بضعة شخصيات متنفذة في صفوف الطوارق كانت قد أعربت عن أفكار تتعاطف، بلا ريب، مع التصورات الفيدرالية.[62]

وهكذا، فإن الأمر البيّن هو أن مصالح الأقليات العرقية تتفق مع مرامي الفيدراليين بنحو محدود لا غير. فالناشطون من أبناء الأقليات العرقية، يطالبون، بالدرجة الأولى،

بضـرورة وضع حد نهائي لما يتعرضون إليه من تمييز سياســي، يتسبب، بحسب وجهة نظرهم، في استبعادهم وتجاهلهم في ليبيا الجديدة أيضاً. ويرى ممثلو الطوارق في إصــرار هيئة النزاهة على استبعاد كافة نوابهم الأربعة من المؤتمر الوطني العام، دليلاً أكيداً على ما يتعرضون له من إجحاف. أما الناشطون في صفوف الأمازيغ والتّبو، فإنهم يتظلمـون من التمثيل الضعيف الذي نالته جماعاتهم في الحكومة والمؤتمر الوطني العام. من ناحية أخرى، يستنكر التّبو قيام مليشيات القبيلة العربية ازوية بفرض حصار على أحيائهم في مدينة الكفرة. ولأن جنسية الكثيرين من التّبو تثير الجدل وتنطوي على إشكاليات مختلفة، لذا صار من السهولة بمكان، بالنسبة لخصومهم في الكفرة وسَبها، وَصْمُ أفراد مليشيات التّبو بأنهم "مرتزقة تشاديون". من ناحية أخرى، يتبنى الكثير من وسائل الإعلام الليبية هذه الاتهامات بلا تروٍّ ودون التحقق من صحتها. ولهذا السبب تجسد المسائل المتعلقة بالجنسية مطلباً جوهرياً بالنسبة للتّبو.[63] وإلى حد ما، يسري هذا الموضوع على الطوارق أيضاً، وذلك لأن شروع نظام القذافي بمنح الجنسية الليبية لأبناء بعض الطوارق المنحدرين من مالي والنيجر قد تسبب في تلاشي التباين بين الطوارق الليبيين والطوارق غير الليبيين.[64] ومهما كانت الحال، فقد طالبت الأقليات الثلاث بالاعتراف رسمياً بلغاتها، وبضرورة اتخاذ ما يلزم لتطوير هذه اللغات.

توجد بين ممثلي الأقليات تصورات خلافية حول حجم المطالب التي ينبغي لهم النضال من أجل تنفيذها. بيد أن واقع الحال يشهد أيضاً على أن في هذه الجماعات الثلاث قد نشأت تنظيمات تحظى بتأييد واسع؛ أعني التجمع الوطني التّباوي، والمجلس الأعلى لقبائل الطوارق الليبيين، وتجمع مجالس جبل نفوسة. وعلى صعيد آخر، توجد بين الشخصيات السياسية والوحدات العسكرية، التي تهيمن عليها أعراقٌ معينة، علاقات وطيدة جداً. وتسري هذه الحقيقة على الوضع السائد في صفوف التّبو بنحو مخصوص.

إن التطلعات لتحقيق الفيدرالية وللاعتراف بحقوق الأقليات، ستبقى، على ما يبدو، من جملة أكثر المسائل خلافية في عملية صياغة الدستور. إن اعتماد نظام لامركزي يحابي المستوى المحلي، يمكن أن يسحب البساط من تحت أقدام الحركة الفيدرالية. إلا أن رغبات

الأقليات العرقية يمكن أن تلقى مقاومة تتصف بالصرامة، إلى حد ما؛ لاسيما من جانب منافسيهم المحليين، ولكن أيضاً من جانب أطراف تمثل المدن الكبيرة بروح مغالية بالتعصب الوطني، ومن جانب التيارات الإسلامية أيضاً.

رابعاً، التكتل الثوري وخصومه

إن التكتل الثوري ما هو، في الواقع، إلا تجمع يأوي لاعبين من مختلف الاتجاهات؛ وبهذا المعنى، فإنه لا يشكل قوة وطنية سياسية. فقادة وأعضاء الكتائب الثورية، الذين يحاولون أن يحتكروا لأنفسهم مصطلح **ثوار**، انتقل البعض منهم فرادى إلى معترك السياسة المدنية. أضف إلى هذا أن تمثيلهم في المؤتمر الوطني العام لا يزال ضعيفاً. ومهما كانت الحال، الأمر البيّن هو أن أكثرية الثوار لا يزالون مصرين على التمسك بالعمل في صفوف الوحدات المؤسَّسة حديثاً في الجيش والقطاع الأمني؛ وذلك إما لأنهم يتوقعون أن تسريح هذه الوحدات في وقت لاحق سيجلب عليهم نفعاً معيناً، أو لأنهم ينتظرون الحصول على مكسب من خلال نقلهم، مستقبلاً، إلى وظائف مدنية. ولكنْ، ومع هذا، يظل قائماً احتمال أن يتحرك هؤلاء اللاعبون في السنوات المقبلة للدخول إلى معترك الحياة السياسية بخطى حثيثة، الأمر الذي قد يستدعي اندلاع تحولات أخرى عديدة في الساحة السياسية.

ويتبنى الثوار جميعاً مطلباً مشتركاً يكمن قوامه في طرد العناصر التي يُقال عنها زعماً إنها من **أزلام النظام** من الوظائف الحكومية، وتمكين أنصار الثورة من المشاركة في تسيير دفة الحكم في الدولة الجديدة. وتنشأ على خلفية هذه التصورات مطالب ترمي إلى تقلد مناصب في الحكومة وفي الجهاز الأمني. وما إن يدور الأمر حول توزيع المناصب أو الامتيازات، فسرعان ما يتحرك الثوار كجماعات فردية. وتجلت هذه الحقيقة بكل وضوح حين تعرض بعض ممثلي الحكومة إلى عمليات عنف شنّها عليهم ثوار طالبوا بدفع رواتبهم أو إرسالهم إلى الخارج للعلاج.[65] وبسبب هذه التصرفات، تراجعت سمعة الثوار بنحو شديد وسريع. ففي النقاشات الدائرة في أوساط الرأي العام يجري الحديث عن "ثوار مزعومين"؛ لا بل صار البعض يقارنهم باللجان الثورية التي كانت تتبع نظام القذافي.

وحتى الآن، فشلت كافة المحاولات الرامية إلى إنشاء كيان موحد يعبر عن مصالح الثوار المشتركة.[66] ومنذ سقوط النظام، جرى إنشاء العديد من تجمعات تتشدق بأنها تمثل عموم ثوار ليبيا، برغم أن غالبيتها تتكون من كتائب تعود إلى مدن أو أحياء معينة.[67] وفي سياق تشكيل الحكومة، هاجمت جماعات عديدة، وبدوافع مختلفة، المؤتمر الوطني العام ثلاث مرات، احتجاجاً على التشكيلة الوزارية في الحكومة الجديدة. واستنتج علي زيدان من هذه التطورات، نتيجةً مفادها أن من المستحيل، تقريباً، مراعاة مطالب الثوار، طالما كان هؤلاء لا يتوافرون على ممثل مناسب مكلف بالتحدث باسمهم؛ فهو أجرى مقابلات مع 32 جماعة، كانت كلها تدعي أنها تمثل ثوار مجمل الديار الليبية.[68] وتحاول بعض القوى القيادية، منذ أبريل 2012، بكل جد وإصرار، تشكيلَ مجلس أعلى لثوار ليبيا كقاعدة وطنية تجمع شمل الثوار. إلا أن الجهود المبذولة حتى الآن في هذا الشأن، انحصرت في عقد مؤتمر تلو الآخر مع مشاركين تختلف هوياتهم مع كل مؤتمر جديد؛ وبالتالي فقد جرى في كل مرة تشكيل مجلس جديد. فالمشاركون لم يفلحوا في الاتفاق على الأعضاء المطلوب إسناد قيادة الهيئة إليهم.[69]

إن التكتل الثوري يضم مجموعة لاعبين يتوزعون على مدى أوسع بكثير من المدى الذي تتمتع به الكتائب الثورية بمفردها. فالجزء الأعظم من التيارات الإسلامية يمكن إدراجه ضمن هذا التكتل، كما يمكن هاهنا إدراج السياسيين من ممثلي المعاقل الثورية، فهؤلاء جميعاً يستخدمون المفردات الثورية نفسها، وذلك بغية منح مطالبهم الشرعيةَ الضرورية، ومن أجل إلحاق الضرر بخصومهم السياسيين. وبفعل الضغط الهائل الذي مارسه التكتل الثوري، انسحب من الساحة السياسية الكثير من مسؤولي ودبلوماسيي النظام القديم، الذين كانوا قد لعبوا دوراً مهماً في الشهور الأولى من اندلاع شرارة الثورة.

ويقف قبالة التكتل الثوري خليط غير متجانس من القوى؛ قسم منها معتدل، وقسم محافظ، والقسم الآخر معادٍ للثورة. ويندرج في عداد هذه القوى، ذلك الجزء من النخبة الاجتماعية الذي كان قد كيّف نفسه مع الظروف التي سادت في عهد القذافي، أو أنه ما

بذل جهداً نضالياً يذكر خلال اندلاع الثورة. إن الكثير من نواب تحالف القوى الوطنية والكثير أيضاً من الأعضاء المستقلين في المؤتمر الوطني العام، يندرجون في عداد هذا القسم من أقسام التكتل الثوري. ورؤساء القبائل، المطالبون بضرورة تحقيق المصالحة الوطنية على المستوى المحلي والوطني، ينتمون إلى هذا الصنف من الرجال أيضاً؛ أعني صنف أولئك الذين نشطوا في عهد القذافي، وأولئك أيضاً الذين آثروا السلامة ولم يحشروا أنفسهم في السياسة. أضف إلى هذا التكتل عناصر كثيرة من طبقة الضباط الذين خدموا في صفوف جيش النظام القديم وجهاز شرطته، فهؤلاء لا مندوحة لهم من أن يخشوا تعرضهم للإقصاء من قبل الثوار. ويشعر الكثير من أبناء القبائل، التي كانت تعتبر السند الذي يركن إليه النظام السابق، أن التكتل الثوري قد أمسى يشكل خطراً يتهددها أو أنه قد انتصر عليها شخصياً.

ومن أغلبية هذه القبائل تتشكل تلك المجموعة التي جرى استبعادها من الحياة السياسية بنحو كبير في ليبيا الجديدة. وتشير التقديرات إلى أن ما بين مليون ومليون ومئتي ألف ليبي – أي حوالي سدس السكان – قد هربوا إلى دول الجوار، تونس ومصر منذ الشهور الأولى من اندلاع الحرب، وذلك لتفادي التعرض للاعتقال أو عمليات أخذ الثأر.[70] وكان المؤتمر الوطني العام قد أقصى هؤلاء الليبيين، عن قصد وسبق الإصرار، من المشاركة في الانتخابات.[71] وعلى صعيد آخر، فإن محاولة رجل القانون علي الصلابي لبذل مساعي حميدة مع ممثلي هؤلاء الليبيين، قد تم وقف العمل بها، وذلك بفعل الاحتجاجات الصاخبة الصادرة عن الجناح الثوري.[72]

إن التصدعات الفاصلة بين الجناح الثوري والتكتل المعادي تزداد اتساعاً منذ نهاية الحرب الأهلية. والملاحظ هو أن المبادرات المتفرقة المتبناة من قبل شخصيات فاعلة من قبيل رئيس البرلمان محمد المقريف، والرامية إلى تصفية الأجواء ومد اليد لمصافحة المهزومين، قد تسببت في حفز الثوار على الاحتجاج بأعلى الصرخات؛ وبهذا المعنى، فإن مبادرات من هذا القبيل تنطوي على مخاطر جسيمة.[72] إن التوترات السائدة بين كلا المعسكرين، ليست هي وحدها المسؤولة عن الصراعات القائمة حالياً. بيد أن هذه الحقيقة لا تغير شيئاً من حقيقة

أن تصفية الأجواء بين المعسكرين، والتخلص مما بينهما من توترات من أكثر العوامل أهمية بالنسبة لنجاح العملية الانتقالية، واستقرار الأوضاع في البلاد في المدى المتوسط.

نواحي وقوة الصراعات

والأمر الذي لاشك فيه هو أن ثَمة علاقة مباشرة بين القوى السياسية الجديدة التي ظهرت في الساحة منذ اندلاع الثورة، وتجلي الصراعات التي اندلعت في مناطق وأقاليم مختلفة وفي مجالات سياسية عديدة. وكانت طائفة من هذه العلاقة قد تجلت من خلال اندلاع نزاعات مسلحة عديدة، وطفت طائفة أخرى منها على السطح كتوترات مكتومة، لا علمَ لأحد بالنحو الذي ستتطور به مستقبلاً. ويعود الكثير من هذه الصراعات إلى تصدعات عصفت بالثورة، وبانت من خلال الخنادق التي فصلت بين المدن المختلفة أو بين القبائل الكثيرة، أو أنها، وبنحو ما، ذات علاقة بتاريخ النظام القديم. ويدور الموضوع الجوهري هاهنا حول مسائل العدالة الواجب التمسك بها في سياق التعامل مع الجرائم التي جرى اقترافها قبل الحرب الأهلية وخلالها وبعدها. ولعل من نافلة القول الإشارة هنا إلى أن الجيش والجهاز الأمني المطلوب حضورهما لإنهاء نزاعات من هذا القبيل، قد ساهما، هما بالذات، بجزء معتبر من الصراعات المسلحة. كما لابد من الإشارة هنا إلى الاقتصاد، فبحسب أكثر الاحتمالات سيتطور هذا المجال إلى مجال آخر من المجالات المتصارع عليها.

أولاً، توازن القوى بين اللاعبين المحليين والإقليميين

وفي سياق بناء الدولة الجديدة وكتابة الدستور الجديد، يظهر للعيان بشكل جلي، مجالات الصراعات التي ستندلع مستقبلاً بين القوى الفاعلة على المستويات المحلية. فكافة مراكز القوى المحلية تريد من الدستور الجديد أن يمنحها صلاحيات واسعة في تدبير شؤون أدنى مستويات الإدارات المحلية. إلا أن الصراعات الأكثر خطراً تكمن، في الواقع، في توزيع السلطة بين المدن والأقاليم. ففي وقت مبكر، في نهاية العام 2012 على وجه التحديد، كانت بضعة من المجالس المحلية قد أخذت تجهد من أجل أن يجري ترسيم الحدود الإدارية بنحو يناسب المصالح الخاصة بكل واحد من هذه المجالس.[76] أما المدن

الصغيرة، فإنها تخشى أن تخضع لهيمنة مدن مجاورة أكبر منها؛ مدن كثيراً ما احتدم بينها وبين المدن الأصغر منها صراعات ونزاعات؛ من قبيل تلك التي تعرضت لها رقدالين وزوارة، والعجيلات وصبراتة، أو مزدة والزنتان. وبالنسبة للتّبو والطوارق والبربر، يقرر مسار الحدود ما إذا سيكون بوسعهم ممارسة سلطانهم على الوحدات الإدارية التي ستنشأ في مناطقهم مستقبلاً، أم أنهم سيظلون يشكلون أقلية في مناطقهم هذه. والملاحظ هو أن الفيدراليين يسعون إلى إنشاء وحدات إقليمية. ومهما كانت الحال، الأمر الأكيد هو أن هذه المسائل تتوقف عليها موضوعات ذات أهمية كبيرة، وذلك لأن النظام اللامركزي، المتوقع تأسيسه مستقبلاً، سيرتبط ارتباطاً وثيقاً بسيطرة الإدارات المحلية على الإنفاق الحكومي. من هنا، فإن المرء لن يشط أبداً إذا رأى أن هذا الموضوع سيكون، بحسب أقوى الاحتمالات، أحد أهم الموضوعات المتنازع عليها في عملية كتابة الدستور.

إلا أن الأمر البيّن أيضاً هو أنه ليس من المتوقع أن يؤدي تأسيس نظام إداري جديد إلى إنهاء الصراعات على توزيع الموارد الاقتصادية. فبحسب كل الاحتمالات، فإن المدن والقبائل ستظل تتنافس وتتنازع على الإنفاق الحكومي الممول من خلال عوائد النفط. وكيفما كانت الحال، فإن من مسلمات الأمور هو أن تحقيق المصالح المحلية قد اعتمد، في سياق الفراغ الأمني الذي ساد البلاد عقب سقوط النظام، على الاحتجاج بقوة السلاح. وسواء تعلق الأمر بمطالبتهم بضرورة استيطان المشروعات والمؤسسات الحكومية في عقر دارهم، أم بأهمية استحواذ إدارتهم المحلية على الاستثمارات المخصصة للهياكل التحتية؛ فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن القوى الفاعلة محلياً ستحاول، بنحو أو آخر، الانتفاع بنفوذها المكتسب حديثاً، والتكفل، بالتالي، بأن تظل الحكومة المركزية، في المدى الزمني المنظور، عرضة لضغط متواصل.

ثانياً، صراعات على ممارسة النفوذ في القطاع الأمني

منذ سقوط النظام، تطورت صراعات مسلحة كان سببها يكمن في رغبة الأطراف المختلفة في فرض سيطرتها على القطاع الأمني؛ أي وبتعبير أدق، يكمن سببها ليس فقط في

توزيع المناصب والوظائف في الأجهزة الأمنية، وتخصيص الموارد المالية المدرجة في ميزانيات هذه الأجهزة، بل أيضاً فيما تتبناه القوى الفاعلة في القطاع الأمني من أهداف سياسية واسعة الأبعاد والتداعيات. وغنيٌّ عن البيان، أن أعنف هذه التوترات يكون بين المؤسسات وطبقة ضباط النظام القديم من ناحية، والوحدات الجديدة المكونة من مختلف الثوار من ناحية أخرى. ولعل من نافلة القول الإشارة هنا إلى أن الجهود المتواصلة، الرامية إلى دمج التشكيلات والوحدات العسكرية المختلفة في المؤسسات الجديدة، يمكن أن تتسبب في تصعيد شدة هذه التوترات.

فمنذ الإطاحة بالنظام تكونت في القطاع الأمني وحدات من مختلف المشارب والمصادر. وتشكلت، عقب اندلاع الثورة، اللجنة الأمنية العليا من شخصيات قيادية وذلك، وللوهلة الأولى، لتحقيق استقرار في الأوضاع السائدة في طرابلس.[77] وفي نهاية العام 2011، تولت وزارة الداخلية تأسيس لجنة أمنية عليا مكلفة بالعمل على المستوى الوطني. وتنفيذاً لهذا التكليف أسست هذه اللجنة الأمنية فروعاً لها في مجمل الأراضي الليبية خلال النصف الأول من العام 2012. وبفعل ما تدفع من رواتب عالية نسبياً، نجحت اللجان الأمنية في أن تدمج في صفوفها أعداداً كبيرة من الجماعات المسلحة ومن أفراد متفرقين؛ وترتبت على هذا الإجراء تداعيات كانت نتيجتها أن أخذ عدد ما يُسمى بـ"الثوار" يتضاعف باضطراد. وكانت الجماعات، التي تم دمجها، يتكون جزء محدود منها من سرايا ثورية، والجزء الأعظم من مليشيات تكونت بعد الإطاحة بالنظام. والملاحظ هو أن الهياكل الهرمية السائدة في إصدار وتلقي الأوامر الصادرة في هذه المجموعات، ظل أغلبها على الحال الذي كانت عليه هذه الهياكل قبل الانتهاء من عملية الدمج. وبهذا المعنى، فإن وزارة الداخلية ما كانت لها سيطرة مباشرة على الوحدات المتفرقة.[78] وهكذا، وفي نوفمبر من العام 2012 على وجه التحديد، اشتملت سجلات رواتب العناصر العاملة بمعية اللجان الأمنية العليا، في طرابلس بمفردها، على 26 ألف فرد؛ أما على مستوى البلاد ككل، فإن عدد هذه العناصر كان قد جرى تقديره في يوليو 2012 بحوالي 131 ألف فرد.[79] علماً أن اللجان الأمنية العليا قد أخذت، منذ تشكيلها، تتولى تأدية مهمات جهاز الشرطة، ومهمات عسكرية أيضاً.

وبنحو متزامن تقريباً، تشكلت، في مطلع العام 2012، وحدات **درع ليبيا**؛ وذلك من ائتلافات إقليمية جمعت شمل سرايا وكتائب ثائرة على النظام. وكانت المبادرة الخاصة بهذا الشأن قد جاءت من طرف مجالس عسكرية وكتائب محلية نشأت في الشمال الشرقي وفي وسط البلاد وغربها.[80] وبعد الانتهاء من تشكيلها، حصلت الوحدات الجديدة على اسم موحد والاعتراف الرسمي بكونها قوات أمنية، تخضع لإمرة رئيس الأركان العامة. وعلاوة على الألوية الثلاثة المرابطة في الغرب والشرق والوسط، والمنخرطة في صفوف **درع ليبيا**، تكونت في ذلك العام وحدات أخرى؛[81] فحتى يناير من العام 2013، اشتملت الوحدات على 13 ألف فرد. وفي حالة **درع ليبيا**، أيضاً، ظلت الهياكل الداخلية للكتائب التي تشكلت منها الألوية، على ما كانت عليه تقريباً. من ناحية أخرى، تنشط وتتحرك الألوية المختلفة بنحو مختلف كثيراً. فعلى سبيل المثال، تدخل لواء المنطقة الشرقية من طرف واحد وبتحيز واضح في القتال الدائر بين التّبو والزاوية؛ وعلى خلفية الضغط الذي مارسه التّبو فيما بعد، جرى في نهاية المطاف استبدال هذا اللواء بكتائب من بنغازي. أما اللواء الرئيسي الخاضع لهيمنة مصراتة، فإنه كان يتصرف كقوة محايدة في القتال الدائر بين التّبو وأولاد سليمان في سبها، إلا أنه هاجم في وقت لاحق بني وليد كما سبق أن قلنا. ومع هذا، فإن وحدات **درع ليبيا** – وليس باقي الوحدات العسكرية النظامية – هي القوة التي أوكل إليها رئيس الأركان العامة مهمة العمل على تأمين استقرار الأوضاع في مجمل الأراضي الليبية.

ونشأ، على خلفية تشكيل وحدات حماية الحدود ووحدات ما يسمى بـ"الحرس الوطني"، صنف آخر من صنوف الكتائب الثائرة. وكانت السيطرة على هذه الوحدات قد شكّلت، في هذا السياق أيضاً، تحدياً واضحاً بالنسبة للحكومة. وكان الصديق المبروك، وكيل وزارة الدفاع لشؤون الحدود، سابقاً، قد رفض على مدى زمن طويل، الموافقة على التنازل عن سيطرته على وحدات حماية الحدود لمصلحة رئيس الأركان العامة. وحين حاول وزير الدفاع محمد البرغثي تنفيذ هذا الإجراء، جرى في يناير تبادل إطلاق النار في طبرق بين موكب وزير الدفاع ورجال تابعين للمبروك؛ وبحسب تأكيدات البرغثي كان وكيل وزارته هو المسؤول عن الهجوم. ومهما كانت الحال، فعلى خلفية هذه التهمة، أقيل وكيل الوزارة من منصبه فوراً.[82]

على صعيد آخر، جرى إنشاء وحدات جديدة تتكون من وحدات خاصة تضم ضباطاً من الجيش ومن العناصر الثائرة ومن **القوة الوطنية المتحركة وكتيبة الصواعق**. بالإضافة إلى هذا وذاك، صار تحت إمرة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وحدات كثيرة استقطبت ثواراً سابقين وعناصر مدنية مختلفة. وهكذا، كان عدد المسجلين لدى هيئة شؤون المحاربين قد بلغ 215 ألف فرد؛ علماً أن الهيئة كانت قد اعترفت أن 140 ألف فرد منهم كانوا من الثوار فعلاً.[83]

ويقف في مواجهة هذه الأطراف، بقايا جيش النظام القديم وأفراد جهازه الأمني. وفي رحاب الجيش تطورت تشكيلات وهياكل محلية، جزء منها غير نظامي، وعلى شبه كبير بكتائب الثوار. وكانت الوحدات العسكرية التي هربت، في بداية الثورة، إلى الشمال الشرقي، قد أصبحت هاهنا تحت إمرة اللواء عبد الفتاح يونس. وعقب اغتياله في نهاية يوليو من العام 2011، وبعد سقوط النظام كليةً، كانت فلول الجيش بلا هيكل وطني يلم شملها. وهكذا، أخذت بعض الائتلافات الإقليمية المكونة من ضباط من مختلف المشارب، تسهر، بمبادرة فردية منها، على تأسيس جيش جديد، وراحت تتنافس فيما بينها على منصب رئيس الأركان العامة.[84] وفي الطرف الشرقي من البلاد تجمعت مجموعة ضباط في إطار مجلس برقة العسكري. وعلى صعيد آخر، استحوذت وحدات الثوار في عهد يوسف المنقوش – المعين في منصب رئيس الأركان العامة في يناير 2012 – على مهمات رئيسية شبيهة بالمهمات المنسبة إلى وحدات **درع ليبيا** مثلاً؛ هذا في حين ظلت الوحدات النظامية تشعر بأنها قد غدت مهمشة ومهملة.[85] إن الوحدات الشبيهة بكتيبة المشاة الأولى في بنغازي دافعت في هذا السياق، وبنحو متزايد، عن مصالحها الخاصة. أما في معاقل الثورة في الطرف الغربي من البلاد، فإن الضباط الهاربين إلى صفوف الثوار، لعبوا دوراً رئيسياً في المجالس العسكرية المحلية؛ فالكثير منهم كانوا يتحركون خارج نطاق النظام الرسمي المتبع في قيادة الجيش. وفي مناطق أخرى من البلاد، راح المتنسبون إلى كتائب القذافي، من الذين نجوا من الوقوع في قبضة الثوار، يشكلون، انطلاقاً من انتماءاتهم العشائرية، وبالتكاتف مع ضباط وعناصر من مليشيات مناصرة للثورة، وحدات عسكرية جديدة.[86] وهكذا، بدأت تتلاشى الاختلافات بين الوحدات النظامية والوحدات غير النظام بنحو متزايد.

إن قيادات كتائب الثوار، التي صارت تتصدر المؤسسات الجديدة، كان لـديها هـدف سياسـي واضح: تصفية تلك القوى التي أُطلق عليهـا لقـب أزلام النظـام البائـد.[87] مـن ناحية أخرى، يسحب الكثير من القياديين الثـوريين هـذه التـسمية عـلى كافـة مؤسـسات الجهازين الأمني والعسكري أيضاً؛ بما في ذلك الوحدات التي تخلت عن النظام مع البوادر الأولى لسقوط النظام.[88] والهدف المتوخى هو تـشكيل مؤسـسات جديـدة، يهـيمن عليهـا الثوار وتضم، في أفضل الحالات، جزءاً ضئيلاً من القوات الأمنيـة التـي خـدمت في ظـل النظام السابق. وكما ذكرنا سابقاً، يسعى جزء معتبر من الشخصيات القيادية في المؤسسات الجديدة، بصـريح العبارة، إلى تنفيذ أجندة إسلامية الطابع.

تعد بنغازي مركز الصـراع على ممارسة النفوذ في القطاع الأمنـي الجديـد. ودار جـزء من سلسة الهجمات التي شهدتها بنغازي ودرنة منذ مطلع العام 2012، حول أخذ الثأر [في مسائل تتعلق بالعلاقات الشخصية]، أي حول موضوعات سنتناولها في الفقرة التالية. بيد أن الأمر الواضح أيضاً، هو أن عمليات الانتقام هذه قد زادت شدّة المحنة التـي تعرضـت لها المؤسسات القديمة، وذلك لأن هذه المؤسسات القديمة كانت، في الوقت ذاته، مشتبكة بقتال مرير مع كتائب الثوار. وبهذا المعنى، فإن بعض عمليات العنف والقتل هـذه كانـت تندرج في عداد القتال الدائر مع كتائب الثوار أيضاً وبكل تأكيد.[89]

وكانت شدة التوترات قد تصاعدت عقب الصدمة التي خلّفها الهجوم عـلى قنـصلية الولايات المتحدة الأمريكية في بنغازي يوم الحادي عشـر من سبتمبر من العـام 2012. إن المظاهرات، التي اندلعت عقب هذا الهجوم، كانت ضد كتيبتين هما مـن أكـبر ومـن أكثـر الكتائب الثائرة تميزاً من حيث توجهاتها الإسلامية. وكان المنتسبون إلى هاتين الكتيبتين قد اتهموا ضباط الشـرطة والجيش بانتهاز هذه المناسبة وفرض سيطرتهم على جـزء ممـا لـدى هذه الكتائب من ترسانة سلاح. وثأرت الكتائب لنفسها، وذلك من خلال اعتقالها، لحـين من الزمن، عدداً معتبراً من الضباط، مجبرة آمر لواء المشاة الأول على اتخاذ التدابير اللازمـة لانسحاب المتظاهرين.[90] وكان مستوى الهجمات قد تصاعد، بنحـو واضـح، في الـشهرين التاليين؛ وبلغت هذه الهجمات الذروة، حين جرى اغتيال قائـد شـــرطة بنغـازي يـوم 20

نوفمبر 2012، علماً أن عملية الاغتيال هذه كانت قد تسببت في اندلاع سلسة من أعمال عنف جديدة.[81]

إن الصراعات التي نشأت في بنغازي على خلفية المساعي الرامية إلى السيطرة على الجهاز الأمني، طفت على السطح بنحو متفرق في الأقاليم الأخرى من البلاد. وفي الشمال الشرقي، فقط، نجت هياكل الجيش القديمة من الهلاك إلى حد ما، وظلت على ما كانت عليه سابقاً بنحو أو آخر. إلا أن التشابكات التي نشأت عن بقايا الجيش تورطت، بدورها، وفي أماكن أخرى من البلاد، بصراعات مع الوحدات الجديدة. وكان اللواء الركن خليفة حفتر مثلاً قد حفز، في نوفمبر 2011، مجموعة ضباط على اختياره رئيساً للأركان العامة، وراح، بعد مضي شهر، يبذل مساعي لم تُكلل بأي نجاح، تهدف إلى أخذ زمام السيطرة على مطار طرابلس من قبضة كتائب الزنتان.[92] ودأب حفتر، فيما بعدُ، على التصرف وكأنه المدافع الأول عن مصالح القوات المسلحة، فقد أخذ يتهم كتائب الثوار بالعمل على عرقلة إعادة بناء القوات المسلحة. ونفى حفتر، في الوقت ذاته، أن يكون الجيش قد ساند نظام القذافي بنحو أو آخر. على صعيد آخر، اتهمت بعض الشخصيات القيادية في صفوف الثوار حفتر، بالسعي إلى الاستعانة بضباط من الجيش في ترهونة لبناء مراكز قوى في صفوف القوات المسلحة تسانده وتأتمر بإمرته. وفي يوليو 2012، نجا حفتر من محاولة اغتيال تعرض لها في بنغازي.[93] إن اللجنة الأمنية العليا في طرابلس قضت على تطلعت ونوايا ضباط ترهونة بصورة نهائية في أغسطس 2012، حين صادرت أكثر من 100 دبابة في المدينة، وأمرت بترحيلها إلى أماكن آمنة.[94]

وبشكل عام، يشعر المنتسبون إلى نخبة الضباط أن الأركان العامة تهمشهم، سواء بسبب انتماءاتهم الإقليمية أم بسبب تورطهم بالعمل مع النظام السابق. وعلى خلفية إعادة بناء القوات المسلحة، يتطلع الضباط إلى الحصول على مركز أو منصب مناسب في الجيش الجديد. وجرى في ديسمبر من العام 2012، وفي أماكن مختلفة، عقد "مؤتمرات استثنائية لتفعيل الجيش الليبي"؛ وطالب أحد البيانات الختامية بضرورة تسريح رئيس الأركان

العامة، وإسناد المنصب إلى هيئة قيادية تحل في مكانه. وتشكلت نواة هذه المبادرة من ضباط ينحدرون من الزنتان وبرقة، أي من أولئك الضباط الذين فروا إلى الثوار مع الشرارة الأولى لاندلاع الثورة.[95]

وفي مارس 2012، ما كان قد اتضح بعدُ كيفية دمج بقايا الجيش القديم في صفوف الوحدات الجديدة والمدى الزمني الذي سيستغرقه هذا الأمر. ولكن، وعلى خلفية الصراعات السائدة في الوقت الراهن بين كلا الجناحين أو التكتلين، فإن الأمر الواضح هو أن عملية الدمج تنطوي على الكثير من توترات محتملة. وهذا هو ما تؤكده أيضاً المحاولات الرامية إلى تشكيل جهاز شرطة جديد من اللجان الأمنية العليا، ومن بقايا ما كان لدى النظام القديم من جهاز شرطة. ومهما كانت الحال، فإن قيام المنتسبين إلى اللجان الأمنية العليا بحملة اعتقالات تعسفية، ومشاركتهم الواضحة في تدمير القبور والأضرحة كانت من جملة الممارسات التي أدت، في منتصف العام 2012، إلى تصاعد لهجة النقد الموجه إلى هذه الأطراف، بما في ذلك النقد الموجه إليها من قبل نواب في المؤتمر الوطني العام أيضاً. وحين هددت قيادة اللجان الأمنية العليا، بالإضراب عن العمل لعدم وجود المساندة الحكومية المطلوبة، استقال وزير الداخلية عبد العال، من منصبه لفترة وجيزة. واستجابت الحكومة، بالتالي، للضغط الذي مارسته عليها اللجان الأمنية العليا، وتعهدت بتقديم المساندة الرسمية.[96]

في أثناء ذلك، كانت التحضيرات والترتيبات الخاصة بحل اللجان الأمنية العليا، ماضية قدماً. وفي ديسمبر عام 2012، اتخذ نائب رئيس الوزراء – بصفته وزير الداخلية بالوكالة – قراراً يقضي بحل اللجان، ودمج المنتسبين إليها في جهاز الشرطة بعد انتقائهم من قبل هيئة مخصصة لهذا الغرض. وسرعان ما تعالت الاحتجاجات على هذا القرار. في حين طالبت شخصيات قيادية في اللجان الأمنية العليا بضرورة تشكيل وحدة قائمة بحد ذاتها، أي بمعزل عن الوحدات الأخرى، وذلك كبديل عن دمج اللجان الأمنية في جهاز الشرطة ذي السمعة السيئة من وجهة نظرهم.[97] وجرى تداول شائعات تفيد بأن منتسبين سابقين في جهاز الأمن

الداخلي الملغى سيُجرى دمجهم في صفوف الشرطة أيضاً. وفي مطلع يناير 2013، اقتحم أعضاء من اللجان الأمنية العليا مقر المؤتمر الوطني العام، واعتدوا بالضرب على اثنين من النواب. ومع هذا، بدأت فعلاً عملية دمج قوات اللجان الأمنية العليا في جهاز الشرطة؛ أي بدأت عملية رافقتها احتكاكات اختلفت شدتها من مدينة لأخرى. ففي بنغازي انتمى إلى جهاز الشرطة حوالي نصف المنتسبين إلى اللجنة الأمنية العليا في المدينة، أي حوالي نصف القوات المقدر عددها بحوالي 12 ألف فرد. أما النصف الآخر، فإنه توزع على مجموعتين: مجموعة أولئك الذين كانوا مدرجين في سجلات اللجنة الأمنية العليا من أجل الحصول على الراتب الشهري وتركوا مكان عملهم بالتالي، وذهبوا إلى منازلهم؛ ومجموعة الثوار العنيدين المكونة من حوالي 3 آلاف فرد، فهؤلاء آثروا وضع أنفسهم تحت إمرة وحدات **درع ليبيا**. أما في طرابلس، فإن قسماً من طابور قيادة الثوار وافق على الاندماج؛ هذا في حين عاند الجزء الأعظم من هذه المجموعة، وواصل المطالبة بضرورة تكوين وحدة تتمتع بصلاحيات تزيد على صلاحيات الشرطة النظامية. وحتى مارس من العام 2013، لا تزال التوترات حول ميزان القوى والنزاعات حول هيكل القوات الأمنية قائمة بشكل واضح؛ وليس بالإمكان البتّ بما سيؤول إليه الأمر في نهاية المطاف.

ثالثاً، نزاعات حول النظام القضائي والمصالحة الوطنية

إن الجزء الأكبر من النزاعات والتوترات السياسية الراهنة، له علاقة بمسائل الإجراءات القانونية واتخاذ ما يلزم بشأن ما اقترف البعض من جرائم. وتبرز هاهنا ثلاثة اعتبارات: النتائج الحتمية الناشئة عن انهيار النظام القضائي؛ والصراع بشأن إعادة بناء هذا النظام؛ والمحاورات الدائرة حول أسلوب التعامل مع مخلّفات النظام القديم وجرائمه.

وبالنسبة للصراعات الراهنة، لا غرو أن انهيار النظام القضائي يحظى هاهنا بالأهمية القصوى. فالقضاة وممثلو الادعاء العام لهم سمعة سيئة جداً على خلفية دورهم في عهد القذافي، من هنا فإنهم يشعرون بأن الكثير من الوحدات المسلحة تتهددهم وتتربص بهم

شـراً؛ أي بعبارة مختصـرة: إنهم باتوا لا يحركون ساكناً، ولا قدرة لهم عـلى أداء واجبـاتهم. بهذا المعنى، فإن ضحايا أعمال العنف أو أهاليهم لا يستطيعون الحـصول عـلى حقهـم مـن خلال المحاكم. فحيثما ينتمي الأفراد المتهمون بارتكـاب جنايـة أو الـذين اقترفـوا الجنايـة المعينة فعلاً، إلى جماعة أخرى، غير الجماعة التـي ينتمـي إليهـا المجنـي عليـه، سـرعان مـا تتضامن العائلات أو المدن أو القبائل مع هـذا الطـرف أو ذاك؛ وبالتـالي، ففـي كثـير مـن الحالات يأخذ المرء حقه بنفسه ويثأر لنفسه بنفسه. إن هذه التدابير ساهمت، في التـصعيد، الذي طرأ على الصـراعات المحلية كافة، منذ انهيار النظام السابق.

وعلى الصعيد نفسه، فإن الكثير من النقاشات الراهنة له علاقة بعمليات الاعتقال التـي تمارسها، في أغلب الأحيان، كتائب الثوار أو الوحدات الجديدة التي تخضع لـسيطرة الثـوار. فآلاف من الأفراد، الذين يتهمهم المرء بأنهم كانوا قد شاركوا، إبان انـضمامهم إلى الوحـدات العسكرية أو إلى الجهاز الأمني التابع للنظام البائد، في اقتراف جـرائم مختلفـة وأعـمال عنـف وحشـي، موجودون في سجون تخضع لسيطرة الحكومة اسمياً فقط في أغلـب الحـالات. إن أكثرية نزلاء السجون ينتمون إلى مدن وقبائل ترى نفسها في صفوف الأطراف التـي هزمتهـا الثورة وانتصـرت عليها. والملاحظ هو أنه لم تبدأ، حتى الآن، محاكمة أي واحـد مـن هـؤلاء المعتقلين. من هنا، فإن المنظمات الدوليـة المدافعـة عـن حقـوق الإنـسان والمحكمـة الجنائيـة الدولية ومحامي الدفاع، يؤكدون، عن حق، على أن النخب القيادية في النظام القـديم لا أمـل لها في أن تحصل من النظام القـضائي الليبـي عـلى محاكمـة عادلـة في ظـل الأجـواء الراهنـة. وبالنسبة لاستقرار الأوضاع في البلاد، فـإن التعامـل مـع الـصـراعات المحليـة أكثـر أهميـة وأخطر شأناً بكل تأكيد. والأمر الذي يخشاه المرء هـو أن تكـون الكفـة الراجحـة لممارسـات قضائية يكتب قوانينها ويطبقها المنتصـرون؛ كأن تجري محاكمة جناة من تاورغـاء مـثلاً، وأن يُغض الطرف، في الوقت ذاته، عن الجناة المنحدرين من مصـراتة.

إن حادثة اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس تجلي أبعاد المعضلة وتبـيّن تـداعيات المـشكلة. فبعد انقضاء برهة قصيرة من الزمن عـلى اقـتراف الجريمـة في العـشـرين مـن يوليـو 2011، شـرع العبيدات، أي قبيلة عبد الفتاح يونس، بالضغط على القيـادة الـسياسية، طـالبين منهـا

تنفيذ الإجراءات القانونية وملاحقة الجناة قضائياً. وبحسب الاتهامات التي وجهتها عائلة عبد الفتاح يونس، فإن أعضاء في قيادة المجلس الوطني الانتقالي وقضاة وأعضاء في كتائب سلفية كانوا متورطين في اعتقال اللواء عبد الفتاح يونس ومن ثم اغتياله.[98] وكانت محكمة عسكرية في بنغازي قد باشرت التحقيق في الحادثة. وفي نوفمبر 2011، نشر الادعاء العام قائمة تشتمل على أسماء 17 متهماً؛ كان من بينهم اسم شخص واحد فقط من أعضاء القيادة السياسية. وبعد فشل محاولات اغتيالات كثيرة، تم في العشرين من يونيو من العام 2012، اغتيال أحد المتهمين. وفي أثناء ذلك، قررت المحكمة العسكرية، توسيع نطاق التحقيق ليشمل أفراداً كانوا مسؤولين سياسيين سابقين. وحتى تلك اللحظة الزمنية، كان قد تم إلقاء القبض على واحد فقط من المتهمين، في حين ظل الآخرون يتمتعون براحة البال، فلا أحد يضايقهم أو يطالب بإحالتهم إلى القضاء.[99] وبعدما حققت المحكمة العسكرية في ديسمبر 2012، مع مصطفى عبد الجليل، رئيس المجلس الوطني الانتقالي سابقاً، في القضية المعنية، اندلعت في مدن كثيرة احتجاجات واعتراضات مختلفة. وبسبب ضغط الرأي العام – ولكن بسبب الارتياح أيضاً من أنه صار بالإمكان التذرع بهذه الاحتجاجات وإسدال الستار على القضية الآن– توقفت المحكمة العسكرية بالتالي، عن مواصلة التحقيق في القضية.[100] وبهذا النحو، كانت القضية قد باتت بلا محكمة تختص بالتحقيق في أمرها. وفي أثناء ذلك، أقسمت قبيلة العبيدات على الثأر للقتيل. ولم يدم الأمر طويلاً حتى تعرض أحد المتهمين لعملية اغتيال جديدة فعلاً، وفي يناير 2013 على وجه التحديد.[101]

وبهذا المعنى، فإن تحقيق تقدم ملموس في معاقبة الجناة وفقاً لأحكام القانون ونصوصه، لا يتوقف على بناء جهاز أمن حيادي فقط، بل هو يتوقف أيضاً على إصلاح النظام القضائي نفسه. إلا أن وجهة النظر هذه تنطوي أيضاً على إشكاليات وتعقيدات مختلفة. فعلى سبيل المثال، نص مشروع قانون إصلاح النظام القضائي المقترح من قبل المجلس الأعلى للقضاء على ضرورة إقالة كافة قضاة البلاد أولاً، ثم إعادة تعيينهم أو إحالتهم على المعاش بنحو نهائي، بعد اختبارهم من قبل لجنة مشكلة من خمسة أعضاء.[102] إلا أن الجهاز القضائي آثر اتخاذ موقف معارض من القانون، علماً أن الطرف الخصم يرى، من ناحيته، أن مشروع القانون ليس إلا خطة مدبرة من قبل **أزلام** النظام القديم.[103] في أثناء ذلك، يرى مراقبون حياديون أيضاً أن عدد أعضاء اللجنة الضئيل يفتح الأبواب على

مصـراعيها لأن تتدخل السياسة في تعيين القضاة.[104] أضـف إلى هـذا، أن مـن حـق المـرء أن يخشـى من أن تحاول جماعات مسلحة الحيلولة دون تنصيب قضاة ومدّعين عامّين جُدد. ففي اليوم الراهن، يحدث من حين لآخر أن يخيم الرعب على مرشحين معيّنـين بـسبب تعرضـهم لمختلف التهديدات.[105]

وفي حين تتعثر الإجراءات القانونيـة الـضـرورية لمتابعـة الأعـمال الإجراميـة، تلجـأ الحكومة إلى تنفيذ حلول بديلة، للتعامل مـع مخلفـات النظـام القـديم وتـداعيات الحـرب الأهلية. وبعد إقرار قانون العدالة الانتقالية العائد إلى فبراير 2012، عيّن المجلس الـوطني الانتقالي في مايو من العام نفسه، لجنة تقصـي الحقائق والمصالحة الوطنية. إلا أن القـانون لم يتخذ ترتيبات واقعية حقيقية، لمقاضاة المسؤولين عما اقترفوا مـن أعـمال جنائيـة؛ فـالفقرة الخاصة بموضوع تعيين محاكم مختصة بهذه الجرائم والجنايـات جـرى شـطبها في مـشـروع القانون.[106] على كل حال، ظلت اللجنة مشلولة إلى حد بعيد، وتنظر إلى الأمور كما لو أنهـا كانت من المتفرجين. بدلاً مـن هـذا، سـعى رؤسـاء القبائـل، بمبـادرة خاصـة مـنهم، إلى التوسط وتحقيق المصالحة بين الأطراف المتخاصمة.[107]

إلا أن هذه المساعي أيضاً لم تحظَ بمساندة من قبل نظام القضاء الحكـومي والقـوات الأمنية، الأمر الذي يفسـر سبب الفشل الذي تُمنـى بـه، في كثـير مـن الحـالات، مواثيـق واتفاقيات جرى إبرامها قبـل برهـة وجيـزة مـن الـزمن. وفي مـارس مـن العـام 2013، عرضت حكومة علي زيدان على المؤتمر الوطني العام، قانوناً معدلاً بعض الشـيء خاصـاً بالعدالة الانتقالية.

وتنفيذاً لمتطلبات التعامل مع المـاضي، تُبـذل، في الوقـت ذاتـه، محـاولات ترمـي إلى حرمان العناصـر القيادية في النظام القديم من أن تلعب مجدداً دوراً في السياسة والإدارات العامة أو في القطاع العام. وتلبية لهذه الرغبة، حدد المجلس الوطني الانتقالي حزمة معـايير يجب أن يفي بها كل من سيتقلد منصباً قيادياً مـستقبلاً، وأنـشأ في ينـاير 2012، مـا يـسمى بـ"هيئة النزاهة".[108] وجرى اتخاذ هذه الإجراءات، وذلك استجابة للنقد الـشديد الموجـه

من قبل الرأي العام، والذي اندلع على خلفية وجود رجالات النظام السابق في صفوف المجلس الوطني الانتقالي، وبسبب عودة هؤلاء إلى تولي مناصب عامة كبيرة الشأن في النظام الجديد. إلا أن قرارات الهيئة نفسها تسببت، فيما بعد، في اندلاع مماحكات كثيرة ونقاشات صاخبة؛ وخاصة بعدما أزاحت الهيئة النقاب عن الأسباب التي دفعتها لرفض بعض المرشحين وأفراد يتولون مناصب حكومية مهمة. وكان بعض المعنيين قد رفضوا الانصياع للقرارات الصادرة بحقهم على مدى أشهر كثيرة؛ وفي حالات أخرى، جرى نقض القرارات من قبل محاكم استئناف مختلفة.[109] أما بالنسبة للتكتل الثوري، فإن إجراءات هيئة النزاهة ما كانت تراعي المدى المطلوب، ودفعته بالتالي إلى بذل مساعي تكللت بإصدار "قانون العزل السياسي"، كما سبق أن بيّنا.

وتأسيساً على قصور التقدم المتحقق في النظام القضائي، وعلى خلفية نقاشات لا أول لها ولا أخر حول "العزل السياسي"، نفّذت بعض القوى المتطرفة إجراءاتها الخاصة بها. ففي بنغازي ودرنة على وجه الخصوص، جرى تنفيذ سلسلة اغتيالات راح ضحيتها أفراد كانوا قد عملوا في جهاز الأمن الداخلي وأفراد آخرون كانوا أعضاءً في اللجان الثورية التابعة إلى القذافي.[110] وإلى قدرٍ ما، كان الأمر هاهنا يدور حول عمليات ثأر شخصية يكمن سببها فيما نفّذ النظام السابق من ممارسات تعسفية بحق إسلاميين ومن سواهم من المعارضين في الثمانينيات والتسعينيات بنحو مخصوص. أما في الحالات الأخرى، فإن من المحتمل جداً أن الأمر كان يعكس حركات تطهير سياسية نفّذها البعض من تلقاء ذاته. كما لا يمكن استبعاد احتمال أن تكون عناصر النظام القديم قد أرادت الثأر من الخيانة التي اقترفها أولئك الذين تخلوا عن الجهاز الأمني في الأيام الأولى من اندلاع الثورة. إلا أن التكتل الثوري – وما فيه من أطياف إسلامية على وجه الخصوص – يرى أن سبب هذه الاغتيالات والهجمات يكمن، في المقام الأول، في أن أقطاب النظام القديم لم ينالوا ما يستحقون من عقوبات، برغم أن وجودهم، بحد ذاته، كفيل بأن يصعّد شدة التوترات.[111] وهكذا، فطالما كانت هذه هي طبيعة الأجواء السائدة، وطالما ليس بالإمكان أيضاً التفكير بترك ملاحقة الأعمال الجنائية إلى سلطة قضائية محايدة فعلاً، ستظل المبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية جهوداً لا أمل في نجاحها.

رابعاً، الاقتصاد والموازنة الحكومية: مجال لنزاعات مستقبلية

إن كافة الدلائل تشير إلى أن الاقتصاد سيغدو، من الآن فصاعداً، مجالاً لصراعات متزايدة. وفي المقام الأول، تدور هذه الصراعات حول الإنفاق الحكومي، والقطاع العام، وحقوق الملكية، والسيطرة على عمليات التهريب. علماً أن السيطرة على عمليات التهريب قد أمست فعلاً سبباً حقيقاً لاندلاع صراعات مسلحة.

إن الاقتصاد الليبي يكاد أن يكون أسير الإنفاق الحكومي الممول من خلال عوائد النفط. ويجرى تخصيص الموارد المالية لمختلف المجالات والنواحي: دعم أسعار المواد الغذائية ومواد الوقود والطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب؛ واستثمارات مخصصة للبنى التحتية وللعقارات؛ ولخلق فرص العمل في القطاع الحكومي والقطاع شبه الحكومي؛ وللمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية. وفيما توقف الإنفاق على الاستثمارات المخصصة للبنى التحتية بالكامل تقريباً، منذ اندلاع الحرب الأهلية، سجّلت فقرات الإنفاق الأخرى ارتفاعات معتبرة. ولأن القذافي كان، في مارس من العام 2011، قد ضاعف رواتب العاملين في القطاع الحكومي، ولأن المجالس المحلية وفروع الوزارات دأبت لزمن طويل عقب الثورة، على تعيين موظفين جدداً، لذا ارتفع الإنفاق على الرواتب من 8 مليارات دينار في العام 2010، إلى 19 مليار دينار (11 مليار يورو) في العام 2012.[112] علماً أن هذا الرقم لا يشمل رواتب الوحدات الجديدة التي أمست تحت سيطرة وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، أي أنه لا يشمل رواتب حوالي 200 ألف مقاتل إضافي. وحاول المجلس الوطني الانتقالي كسب ود وتأييد المواطنين من خلال قيامه بدفع هبات مالية إجمالية إلى كافة أبناء الشعب بمناسبة الأعياد الوطنية.[112] من ناحية أخرى، زاد المؤتمر الوطني العام، بدوره، من مستوى العلاوات المخصصة للأطفال والنساء وتكاليف السكن، متخذاً التدابير اللازمة لأن تستفيد من هذه العلاوات قطاعات واسعة من جماهير الشعب.[114] وفي حين يراهن ثوريون حقيقيون أو ثوريون مُدّعون على استلام مدفوعات مالية تعويضاً عن تسريحهم، تصعّد هيئة شؤون المحاربين شدة هذه التوقعات أكثر فأكثر.[115] وكان المشوهون من ضحايا الحرب الثورية ضد النظام القديم قد اعتصموا في مقر المؤتمر الوطني العام على مدى أسابيع عديدة، في مارس 2013، ونجحوا في نهاية المطاف في أن يحققوا لأنفسهم نتيجة باهرة فعلاً.[116] كما

رصّ المحاربون، الذين شاركوا في حرب تشاد، صفوفهم، وطالبوا بتخصيص منح مالية لهم أيضاً.[117] وغني عن البيان، أن الفوضى المؤسساتية السائدة في الوقت الراهن، تنطوي على فرص لا تعد ولا تحصى للتلاعب بهذه المدفوعات، أو لاختلاسها كلية، أو للاستحواذ على مقادير معتبرة منها، على أدنى تقدير.

إن الصراعات على توزيع الموارد الاقتصادية تنشأ على خلفية المطالبة باستحقاقات محلية. والملاحظ هو أن الكثير من المجالس المحلية تمارس بنحو فردي – وبنجاح واضح في العديد من الحالات – ضغوطاً مختلفة على الحكومة بهدف الاتفاق معها على صرف منح وعلاوات مالية. وعلى الصعيد نفسه، تجري نقابة العاملين في قطاع النفط في شرق ليبيا مفاوضات مع الحكومة بهدف نقل المؤسسة الوطنية للنفط في شرق ليبيا (NOC) إلى بنغازي؛ وغني عن البيان، أنها تحصل من المدينة على المساندة السياسية الضرورية لتحقيق هذا المرمى.[118] وكثيراً ما تندلع احتجاجات مسلحة يُراد من خلالها فرض مطالب مادية مختلفة. فالمجموعات، التي تزعم أنها تمثل مصالح مدن وقبائل وكتائب معينة، تعتصم في حقول النفط ومنشآت التكرير أو في محطات تصدير النفط، متعمدة تعطيل العمل كلية في هذه المفاصل المهمة من مفاصل قطاع النفط.[119] أضف إلى هذا وذاك، أن بعض الكتائب المرابطة في مناطق استخراج النفط – بزعم حماية الصناعة النفطية في هذه المناطق – قد بدأت ترتشي وتبتز الأموال من الصناعات المكلفة هي نفسها بحمايتها.[120] وهكذا، تقف الحكومة بلا حول ولا قوة في مواجهة رغبات هؤلاء المسلحين، واثقة من أن تصديها الشرس لهم يزيد شدة التصعيد ليس إلا. وبهذا المعنى، وفي المنظور العام، تطفو على السطح، منذ نهاية الحرب الأهلية، ميول تشير إلى أن المعونات المالية الحكومية ستسجل ارتفاعات متواصلة. علماً أن السخاء الحكومي المتزايد ليس إلا دليلاً على ضعف الحكومة.

وفي حالة الصراعات الدائرة حول توزيع موارد القطاع العام، يظهر للعيان تصدعات الثورة بكل وضوح أيضاً. فتطهير مشاريع الدولة من نخبة نظام القذافي لا تزال جارية على قدم وساق، وأخذت تتسع لتشمل الخط الثاني في تسلسل الموظفين القياديين. وتحدث عمليات التسريح إما بناءً على مبادرة تتبناها الحكومة أو هيئة النزاهة، أو استجابة

لضغط يمارسه موظفو المؤسسات المعنية أو الرأي العام. من ناحية أخرى، فإن الجيل الأول من القياديين الإداريين الذين تم تعيينهم خلال الثورة أو عقب اندلاع الثورة مباشرة، قد بات أيضاً في بؤرة النقد الموجه من قبل الرأي العام. وتندرج في هذا السياق النقاشات الساخنة المحتدمة حول الهيئة الموكَّلة من قبل المجلس الوطني الانتقالي بالإشراف على صندوق الاستثمار الحكومي ذي المنزلة الكبيرة في ليبيا. ومن بين الأسباب الكثيرة، التي يسوقها العاملون والمستخدمون لتبرير مطالبتهم بتسريح القادة الإداريين، هناك الاحتجاج بأن هؤلاء الإداريين ليسوا جهة اختصاص، والإشارة إلى نزاعات شخصية الطابع. ولكن، وفي كثير من الحالات، تتعالى أيضاً اتهامات تشير إلى تورط هؤلاء الإداريين بممارسات النظام السابق.[121]

إن الصراعات والاحتكاكات بين التشكيلات المتخاصمة المتطلعة إلى الاستحواذ على المناصب الحكومية الشاغرة لا تزال في بداياتها الأولى. والأمر الجلي حالياً هو أن الاعتراضات والانتقادات توجه إلى أولئك الأفراد على وجه الخصوص، الذين هم من جملة المقربين من محمود جبريل وحصلوا، بالتالي، على ما حصلوا عليه من مناصب رفيعة بعد انتصار الثورة.[122] والوزراء في حكومة عبد الرحيم الكيب أخذوا أيضاً يعينون أنصارهم في مفاصل الدولة التابعة لهم؛ من هنا، لا عجب أن تتغلب على هؤلاء القياديين، ذات التطلعات والأماني التي تغلبت، فيما بعد، على الذين حلوا مكانهم في حكومة علي زيدان. إن الكثير من الشركات الكبيرة، التي لها حصة الأسد في المبالغ التي تستثمرها ليبيا في البنى التحتية وفي العقارات، لا تزال معطلة بالكامل تقريباً؛ وبالتالي، فقبل أن تبدأ هذه المؤسسات بمواصلة أعمالها، فإن من المحتمل جداً أن تندلع بين النخب الجديدة في البلاد توترات شديدة حول إسناد المناصب الشاغرة في هذه المؤسسات إلى طوابير القياديين الواقفين في الصف. بيد أن الأمر الجلي أيضاً هو أن الشركات الكبرى ستواصل عملها المعتاد بعد أن يتحقق بنجاح تفكيك الهياكل الفاسدة المرتشية، المحيطة بالكثير من العقود التي كانت قد أبرمتها، في سابق الزمن، مع أطراف مختلفة. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، تم تشكيل لجنة للنظر في هذه العقود؛ إلا أن الملاحظ هو أن هذه اللجنة لم تقدم، حتى الآن، تقريراً بشأن النتيجة التي توصلت إليها.[123] وهكذا، فخلال الزمن الواقع بين هذه الفترة وتلك، فإن

الصـراعات ستتركز على تلك المناصب الحكومية التي تُجيز للاعبـين الـسياسيين أن يمارسـوا نفوذهم في المسائل المتعلقة بتعيين كوادر قيادية مستقبلاً.

ومـن المنتظـر أن تنـدلع صـــراعات حـول حقـوق المِلكيـة أيـضاً؛ علـماً أن هـذه الصـراعات ستنشـر ظلالها على طـول التـصدعات التـي تنتـاب الثـورة. ففـي أواخـر السبعينيات ومطلع الثمانينيات، كان القذافي قد شن حملة واسعة الأبعاد لتـأميم وإعـادة توزيع الثروات الخاصة. وكانت هذه السياسة قد قوضت مركز القوة الذي تـستند إليـه النخب والفئات المتوسطة والميسورة تقليدياً، ودفعت هذه الأطراف، بالتالي، إلى الهروب من البلاد، طالبة اللجوء في دول أجنبية أتاحت لها الفرصة لأن تشكل الجزء الأعظم من المعارضة في المنفى. وبعد نجاح الثورة، عاد قدماء المُلاك إلى ليبيا، متبوّئين، في كثـير مـن الحالات، مناصب سياسية أو عسكرية كبيرة. وهكـذا، صـار هـؤلاء الأفـراد يمارسـون ضغطاً كبيراً. وفي الوقت الذي تقوم فيه لجنة مكلفة بدراسة هذه المعـضلة، أخـذ الكثـير من قدماء المُلاك يؤكدون، بقوة السلاح، عـلى حقهـم في اسـترجاع أراضـيهم الزراعيـة وعقاراتهم.[124] إن المتضـررين من تأميم الأراضـي والعقارات، هم، في أحايين كثيرة، في وضع اجتماعي أسوأ من الوضع الاجتماعي الـذي آل إليـه أولئـك الـذين انتفعـوا مـن الإجراءات التي نفّذها القذافي. وهكذا فإن التعامل مع هذه المسألة هو الأمر الحاسم فيما إذا ستتسع عدداً فئةُ الخاسـرين والمناهضين المحتملين للثورة.

ومهما كانت الحال، فإن الصـراعات بشأن السيطرة على الموارد الاقتصادية قـد زادت شدة، وباتت تعتمد على تنفيذ نشاطات هي من طبيعـة النـشاطات الدارجـة في المجـالات الإجرامية. فجزء معتبر من الصدامات الدائرة بين قبائـل التّبـو وازويـة في الكفـرة، وبـين أولاد سليمان والقذاذفة في سبها، وبين القبيلتين زوارة والنوايل القاطنتين في محيط الحـدود الليبية-التونسية، يكمن في رغبة كل طرف من هذه الأطراف في الـسيطرة، بمفـرده، عـلى مسالك التهريب.[125] فتهريب الأسلحة والمخدرات سجّل ارتفاعات كبيرة منـذ الإطاحـة بالنظام. وإن أفراد وحدات حماية الحدود يخاطرون بأنفسهم، حيـنما يحـاولون الوقـوف في وجه عصابات التهريب المسلحة تسليحاً ثقيلاً.[126]

استنتاجات وتوصيات

إن سعي بعض المراقبين إلى حشر التفاعلات السياسية في ليبيا الجديدة، في قالب من قوالب صراعات تدور بين القوى الإسلامية والقوى الليبرالية المتمسكة بضرورة الفصل بين الدين والدولة، إنما هو مسعى مضلل يجافي الصواب، وذلك لأن الساحة السياسية الليبية تهيمن عليها جماعات تتبنى مصالح محلية بحتة. علاوة على هذا، فإن الصدع الحاسم هاهنا هو صدع الثورة والحرب الأهلية. فثمة صدع يفصل بين التكتل الذي يحاول احتكار الإطاحة بالنظام القديم لنفسه فقط، والخاسرين الفعليين أو المحتملين من ثورة متواصلة الخطوات. كما أن هناك صدعاً يفصل بين تيار الإسلاميين والنخب الاجتماعية المسيطرة على الحياة الاقتصادية. بهذا المعنى، فإن هذه التصدعات تهدد بتقسيم المدن والقبائل إلى منتصرين ومهزومين، إلى رابحين وخاسرين من الثورة.

إن موازين القوى في ليبيا الجديدة لا تزال في طور النشوء. بيد أن التصدعات، التي نشأت في سياق الحرب الأهلية، يمكن أن تحدد التفاعلات السياسية على مدى سنوات كثيرة، ومهيأة لأن تصبح ينبوعاً لا ينضب لتوترات مختلفة. وثَمة احتمال كبير في أن تترك تصدعات الصراعات الجديدة بصماتها على عملية صياغة الدستور أيضاً، وهي العملية المراد الانتهاء منها وشيكاً. ومن المتوقع، أن يصبح التوزيع المستقبلي للسلطة والنفوذ واحداً من أعنف الخلافات التي من الممكن أن تندلع بين القوى الفاعلة على المستويات المحلية. ويدور الأمر هاهنا حول مسائل النظام اللامركزي والنظام الفيدرالي، وحول حقوق الأقليات العرقية. كما يمكن أن تزداد الخلافات شدة بفعل المحاولات الرامية إلى إقرار مادة في الدستور تُلزم بتنفيذ "العزل السياسي" على كبار المسؤولين السابقين في نظام القذافي.* على صعيد آخر، فإن المسائل الخاصة بالإسلام ودور الإسلام في التشريع من الموضوعات غير المقدر لها أن تتسبب في اندلاع نزاعات ومخاصمات واسعة الأبعاد.

---

* أقر المؤتمر الوطني العام "قانون العزل السياسي" في 5 مايو 2013، وهو القانون الذي يحظر على المسؤولين البارزين في حقبة الزعيم الليبي السابق معمر القذافي تولي المناصب العامة. وفي إثر إقرار القانون قدّم محمد المقريف، الذي كان دبلوماسياً إبان عهد القذافي قبل أن ينشق عليه، استقالته من رئاسة المؤتمر الوطني العام. (المحرر)

فالقوى العلمانية، الداعية إلى فصل الدين عن الدولة، لا تلعب في ليبيا دوراً ذا بال أبداً، فالفهم السائد للإسلام يعبر عن تصور محافظ جداً، ويحظى، بالتالي، بتأييد عام.

وبالنسبة للتفاعلات والتناقضات السياسية التي تنشأ في سياق هذا الوضع المتشعب والكثير التعقيدات، فإن للفاعلين الأجانب منزلة وأهمية ثانويتين. إلا أن هذا التقييم لا يتفق مع الإحساس السائد في ليبيا نفسها: ففي ليبيا يتصور الكثيرون أن القوى السياسية الجديدة تحركها ألاعيب تمارسها حكومات أجنبية. فممثلو المدن والأقليات العرقية، والفيدراليون، والأحزاب المختلفة، والمليشيات هؤلاء جميعاً يُعتبرون، بعيون أعدائهم، عملاء مختلف الدول الأجنبية. ولهذا السبب، وحالما أنهى حلف شمال الأطلسي تدخله في ليبيا عسكرياً، اختار بعض اللاعبين الدوليين، عن حق، أسلوباً متأنياً حذراً في مزاولة نشاطاتهم. وبالتالي، فإن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، آثرت أن تمارس مهمة استشارية بالدرجة الأولى.

من ناحية أخرى، فإن استمرار الغموض بشأن ماهيّة الكفة الراجحة في موازين القوى، والفوضى الناشرة ظلالها على مؤسسات ومفاصل الدولة، وتشظيات الساحة السياسية تشكل، بكل تأكيد، عوائق ملموسة في وجه تدخلات أجنبية أشد فاعلية. وبفعل تسييس الوحدات العسكرية والمؤسسات المختلفة، صارت المساعدة الأجنبية للقطاع الأمني أمراً يتصف بتعقيدات جمة. وبرغم كل هذه العوائق، يتنافس العديد من الحكومات الأجنبية والاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في هذا اليوم، على كسب ودّ الحكومة الليبية، حين تقدم عروضها للمساعدة في تشكيل وتجهيز الوحدات العسكرية المختلفة. وفي حالات معينة، كانت هذه الأطراف، قد صعّدت، بصنيعها هذا، شدة البلبلة في القطاع الأمني. على صعيد آخر، فإن الملاحظ هو أن اللاعبين الأجانب يمنحون قطاع القضاء انتباهاً أقل بكثير مما يستحق؛ وذلك لأن مجالات من هذا القبيل تُعتبر أيضاً من جملة المجالات الحساسة.

وربما فسرت كافة هذه العوامل السبب الذي دفع ألمانيا حتى الآن إلى إهمال التعاون مع ليبيا؛ مقارنة بدول الجوار، مصر وتونس. ومقارنة بالنشاط الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا منذ انتهاء الحرب الأهلية، تلعب ألمانيا دوراً

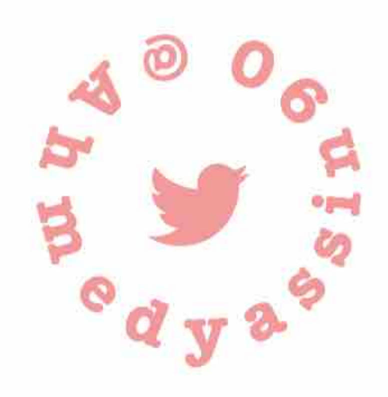
حذراً هاهنا. ولكن، وبناءً على أهمية ليبيا في المجالات الاقتصادية والأمنية، لا مندوحة من البحث، بجهد أكبر، عن دروب ضرورية لتلافي العوائق المثبطة للتعاون المشترك أو لتخطي هذه العوائق. فاضطراب الأوضاع في ليبيا له تأثير مباشر في العملية الانتقالية في دول الجوار؛ ويتجلى هذا في تهريب الأسلحة والمخدرات، وتهيئة البيئة المناسبة لنشوء تنظيمات إقليمية متطرفة، وضياع مئات الآلاف من فرص عمل يتطلع إليها نازحون ليبيون في تونس ومصر. من ناحية أخرى، فإن استقرار الأوضاع في ليبيا، يعني استرجاع ليبيا أهميتها السابقة بصفتها مصدراً آمناً لسد حاجة أوروبا إلى مصادر الطاقة؛ أضف إلى هذا، أن ليبيا يمكن أن تتحول، بالنسبة للشركات الألمانية، إلى سوق أكثر إغراءاً مما كانت عليه في سابق الزمن.

ويكمن أحد الشروط الأولية لتدخلٍّ أكثر اتساعاً في ليبيا في التوسع بالاتصالات (الحكومية والشخصية)، وفي الاهتمام بنحو قوي بإعداد تقارير يشرف عليها خبراء متخصصون بالشؤون الليبية. وفي هذا السياق، أيضاً، لا مندوحة، من أن يجري في ليبيا أيضاً، ذات التبادل المكثف الذي يرعاه الجانب الألماني في علاقته بالدوائر السياسية ومفاصل المجتمع المدني في مصر وتونس. ويدور الأمر هنا حول النشاطات التي تمارسها المنظمات السياسية غير الربحية، وحول العلاقات على مستوى البرلمانات والوزارات المختصة، أو حول التعاون المشترك في المجالات الثقافية والجامعية.

وعلاوة على تعزيز عرى الاتصالات، فإن من الأهمية بمكان أن تُتخذ الخطوات العملية لإشاعة الاستقرار في البلاد. وفي الوقت الراهن مثلاً، ثَمة حاجة ماسة إلى بناء نظام إداري جديد، يتصف، بحسب أكثر التوقعات احتمالاً، باللامركزية. بيد أن السياسة الخارجية الألمانية لا ينبغي لها، برغم كل العوائق والتحفظات، أن تتهيب من أن تشد أزر المبادرات الرامية إلى نزع فتيل الصراعات الدائرة في مجالات حساسة أيضاً. وينبغي أن تشكل المحاولات الرامية إلى رأب التصدعات التي خلفتها الحرب الأهلية، بؤرةَ الاهتمام الرئيسية. إن إصلاح النظام القضائي وإنجاز الإجراءات الضرورية للتعامل مع الجرائم السياسية ومع مخلفات أجهزة المخابرات والأجهزة الأمنية؛ هي المجالات التي لألمانيا خبرات ومعارف واسعة في كيفية التعامل معها بنجاح. وفي ليبيا ثَمة حاجة كبيرة إلى ما يقدمه الخبراء المتخصصون من تقارير وإرشادات بشأن هذه

المجالات. وبالنسبة للنقاشات الدائرة بين جمهور المواطنين بشأن التخلص نهائياً من مخلفات الماضي، فإن هذه التقارير والإرشادات تحظى بذات الأهمية التي تحظى بها من وجهة نظر المسؤولين السياسيين.

وعلى خلفية النزاعات والصراعات الدائرة في البلاد حالياً، ينبغي مواصلة النظر إلى المساعدة على بناء القطاع الأمني كمركز ثقل في التعاون الثنائي الأوروبي مع ليبيا؛ إلا أن الواجب يحتم أن تأخذ المساعدة المقدمة في هذا الشأن في الاعتبار عمليات التسييس والتوترات القائمة في داخل القطاع الأمني. وفي هذا السياق، فإن الأمر ينطوي على مخاطر مختلفة من قبيل أن يساند المرء وحدات معينة دون أخرى. إن المساعدة في مجال تشييد هياكل رقابية وجزائية في القطاع الأمني يجب أن تكون متكافئة ومتسقة مع متطلبات الوضع السائد حالياً. ومن ناحية أخرى، يجب تنسيق مبادرات الاتحاد الأوروبي مع مبادرات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وذلك لأهمية هذا التنسيق في عدم تحميل الهياكل المعقدة السائدة على الجانب الليبي متاعب إضافية. وفي المنظور العام، لا يجوز للمساندة الخارجية أن تختص بطرف دون آخر، بل يجب أن تركز على إنشاء هياكل وأطر تساهم في تسوية الصراعات والنزاعات الدائرة بين القوى السياسية في ليبيا الجديدة.


@Ahmedyassin90

الهوامش

1. بسبب قرارات أصدرتها الهيئة العليا للنزاهة والوطنية، وعمليات الاستجواب التي مارستها هذه الهيئة بحق أطراف مختلفة (راجع بهذا الشأن الجزء المعنون في هذه الورقة: نزاعات حول النظام القضائي والمصالحة الوطنية)، وبسبب اعتزال أحد المرشحين، أدى اليمين القانونية في الرابع عشر من نوفمبر عام 2012، اثنان وعشرون وزيراً فقط، من أصل 31 وزيراً.

2. ومن بين الأمور المختلفة التي يشتمل عليها الإطار العام للانتخابات، هناك أيضاً ضرورة رسم حدود الدوائر الانتخابية، والأهمية النسبية لهذه الدوائر، والمعايير التي على المرشحين الوفاء بها، ومسألة ما إذا كان الواجب يقتضي تحديد حصص (كوتا) لجماعات معينة، أعني للنساء وللأقليات العرقية على سبيل المثال.

3. فبحسب الإعلان الدستوري، ينبغي إجراء الاستفتاء بعد شهر واحد من إعلان المؤتمر الوطني العام موافقته على مشروع الدستور المقترح. دستورياً كان من المفروض فيه أن تجرى انتخابات جديدة بعد مضي سبعة شهور على الاستفتاء.

4. راجع بشأن الخصائص الاجتماعية ذات الشأن في الكتلة الثورية في حقبة الحرب الأهلية:

Wokfram Lacher, "Families, Tribes and Cities in the Libyan Revolution"; in: *Middle East Policy*, 18 (Winter 2011) 4, S. 140-154.

5. لقد نال حزب علي زيدان المسمى حزب الوطن للتنمية والرفاه مقعداً واحداً عبر القائمة الانتخابية. أما علي زيدان نفسه، فإنه صار عضواً في المؤتمر الوطني العام بصفته نائباً مستقلاً يمثل منطقة الجفرة.

6. إن قانون الانتخابات لم يفرض عدداً كحد أعلى لقبول المرشحين والقوائم الانتخابية. إن كل ما في الأمر هو أن القانون اكتفى بأن حدّد عدد المقاعد المخصصة للنواب المستقلين. وبالتالي، فإن المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من أصوات الناخبين هم الذين دخلوا إلى المؤتمر الوطني العام.

7. حديث مع عبد الكريم الوجانجي وزاهي المغيربي في بنغازي؛ والقاضي صالح عبيد الله في بني وليد؛ والأستاذ فتحي أبوزخار في طرابلس؛ نوفمبر 2012.

8. راجع بهذا الشأن وكالة أنباء التضامن في 2/ 10/ 2012. فقد ورد فيها "أن عدداً من نواب المؤتمر الوطني قد نظّموا وقفة احتجاجية على التصريحات التي أدلى بها رئيس المؤتمر محمد المقريف". (tinyurl.com/coj43vx).

9. إن الكتيبة التي تولى تأسيسها عبد المجيد مليقطة باسم كتيبة القعقاع يقودها حالياً أخوه عثمان، الذي كان قائداً محلياً في النظام القديم. وتتولى كتيبة القعقاع، التي ينحدر أغلب أعضائها من الزنتان، حماية

العديد من البنايات الحكومية في طرابلس. إلا أن الملاحظ هو أن هذه الكتيبة تثير الرعب أيضاً بفعل قيامها بنحو غير شرعي بالكثير من عمليات الاعتقال والاستيلاء على المال العام.

10. يأخذ عليه خصومه من الكتلة السلفية أنه، أي عبد اللطيف المهلهل، قد سارع عبر الإذاعة المرئية إلى مساندة النظام البائد في بداية الثورة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلفيين يعتبرون التصوف بدعة لا تتفق مع الإسلام.

11. المقصود هاهنا عبد السلام الدويبي، المرشح لتولي منصب وزير التعليم العالي، ومعز الخوجة، المرشح لتولي وزير الدولة لشئون المؤتمر الوطني العام. وكان الدويبي قد طعن أمام المحكمة العليا ضد القرار الصادر عن الهيئة العليا للنزاهة والوطنية، وفاز بالدعوى، وأدى اليمين القانونية في فبراير 2013؛ وتعرض وزير الأوقاف والشؤون الدينية عبد السلام أبوسعد إلى المصير نفسه، فهو أيضاً خضع لتحريات وتحقيقات مضنية من قبل هيئة النزاهة. إلا أن أبوسعد استقال من منصبه بعد فترة قصيرة من الزمن؛ على ما يبدو بسبب الضغوط التي مارسها عليه التكتل السلفي.

12. "مليقطة: تحالف القوى الوطنية في ليبيا لن يشارك في حكومة أبوشاقور"، رويترز، 18/ 9/ 2012؛ و"أبوشاقور يقدم حكومته للمؤتمر الوطني"، وكالة أنباء التضامن، 4/ 10/ 2012 (tinyurl.com/d54mpm8).

13. راجع بهذا الشأن: الأصالة، "أسماء المرشحين الذين تدعمهم حركة الأصالة"، 27/ 6/ 2012 (tinyurl.com/csg9rna).

14. كان عبد الوهاب قايد عضواً قيادياً في الجماعة الإسلامية المقاتلة. وهو الأخ الأكبر لعضو قيادي في تنظيم القاعدة مشهور باسم أبو يحيى الليبي. وكان أبو يحيى هذا قد قُتل في باكستان في العام 2012. وبعد الإطاحة بنظام القذافي، أمسى قايد قائد الوحدات المسؤولة عن حماية الحدود في جنوب ليبيا. وهو يقيم شراكة مع حزب الأمة، الذي أسسه بعض الأعضاء السابقين في الجماعة الجهادية. والرأس المدبر في قيادة الحزب هو سامي الساعدي، الذي كان، فيما يتعلق بالمسائل الدينية خاصة، يتمتع بسلطان كبير في صفوف الجماعة الإسلامية المقاتلة في الماضي. وكان رئيس الحكومة زيدان قد عين الساعدي وزيراً لرعاية أسر الشهداء والمفقودين، إلا أنه استقال من هذه الحكومة احتجاجاً على طبيعة التشكيلة الوزارية. وفي وقت مبكر، وفي وزارة عبد الرحيم الكيب على وجه التعيين، كان قد جرى تعيين أمير الجماعة الإسلامية المقاتلة مفتاح الدوادي، وكيلاً لوزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين؛ وظل في منصبه هذا في وزارة علي زيدان أيضاً.

15. كان بلحاج أمير الجماعة الإسلامية المقاتلة ولعب دوراً جوهرياً في تحرير طرابلس، وهو من أشهر شخصيات حزب الوطن. إلا أن هذا الحزب – الذي تنتمي إليه شخصيات غير إسلامية أيضاً – لم تحصل قائمته الانتخابية على أي مقعد برلماني. وكان هذا الفشل الذريع قد أجبر الشخصيات القيادية على إعادة النظر بتوجهاتها، وساهم، على ما يبدو، في أن تعيد التيارات السلفية تشكيلاتها.

16. المقصود هاهنا النائبان المستقلان محمد الكيلاني ومصطفى التريكي، فهما قائدان أو بالأحرى عضوان قياديان في كتيبة شهداء الزاوية.

17. إن الجبهة الوطنية هي التنظيم الذي انبثق عن الجبة الوطنية لإنقاذ ليبيا، هذه الجبهة التي كانت على مدار زمن طويل نسبياً أهم تنظيم معارض للنظام في خارج البلاد.

18. هذه المعلومات مستقاة من حديث أجريناه مع رئيس الحزب محمد علي الضراط في طرابلس، في نوفمبر من العام 2012.

19. معلومات مستقاة من مقابلة أجريناها مع بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام في طرابلس في نوفمبر من العام 2012.

20. تم عزل نواب مستقلين ينحدرون من مناطق البيضاء وباطن الجبل وترهونة وأوباري، وكافة المستقلين من غات وبني وليد وممثلي قائمة انتخابية محلية تعود إلى أوباري، كما شمل العزل نائبين من نواب التحالف في زليطن وبوسليم. والشخص الوحيد الذي لا يتواءم مع هذه النماذج، هو النائب المعزول في فبراير من العام 2013، أعني النائب محمود عبد العزيز الورفلي – المستقل رسمياً – والعضو المشهور في صفوف الإخوان المسلمين عملياً. وحتى مارس عام 2013 حاز نائب واحد فقط من البيضاء على أحد مقاعد النواب المعزولين، أي أن كافة المقاعد الأخرى قد باتت شاغرة.

21. مقابلات وملاحظات، بني وليد، في نوفمبر 2012.

22. مقابلات مع نواب المؤتمر الوطني العام، طرابلس، نوفمبر 2012.

23. راجع بهذا الشأن: "جدل بشأن قانون العزل السياسي بليبيا"، al-Jazeera.net, 17/8/2012 www.aljazeera.net/news/pages/f587e240-8894-42e9-9136-f4ad04831fa8. وكذلك: "بعد خلاف حاد، المؤتمر الوطني العام يتفق على تشكيل لجنة العزل من 19 عضواً عن طريق التزكية". **المنارة**، 26/ 12/ 2012 (tinyurl.com/bsbu388).

24. "احتجاز أعضاء المؤتمر العام والضغط عليهم بشأن إقرار قانون العزل السياسي". **قورينا**، 6/ 3/ 2012 (www.qurynanew.com/49660).

25. انظر:

Hanspeter Mattes, "Libyen nachQaddafi: Islamistischer Aufschwung und Stärkung des religiösen Sektors", in: Sigrid Faath (Hg.), *Islamische Akteure in Nordafrika*, Berlin 2012.

26. الصادق الغرياني، "محاضرة يوم الجمعة، في مسجد عقبة"، 6/ 7/ 2012، (www.youtube.com/watch?v=vidyTP5bsIg).

27. راجع بهذا الشأن كلمته أمام أول جلسات حكومة زيدان المنعقدة بتاريخ 21/ 11/ 2102،
.((www.youtube.com/watch?v=NwDjwN6gh10

28. إن الصادق المبروك عضو سابق في الجماعة الإسلامية المقاتلة، وبصفته وكيل وزارة الدفاع لشؤون أمن الحدود والمشاريع التحتية، عين المبروك عبد الوهاب قايد (راجع الهامش رقم 14) قائداً ميدانياً للإقليم الجنوبي.

29. استجواب عبد الرحيم أمام المؤتمر الوطني العام، طرابلس، 24/ 8/ 2012،
.(www.youtube.com/watch?v=im46xFhV-sI)

30. إن خالد الشريف، الذي كان سابقاً أحد القادة الأيديولوجيين في صفوف الجماعات الإسلامية المقاتلة، أصبح بعد نهاية الحرب الأهلية قائداً ميدانياً للتنظيم المؤسس جديداً باسم "الحرس الوطني"، أعني ذلك الحرس الذي صار يتبع وحدات حماية الحدود بناءً على القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الانتقالي في فبراير 2012. وبحسب المعلومات التي أدلى بها الشريف، يتكون "الحرس الوطني" من 8000 عضو؛ ويتكفل هذا الحرس، من بين أمور أخرى مختلفة، بمراقبة المعتقلين من ذوي المناصب القيادية في نظام القذافي، مثل رئيس المخابرات سابقاً عبد الله سنوسي أو رئيس الوزراء سابقاً بغدادي محمودي. وتضم السرايا التابعة إلى "الحرس الوطني" العديد من وحدات يقودها أفراد ينتمون إلى التيار الجهادي السلفي.

31. بعد تشكيل اللجنة الأمنية العليا في بنغازي، كان فوزي ونيس قد تولى في بادئ الأمر رئاسة هذه اللجنة، إلا أنه استقال من منصبه هذا في سبتمبر 2012 وما برح، منذ ذلك الحين، يتقلد منصب نائب رئيس هذه اللجنة.

32. في سابق الزمن، كان محمد الغرابي آمر سرايا راف الله السحاتي، وإسماعيل الصلابي نائبه، وهذه السرايا انشقت، بعد سقوط النظام، عن كتيبة 17 فبراير. وبفعل الضغط الذي مارسه عليها الرأي العام انضمت السرايا إلى وحدات درع ليبيا في أكتوبر 2012؛ وإذا ما تجاهل المرء عودة إسماعيل الصلابي إلى مزاولة الحياة المدنية، فإن بالإمكان القول إن هيكل المليشيات لم يطرأ عليه تغيير يذكر. فالوحدات المتفرقة التابعة إلى كتيبة 17 فبراير، انضمت إلى تشكيلات مختلفة من قبيل درع ليبيا مثلاً، والشرطة العسكرية وجهاز المخابرات، ولكن، من غير أن تتخلى عن هياكلها التنظيمية الداخلية. هذه المعلومات مستقاة من مقابلات مع محمد الغرابي ومع أحد القياديين في هيئة شؤون المحاربين، طرابلس، نوفمبر 2012.

33. لاحظ أن القائدَين في كتيبة 17 فبراير، أعني مصطفى الساقزلي ومحمد شعيتر، قد تحولا إلى قطبين قياديين في هيئة شؤون المحاربين لاحقاً، فصار الأول منهما رئيس الهيئة، والثاني نائبه.

34. فعبداللطيف قدور، الذي كان حتى العشرين من سبتمبر 2012، رئيس اللجنة الأمنية العليا في طرابلس، معروف عنه، بلا أدنى شك، أنه سلفي قلباً وقالباً، مثله في ذلك مثل هاشم البشري. علماً

أن الأخير كان، من قبل، نائب رئيس المجلس العسكري بطرابلس عبد الحكيم بلحاج (راجع الهامش رقم 15). وكان فيلم فيديو بُث على موقع "يوتيوب" قد أثار زوبعة صاخبة في العالم الخارجي؛ ففي هذا الفيلم يظهر أحد القادة الميدانيين لوحدات درع ليبيا، في مدينة الكفرة، متحدثاً ومن خلفه علم أسود مكتوبة عليه عبارة الشهادة الإسلامية.

35. مقابلة مع علي الصلابي ومحمد الغرابي وأشخاص آخرين من محيط الكتائب المقاتلة، بنغازي وطرابلس، يونيو ونوفمبر 2012.

36. مقابلة مع علي الصلابي، طرابلس، يونيو 2012؛ "بخصوص أحداث بني وليد... علي الصلابي يدعو الليبيين للضغط على الحكومة الليبية لتفعيل العدالة الانتقالية"، **قورينا**، 13/ 10/ 2012، (www.qurynanew.com/43240)؛ و"صرح الصلابي لوكالة قدس برس: إن فكرة الغالب والمغلوب لن تؤسس لدستور أو مصالحة في ليبيا"؛ **المنارة**، 17/ 11/ 2012، (tinyurl.com/cqnpm6r).

37. من جملة هذه الهجمات، هناك الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي، وموكب السفير البريطاني، وممثل الأمم المتحدة المكلف بالملف الليبي، ومكتب الصليب الأحمر الدولي في بنغازي ومصراتة. إلا أن أكثر هذه الأحداث فظاعة كان الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي في الحادي عشر من سبتمبر 2012، والذي أودى بحياة السفير الأمريكي. راجع بشأن مسلسل هذه الهجمات في:

US Department of State, Accountability Review Board Report, 18/12/2012m S. 15f, (www.state.gov/documents/organization/202446.pdf).

38. وحضر هذا المؤتمر بعض أعضاء وحدات درع ليبيا، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقات متينة مع تشكيلات رسمية. وكان أحد الصحفيين قد نقل في 7/ 6/ 2012 عن أعمال "المؤتمر الأول لأنصار الشريعة ببنغازي" تقريراً يقول عنوانه: "خلال المؤتمر الأول لأنصار الشريعة ببنغازي... مسلحون يستعرضون قوتهم... ومخاوف من تحول ليبيا لدولة متطرفة"، **قورينا**، 14/ 6/ 2012، (www.qurynanew.com/36582).

39. يندرج في هذا السياق، تدمير مسجد الشعاب الكائن قبالة فندق المهاري راديسون في طرابلس في أغسطس 2012 وتدمير قبور آل زبيدة في بني وليد في أكتوبر 2012. مقابلات مع شهود عيان، بني وليد، نوفمبر 2012؛ "المقريف يصف نبش القبور بالأعمال الخارجة عن القانون... واللجنة الأمنية العليا تنفي أية مشاركة في هدم الأضرحة"، **الوطن الليبية**، 25/ 8/ 2012، (www.alwatan-libya.com/more.php?newsid=236958&catid=1).

40. مقابلات مع رجال أعمال من التيار السلفي، طرابلس، نوفمبر 2012؛ الصادق الرقيعي: "الإسلاميون في ليبيا... تاريخ وجهاد: (3): المجموعات السلفية". **المنارة**، 14/ 1/ 2012، (tinyurl.com/b6btmkg).

41. إن قانون الإدارة المحلية الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي في العام 2012، لم يتم تنفيذه حتى الآن، وذلك لأن المجلس فضل ترك الموضوع إلى المؤتمر الوطني العام وإلى حكومة منتخبة، إلا أن المؤتمر الوطني العام كان منشغلاً لمدة طويلة بتشكيل الوزارة. وكانت محاولة الحكومة في مطلع العام 2013، لتشريع هذا القانون بصفته الجديدة المشتملة على تعديلات جوهرية – تقضي أن المحافظين ورؤساء البلديات لا يجرى انتخابهم، بل يجرى تعيينهم من الحكومة – قد وقف كل من المؤتمر الوطني العام والمجالس المحلية في وجهها ورفضوا تأييدها.

42. انظر:

Wolfram Lacher, "The Rise of Tribal Politics", in: Jason Pack (Hg.), The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future, London 2013)forthcoming).

43. المقصود: اتحاد مجالس الحكماء والشورى. ففي نوفمبر من العام 2012، فشلت مساعي بذلت في مؤتمر انعقد في ترهونة بهدف التوصل إلى تشكيل كيان موحد.

44. انظر:

International Crisis Group (ICG), Divided We Stand: Libya`s Enduring Conflicts, Brüssel 2012.

45. انظر:

Brian McQuinn, After the Fall: Libya´s Evolving Armed Groups, Genf 3012 (Small Arms Survey Working Paper 12), S. 13.

46. انظر: Ebd., S. 20f.

47. انظر: Ebd., S. 12.

48. لقاءات مع أعضاء مجلس الشورى والمجلس المحلي، الزنتان، نوفمبر 2012؛ راجع أيضاً:

Lacher, "The Rise of Tribal Politics".

49. ففي وقت مبكر نسبياً، في مايو من عام 2012، نقلت كتائب المدينة إلى الزنتان عشرين دبابة كانت قد استولت عليها في منطقة (مزدة) القريبة من الزنتان. "مصدر عسكري: ثوار يستولون على 20 دبابة [من مزدة] وتم نقلها إلى الزنتان"، **قورينا**، 28/ 5/ 2012، (www.qurynanew.com/35512).

50. اتهمت الزنتان المشاشية بأنهم كانوا قد حاربوا جنباً إلى جنب مع نظام القذافي، ورفضوا تسليم عناصر متهمة بالمشاركة في الجرائم التي اقترفها النظام. وتجدر الإشارة إلى أن الصراع بين الزنتان والمشاشية يعود إلى نزاعات تتعلق بملكية الأراضي، وأن هذه النزاعات كانت قد تسببت في مطلع القرن العشرين في اندلاع قتال متكرر بين كلتا القبيلتين. وكانت هذه التوترات قد ازدادت تصعيداً في عهد القذافي، وذلك لأن هذا كان قد منح المشاشية حقوق ملكية الأراضي، التي يعتقد الزنتان أنهم هم أصحابها الشرعيون. راجع بهذا الشأن أيضاً: "تجدد القصف على الشقيقة ومسؤول الزنتان يطالبهم بتسليم المطلوبين للنائب العام"، **قورينا**، 14/ 6/ 2012، وكذلك:

"Several Thousand Displaced in Jebel Nafusa: ICRC Claim", in: libya Herald, 12.6.2012; Lacher, "The Rise of Tribal Politics".

51. ففي مذكرة له لا تحمل تاريخاً محدداً، أعرب الجويلي عن امتعاضه من هذه التصرفات وعن الوضع في بني وليد. فقد نقلت عنه بعض وسائل الإعلام خبراً يقول:

"Defence Minister Juwaili Launches Scathing Attack on NTC", in: Libya Herald, 27/6/2012.

52. مهمات من قبيل حراسة نجل معمر القذافي، المعتقل في الزنتان، أعني سيف الإسلام القذافي، والسيطرة على مخازن الأسلحة وعلى جزء كبير من الحدود الغربية للبلاد. راجع بهذا الشأن مرسومَي وزير الدفاع رقم 168، 188 ورقم 189/ 2012، الصادرين في طرابلس في 21/ 7/ 2012، و2/ 8/ 2012.

53. انظر: Lacher, "The Rise of Tribal Politics".

54. راجع بهذا الشأن:

"Foreign NGOs Ordered Out of Sirte", in: Libya Herald, 11/6/2012;

راجع أيضاً: "آمر كتيبة القرضابية يتعرض لمحاولة اغتيال"، وكالة أنباء التضامن، 2/ 10/ 2012، (www.irassa.com/modules /publisher /item.php?itemid=3019)؛ و"قوى أمن ترهونة تلقي القبض على مشتبه بهم في مقتل الكافي"، وكالة أنباء التضامن، 2012/11/6، (www.libya-alyoum.com/index.php?id=21&textid=12437)؛ و"اغتيال... ممثل المجلس الانتقالي سابقاً عن ترهونة بعد أن تم خطفه والتمثيل بجثته"، Libya Herald 7/11/2012؛ و"اغتيال أمين سر المجلس المحلي سرت"، **قورينا**، 13/ 11/ 2012، (www.qurynanew.com/44812).

55. البيان الختامي لملتقى القوى الاجتماعية الليبية الأول، بني وليد، 21/ 5/ 2012؛ والبيان الختامي، الملتقى الثاني للقبائل الليبية، بني وليد، 7/ 6/ 2012.

56. في العام 1951، كان الدستور الليبي الأول قد أنشأ نظاماً فيدرالياً يتكون من ولايات طرابلس وبرقة وفزان. وبعد البدء بتسويق النفط، تم في العام 1963 تصفية الهياكل الفيدرالية، وجرى تعزيز دور الحكومة المركزية. وكانت النخب العشائرية في برقة على صلة قوية بأسرة الملك السنوسية، ولعبت دوراً عظيم الشأن في الحياة السياسية، وكان لها نفوذ كبير في صفوف القوات المسلحة.

57. انظر:

Wolfram Lacher, "Is Autonomy for Northeastern Libya Realist?", Sada, 21/3/2012, (carnegieendowment.org/sada/2012/03/21/is-autonomy-for-northeastern-libya-realistic/a431).

58. علاوة على مجلس برقة، صار من جملة هذه الأحزاب والتشكيلات حزب الاتحاد الوطني، والتحالف الفيدرالي، وحركة شباب برقة. محمد بويصير، الناشط المؤيد للفيدرالية، بنغازي، نوفمبر 2012؛

و"حـــزب الاتحـــاد الـــوطني... أول حـــزب فيـــدرالي ليبـــي" الجزيـــرة نـــت، 23/ 11/ 2012، (www.aljazeera.net/news/pages/4b438793-e334-48da-81b5-9af26a4a6068).

59. مقابلة مع محمد إدريس المغربي، رئيس مجلس حكماء ليبيا وأحد رؤساء قبيلة المغاربة، بنغازي، نوفمبر 2012.

60. مقابلة مع محمد بويصير، بنغازي، نوفمبر 2012.

61. تزعم أسـرة سيف النصـر أنها تتولى الرئاسـة عـلى قبيلـة أولاد سـليمان منـذ القـرن الثـامن عـشـر. ونجحت أسـرة سيف النصـر في القرن التاسع عشـر في أن تنشـر سلطانها لحين من الزمن – وبـرغم المقاومة التي أبداها والي طرابلس العثماني – على مجمل ولاية فزان. وفي الفترة الواقعة بين العام 1951 والعام 1969، نهض البعض من أبناء الأسـرة بدور الوالي على إقليم فزان. وابتداءً من مارس 2011، كان عبد المجيد سيف النصـر، نجل آخر والي، عضواً في المجلس الوطني الانتقالي، وترأس فيها بعـد اللجنة الأمنية العليا في طرابلس. أما الابن الآخر للأسـرة، أعني عبد الجليـل سـيف النـصـر، فإنـه صار نائب سَبها في المؤتمر الوطني العام. وكيفما اتفـق، يـرى بعـض المـراقبين المحليـين أن آل سـيف النصـر هم الذين حرّضوا على المظاهرات التي اندلعت في سبها في نوفمبر 2012، والمطالبـة بتحقيـق الفيدرالية. علاوة على هذا، بذل عبد المجيد سيف النصـر جهوداً معتبرة لحفز رؤساء الطـوارق عـلى تأييد مساعيه الرامية إلى تحقيق النظام الفيدرالي. مقابلات مع شخـصيات مـن الطـوارق، طـرابلس، يونيو ونوفمبر 2012؛ راجع أيضاً: "أصوات تنادي في سبها بالفيدرالية بسبب التهمـيش في سـبها"، وكالة أنباء التضامن، 7/ 11/ 2012، (tinyurl.com/ajyx4oj).

62. مقابلة مع وجهاء وأعيان من الطوارق، طرابلس، يونيو ونوفمبر 2012.

63. ينتشـر التّبو في جنوب ليبيا وفي شمال تشاد والنيجر أيضاً. وخلال عملية التعداد السكاني العائـدة إلى العام 1954، جرى تسجيل جزء فقط من التبو المقيمين في ليبيا. وكان القذافي قد منح، في سـبعينيات القرن العشـرين، الجنسية الليبية إلى ما يزيد على 300 ألف من التبو المقيمين في قطـاع أوزو الواقـع في تشاد. إلا أن هذا الإجراء تم إلغاؤه في التسعينيات، ولم يعد ساري المفعول. وعلى صـعيد آخـر، بـدأ النظام في العام 2007، حملة ترمي إلى سحب الجنسية من الكثير من التبـو المقيمـين في الكفـرة، الأمـر الذي ترتب عليه اندلاع قتال في المدينة في العام 2008. وفي سياق الفوضـى، التي عمت البلاد خلال الثورة، جرى تداول وثائق مزورة. مقابلات مع شخصيات من التبو، طرابلس، يونيو 2012.

64. كان القذافي قد بدء منذ الثمانينيات في منح الجنسية الليبية إلى آلاف من طوارق نزحوا من مالي والنيجـر، وعملوا في صفوف الفيلق الإسلامي وفي وحدات أخرى. وكانت أكثريـة هـؤلاء الطـوارق قـد تركـوا ليبيا في الشهور الأخيرة من الحرب الأهلية. ومنذ منتصف العـام 2012، أخـذت عناصـر متفرقـة مـن

الميليشيات تغادر مالي والنيجر وتعود إلى مناطق غات، وذلك بغية العمل في الوحدات شبه الرسمية بصفة نواب ضباط. مقابلة مع شخصيات من الطوارق، طرابلس، يونيو ونوفمبر 2012.

65. ويمكن للمرء أن يسوق، كمثال آخر على هذه التصرفات، الطلب الذي أعرب عنه اتحاد سرايا ثوار ليبيا في سياق التحضيرات الممهدة لإجراء للانتخابات، أعني مطالبة الاتحاد بضرورة الحصول على عدد ثابت من مقاعد المؤتمر الوطني العام. "هجوم تعرض له ديوان رئيس الوزراء احتجاجاً على إيقاف المنحة المالية المقدمة للثوار"، **الوطن الليبية**، 10/ 4/ 2012، (alwatan-libya.com/more.php?newsid=21251/catid=1)؛ و"وقفة احتجاجية لاتحاد سرايا الثوار أمام مقر المجلس الانتقالي الوطني والمجلس يوافق على معظم مطالبهم"، **الوطن الليبية**، 1/ 5/ 2012، (tinyurl.com/cjgsd29)؛ و"قتيل بهجوم على مقر الحكومة بطرابلس، واللجنة الأمنية تستهجنه"، **قورينا**، 8/ 5/ 2012، (www.qurynanew.com/34286).

66. جرت أول محاولة لإنشاء اتحاد سرايا ثوار ليبيا في مصراتة وذلك بتاريخ 22 سبتمبر من العام 2011، وكان قد شارك في هذه المحاولة كل من فوزي بوكتف (راجع ما ورد بشأنه في الجزء المعنون في هذه الورقة "نفوذ الإسلاميين في الأجهزة الأمنية") وعبد الحكيم بلحاج (راجع الهامش رقم 15) وسالم جحا (راجع الجزء المعنون "معاقل ثورية لها سلطان ونفوذ"). إلا أن المبادرة طواها النسيان ولم تسفر عن نتيجة ذات بال؛ وهكذا، فإن بوكتف هو فقط الذي واظب على استخدام تعبير سرايا الثوار، وذلك في إشارة منه إلى اتحاد كتائب بنغازي.

67. على سبيل المثال تجمع ثوار ليبيا الذي أسسه عبد المجيد مليقطة (راجع ما ورد بشأنه في الجزء المعنون "تكتلات ذات أيديولوجية محددة وتحالفات تكتيكية") في أكتوبر 2011، علماً أن الزنتانيين هم الذين يسيطرون على هذا التجمع.

68. بحسب ما قاله هو نفسه، شاور زيدان في سياق تشكيل الحكومة الكثير من قادة كتائب كان أغلبها ذات توجهات إسلامية. وبناء على ما أعلنه مندوب سرايا راف الله السحاتي، محمد الغرابي، كان ثوار العديد من المدن قد اتفقوا على مرشح يتولى وزارة الدفاع، وأن زيدان لم يُعر الموضوع أهمية. مؤتمر صحفي عقده علي زيدان في طرابلس بتاريخ 1/ 11/ 2012؛ ومقابلة مع محمد الغرابي في طرابلس في نوفمبر من العام 2012.

69. "11 توصية في إعلان تشكيل المجلس الأعلى لثوار ليبيا"، **المنارة**، 5/ 4/ 2012، (tinyurl.com/d82ymba)؛ و"الإعلان رسمياً عن تأسيس المجلس الأعلى للثوار"، **قورينا**، 29/ 7/ 2012، (www.qurynanew.com/39268)؛ و"الإعلان عن تأسيس المجلس الأعلى لثوار ليبيا بطرابلس"، **المنارة**، 12/ 8/ 2012، (tinyurl.com/c7yfq7v)؛ و"اقتحام مقر البرلمان الليبي وسط انقسام في صفوف الثوار من حكومة زيدان"، **الحياة**، 2/ 11/ 2012،

(alhayt.com/details/449384)؛ و"الثوار يعقدون مؤتمرهم السادس في مصراتة لمناقشة الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للثوار"، **الوطن الليبية**، 10/ 12/ 2012، (tinyurl.com/a3z3yyf).

70. تشير التقديرات إلى أن حوالي 400 ألف إلى 500 ألف ليبي موجودون في تونس، وأن حوالي 500 ألف إلى 700 ألف ليبي يقيمون في مصر. ولم تنشر لا مصر ولا تونس أي إحصاءات رسمية بهذا الشأن. مقابلة مع علي الصلابي في طرابلس، يونيو 2012. ومقابلة مع دبلوماسيين مصريين، القاهرة، أكتوبر 2012؛ و"سفير ليبيا بتونس يؤكد أن أغلب الليبيين الموجودين بتونس والذين تجاوز عددهم أكثر من نصف مليون هم من الهاربين والمطلوبين للعدالة في ليبيا"، **المنارة**، 8/ 6/ 2012، (tinyurl.com/bf55xuh).

71. ففي حين كان بمستطاع الليبيين المقيمين في واشنطن وأتوا بكندا ولندن وبرلين وأبوظبي وعمّان، ممارسة حق الانتخاب، ما كان هذا الحق متاحاً لأولئك الليبيين المقيمين في مصر وتونس، برغم أن عددهم أكثر بكثير. وكان أعضاء لجنة الانتخابات قد برروا تصرفهم هذا بحجج واهية مفادها أن من السهولة بالنسبة لليبيين المقيمين في بلدان الجوار الإدلاء بأصواتهم في داخل وطنهم الأم.

72. "الصلابي: لقاؤه بأعضاء النظام القديم حدث بتكليف من عبد الجليل وفي إطار المصالحة الوطنية"، وكالة أنباء التضامن، 1/ 6/ 2012، (tinyurl.com/bxxxzzzz).

73. في سبتمبر 2012، سافر المقريف إلى بني وليد، وذلك لتنفيذ مساعي حميدة. وكان قد نجح في إطلاق سراح ثلاث رهائن كانوا معتقلين هناك. وفي نوفمبر 2012، زار المقريف مدينة الشقيقة؛ وكان سبب هذه الزيارة هو ضم وحدة مقيمة هناك من وحدات المشاشية إلى وحدات درع ليبيا. وكانت هذه الزيارة قد تسببت في اندلاع احتجاجات في زليتن، اعتقاداً من المحتجين أن أعضاء من كتائب القذافي مندسون كجنود في هذه الوحدات. "المقريف يلتقي وفد الزنتان المحتج على زيارته للشقيقة"، **قورينا**، 11/ 11/ 2012، (www.qurynanew:com/44749).

74. "إلى السيد محمود شمام، لماذا تقسمون الشعب إلى منتصرين ومهزومين؟" **الوطن الليبية**، 27/ 5/ 2012، (tinyurl.com/a190856).

75. راجع بشأن الزنتان ما ورد في الهامش رقم 50؛ وراجع بشأن الزاوية وزوارة: "مساعي للمصالحة بين مقاتلين بالزاوية وورشفانة"، **قورينا**، 14/ 11/ 2012، (www.qurnynanew.com/20066)؛ و"اجتماع طارئ لفض النزاع بين زوارة ورقدالين والجميل"، **قورينا**، 4/ 4/ 2012، (www.qurynanew.com/32527).

76. "صبراته تقترح تكوين محافظة تضم عدداً من المناطق المجاورة"، وكالة أنباء التضامن، 29/ 11/ 2012، (tinyurl.com/axmeyy3).

77. تشكلت النواة الرئيسية للجنة الأمنية العليا في طرابلس من سرايا تنحدر من ضاحية سوق الجمعة وضاحية تاجوراء، أي من ضاحيتين هن من معاقل الثوار أصلاً.

78. انظر: ICG, Divided We Stand, S. 12-15.

79. انظر:

"Supreme Security Committee to be Dissolved by End of Year, says Tripoli Chief", in: Libya Herald, 17:10:2012; "SSC Demise by 31 December Reconfirmed by Hashim Bishar", in: Libya Herald, 9:12:2012.

80. في يناير من العام 2012، وفي الشمال الغربي من البلاد على وجه التحديد، كوّنت مجالس عسكرية تتبع الزنتان والزاوية وزوارة وصرمان "سرمان قديماً" وجادو وحدةً عسكرية مشتركة، كانت قد ظهرت في الساحة في مارس 2012 لأول مرة كلواء المنطقة العسكرية الغربية في درع ليبيا. من ناحية أخرى، فإن ائتلافاً مكوناً من كتائب من بنغازي، تدخل، يوم 24 فبراير 2012، في القتال الدائر في الكفرة بين التبو والزواية، وصارت تسمى، باعتبارها قوات مسلحة تتبع بصفة رسمية وزارة الدفاع، درع ليبيا بدءاً من يوم 24 فبراير. وفي مصراتة، وفي نهاية فبراير 2012 على وجه التحديد، شكلت المجالس العسكرية التابعة إلى مصراتة وزليتن ومسلاتة والخمس وسرت وبني وليد، وحدة مشتركة، أمست، في وقت لاحق، اللواء الرئيسي في قوات درع ليبيا. "الإعلان عن تشكيل كتيبة أمنية قوامها 1500 مقاتل لحماية المنطقة الغربية". **المنارة**، 23/ 1/ 2012، (tinyurl.com/arf2kct)؛ و"تشكيل لواء عسكري يضم أكثر من 7000 مقاتل من الثوار في ليبيا"، *المنارة*، 28.2.2012، (tinyurl.com/a4q95tx)؛ و"قال... رئيس ائتلاف كتائب الثوار بالمنطقة الشرقية... إن مجموعات تابعة للائتلاف توجهت إلى مدينة الكفرة لإعادة الأمن والاستقرار وحمايتها من بعض العناصر التي تحاول بث الفتن وزعزعة الاستقرار"، وكالة أنباء التضامن، 14/ 2/ 2012، (pressolidarity.net/archive/index.php?page=main&news_item=1985).

81. وحدات من قبيل اللواء الخامس في درع ليبيا في طرابلس مثلاً؛ وكتيبة راف الله السحاتي التي أصبحت اللواء السابع. "المنقوش: الجيش الجديد سيكون قليل العدد وبواصفات محددة"، وكالة أنباء التضامن، 4/ 1/ 2013، (tinyurl.com/af48974u).

82. "بيان وزير الدفاع"، مقر رئيس الوزراء، طرابلس، 19/ 1/ 2013.

83. انظر:

"LD 500 Million Project Being Prepared by Warriors Affairs Commission to Get Revolutionaries for Business", in: Libya Herald, 17/12/2012.

84. "إعادة تنظيم القوات المسلحة الليبية وسط جدل حول تعيين حفتر رئيساً"، **قورينا**، 21/ 11/ 2011، (www.qurynanew.com/20974)؛ و"المجلس العسكري بسبها يناقش إعادة تشكيل الجيش الوطني"، **قورينا**، 16/ 11/ 2011، (www.qurynanew.com/20383)؛ و"اللواء محمود يؤكد

دعمه لمنقوش ويعتبر أن مجلس برقة العسكري غير شرعي"، **قورينا**، 5/ 1/ 2012، (www.qurynanew.com/26235).

85. وحدة الصاعقة في الوحدات الخاصة التابعة إلى بنغازي، وهي الوحدة التي انضمت إلى صفوف الثوار في وقت مبكر وساهمت بقسط كبير في نشر الاستقرار في فزّان، كانت حالة استثنائية هاهنا.

86. أعني هنا، وعلى سبيل المثال، كتيبة الأوفياء في ترهونة، وكتيبة المشاة 138 في رقدالين، وكتيبة المشاشية في الشقيقة، التي انضمت إلى درع ليبيا، في نوفمبر 2012. "انضمام كتيبة مشاة 138 للجيش الليبي"، **قورينا**، 31/ 10/ 2012، (www.qurynanew.com/43990).

87. هذا هو ما صرح به فوزي ونيس القذافي، الرئيس السابق للجنة الأمنية العليا في بنغازي، في إبريل 2012. وبنحو مشابه، وصف المتحدث باسم لواء المنطقة الغربية التابع إلى درع ليبيا، في أبريل 2012، أن إلقاء القبض على **أزلام** النظام القديم هو من أهم واجبات هذه الوحدة. مقابلة مع المتحدث باسم لواء المنطقة الغربية في درع ليبيا، 12/ 4/ 2012، (www.youtube.com/watch?v=q UCmfurrs-M&feature=relmfu)؛ و"رئيس اللجنة الأمنية العليا المؤقتة بنغازي: اللجنة ستُحل خلال ستة أشهر، إذا حققت الأهداف"، **قورينا**، 4/ 4/ 2012، (www.qurynanew.com/32554).

88. إن عنصراً قيادياً في هيئة شؤون المحاربين – له قاعدة متينة في صفوف كتائب إسلامية متشددة في بنغازي – قال في نوفمبر 2012: "إن كافة جنود القوات المسلحة من **أزلام** (النظام السابق). وعناصر الشرطة متورطون أيضاً؛ فهم عملوا في خدمة النظام. إن الواجب يقتضي منا أن نشكل من اللجان الأمنية العليا ومن أفضل عناصر الشرطة مؤسسة جديدة. بيد أن هذا لا يغير من الأمر شيئاً، فالواجب يقتضي أن نلتزم بتسريح الجزء الأعظم من الشرطة والجيش". مقابلة، طرابلس، نوفمبر 2012.

89. راجع: "مظاهرات في بنغازي تطالب بحل التشكيلات الأمنية ولو بالقوة"، **ليبيا اليوم**، 7/ 4/ 2012، (www.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&texid=0239)؛ و"اشتباكات بين الأمن الوطني ومسلحين في بنغازي"، **قورينا**، 11/ 4/ 2012، (qurynanew.com/?p=33033)؛ و"تعرض مبنى إدارة الجيش الوطني في بنغازي لهجوم من مجهولين"، وكالة أنباء التضامن، 2012/7/1، (tinyurl.com/byj4osr).

90. ويمكن في هذا السياق النظر إلى محاولة اغتيال رئيس مجلس برقة العسكري العقيد حامد الحاسي على أنها كانت، أيضاً، من تداعيات الهجوم على قواعد الكتائب المعنية. وكان المنتسبون إلى الكتائب قد زعموا بأن الحاسي قد شارك بنفسه في اقتحام قواعدهم. مقابلة في طرابلس، نوفمبر 2012؛ "حامد الحاسي ينجو من محاولة اغتيال"، وكالة أنباء التضامن، 5/ 11/ 2012، (tinyurl.com/b2ua7)؛ و"بالخير يؤكد أن جهات خارجية كانت وراء اختطافه وأن الخاطفين يتلقون تعليمات هاتفياً"، **قورينا**، 23/ 9/ 2012، (www.qurynanew.com/42346)؛ و"اعتقال 33 ضابطاً في بنغازي"، وكالة أنباء

التضامن، 22/ 9/ 2012، (tinyurl.com/aplzqno)؛ "أفراد تابعون للجيش الوطني يصفون أفراداً من سرايا راف الله الساحاتي بالزندقة"، **المنارة**، 25/ 9/ 2012، (tinyurl.com/aewqu3x).

91. في أثناء إلقاء القبض على شخص متهم باغتيال قائد الشرطة فرج الدرسي، تعرض مبنى الشرطة والشرطة الجنائية إلى هجمات كان المراد منها، على ما يبدو، هو إطلاق سراح المتهم. "مجهولون يغتالون العقيد فرج الدرسي أمام منزله في بنغازي"، وكالة أنباء التضامن، 20/ 11/ 2012، (tinyurl.com/bdm22bm)؛ و"بنغازي: ليلة دامية تسفر عن وقوع قتلى وجرحى"، **المنارة**، 16/ 12/ 2012، (tinyurl.com/bk4yn9f)؛ وكذلك:

"Benghazi Rocked by Second Night of Attacks", in: Libya Herald, 17.12.2012.

92. كان حفتر قد ساهم في العام 1969 في انقلاب القذافي، وقاد في الثمانينيات القوات المسلحة الليبية في تشاد. وكان قد وقَع هو وأعداد غفيرة من المنتسبين للجيش في الأسر هناك في العام 1987؛ وفي العقدين التاليين من السنين، عمل حفتر مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وبعد اندلاع شرارة الثورة عاد إلى بنغازي.

93. "حفتر للوطن الليبية: مسؤولون يتعمدون عرقلة بناء الجيش الليبي خدمة لصالح بعض الدول الأجنبية"، **الوطن الليبية**، 21/ 7/ 2012، (tinyurl.com/a8kpxh3)؛ و"نجاة اللواء حفتر من محاولة اغتيال"، **الوطن الليبية**، 30/ 7/ 2012، (tinyurl.com/b9kjo7p).

94. في مطلع يونيو من العام 2012، قامت وحدات ثائرة باختطاف آمر كتيبة الأوفياء في ترهونة، هذه الكتيبة التي ضمت في صفوفها ضباطاً من الجيش تخلوا عن النظام القديم، ومليشيات وأعضاء سابقين في كتائب القذافي والتي كانت تتوافر على ترسانة أسلحة كبيرة. وعلى خلفية هذا التطور، احتلت الكتيبة لبضعة ساعات مطار طرابلس، من قبل أن تنتصر عليها وحدات ثورية. وخلال العملية، التي تم تنفيذها في أغسطس 2012، استولت القوات الثائرة، المؤتمرة بإمرة اللجنة الأمنية العليا في طرابلس، على أكثر من 100 دبابة تعود إلى كتيبة الأوفياء. وكما كانت الحال مع الهجوم على بني وليد، صوّر التكتل الثوري العملية المنفذة ضد ضباط ترهونة أيضاً، كما لو أنها كانت مجرد عملية عسكرية ضد أزلام النظام البائد. "مقتل عنصر أمني وجرح 8؛ اللجنة الأمنية بترهونة تسيطر على سوق الأحد وتعثر على أسلحة ثقيلة"، **قورينا**، 22/ 8/ 2012، (www.qurynanew.com/40448)). وانظر أيضاً:

ICG, Divided We Stand, S. 24-27; "TheAirport Fiasco", in: Libya Herald, 8/6/2012.

95. كان حامد الحاسي واحداً من أشهر المشاركين في هذه المؤتمرات. "المؤتمر الاستثنائي الخامس لتفعيل الجيش الليبي شدد على ضرورة إقالة رئيس الأركان العامة"، وكالة أنباء التضامن، 30/ 12/ 2012، (tinyurl.com/amx6135).

96. انظر: ICG, Divided We Stand.

97. "عبدالكريم يصدر قراراً بدمج منتسبي اللجنة الأمنية العليا المؤقتة إلى وزارة الداخلية". وكالة أنباء التضامن، 12/ 12/ 2012، (tinyurl.com/a2kpazu)؛ و"رفض قرار وزارة الداخلية دمج اللجنة الأمنية العليا، المطالبة بتشكيل لجنة مركزية تتولى وضع آلية الدمج"، **المنارة**، 12/ 12/ 2012، (tinyurl.com/bz6qcjy).

98. انظر:

"Die Ermordung von General Younes: Eine Verschwörung auf der Ebene des Staates", correspondents.org, 25/9/2012, (www.correspondents.org/ar/node/833).

99. "الادعاء العام يكشف أسماء المتورطين بمقتل عبد الفتاح يونس ومرافقيه"، Brnieq, 28/11/2011, (tinyurl.com/a9yrkhv)؛ و"التحقيق مع كبار قادة المجلس الانتقالي في قضية اغتيال عبد الفتاح يونس"، **الوطن الليبية**، 31/ 5/ 2012، (tinyurl.com/ao4mowv)؛ "Benghazi Official Linked to Younis Killing Assassinated", in: Libya Herald, 21/6/2012.

100. انظر:

"Abdel Fattah Younes Case: Libya Tribunal Quits in Jalil Row", BBC News, 20/12/2012.

101. "عائلة عبدالفتاح يونس: إما محاكمة القتلة أو الثأر"، **قورينا**، 2012/12/5،

(www.qurynanew.com/45785)؛ "Man Killed in Car Bomb Murder Attempt against Benghazi Islamist", in: Libya Herald, 7/1/2013.

102. بعد سقوط النظام، عيّن المجلس الانتقالي قضاة جُدداً في مجلس القضاء الأعلى، ورئيسه هو رئيس المحكمة العليا؛ أما باقي الأعضاء فهم المدعي العام ورؤساء محاكم الاستئناف. مشروع قانون إعادة تشكيل الجهاز القضائي، (www.aladel.gov.ly/main/uploads/352_new-law.pdf).

103. "قضاة ومستشارون بالمحاكم العليا ومحاكم الاستئناف في بنغازي يحاولون عرقلة التصديق على قانون إعادة تشكيل الجهاز القضائي الليبي"، **المنارة**، 17/ 10/ 2012، (tinyurl.com/acv66pp)؛ و"قضاة ومستشارون بالمحاكم العليا ومحاكم الاستئناف يعلنون رفضهم لمشروع قانون إعادة تشكيل الجهاز القضائي الذي أقره المجلس الأعلى للقضاء"، **الوطن الليبية**، 18/ 11/ 2012، (tinyurl.com/auarbz9).

104. مقابلة مع أستاذ القانون الهادي بوحمرة، طرابلس، نوفمبر 2012.

105. "في سابقة خطيرة... منتسبو الأمن الوقائي ببنغازي يتدخلون لإيقاف قرار صادر عن المجلس الأعلى للقضاء في ليبيا"، **المنارة**، 23/ 10/ 2012، (tinyurl.com/ak2sere).

106. مقابلة مع صالح مرغني، وزير العدل فيما بعد، والذي كان قد ساهم في كتابة مشروع القانون، طرابلس، يونيو 2012؛ وقانون رقم 17 لسنة 2012، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي "بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية"، طرابلس، 26/ 2/ 2012.

107. مقابلة مع خبراء بالمسائل القانونية، طرابلس، نوفمبر 2012؛ "لجنة المصالحة الوطنية تطالب بتشكيل هيئة للمصالحة الوطنية وترفض تسفيه جهودها"، **ليبيا اليوم**، 22/ 12/ 2012، (tinyurl.com/b8qef9w).

108. الاسم الكامل هو: الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية؛ راجع القانون رقم 26 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، طرابلس، 4/ 4/ 2012؛ و"المجلس الوطني الانتقالي يحدد معايير النزاهة الوطنية لضبط تولي المناصب العامة في ليبيا"، **المنارة**، 17/ 12/ 2011، (tinyurl.com/a5wxbpx).

109. "في بيان أصدرته، تعلن الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية في ليبيا، لليبيين أن بعض قراراتها لم تُنفذ"، **المنارة**، 1/ 6/ 2012، (tinyurl.com/ahmoj6p).

110. من كثرة الاغتيالات، نكتفي هنا بالإشارة إلى بضعة منها، كأمثلة قوية الدلالات: "مقتل مساعد ضابط في جهاز الأمن الداخلي سابقاً في بنغازي"، **قورينا**، 13/ 6/ 2012، (www.qurynanew.com/36536)؛ و"في بنغازي أكد مصدر أمني مقتل مفتاح العرفي، العقيد السابق في جهاز الأمن الداخلي بالمدينة بسبب انفجار عبوة ناسفة زرعت في سيارته"، **قورينا**، 3/ 9/ 2012، (www.qurynanew.com/41006)؛ و"استهداف عضو بالأمن الداخلي السابق بالرصاص في مدينة درنة"، **التضامن**، 5/ 9/ 2012؛ و"اغتيال أحد قادة حركة اللجان الثورية في درنة"، 31/ 10/ 2012، (tinyurl.com/asx9sog)؛ و"بنغازي: اغتيال العميد المتقاعد عبد الكريم محمد الورفلي"، **التضامن**، 6/ 11/ 2012، (tinyurl.com/apldxxe)؛ و"بنغازي: تفجير جديد يستهدف أحد المواطنين، يعتقد أنه ذو علاقة بجهاز الأمن الداخلي لنظام القذافي"، **المنارة**، 8/ 11/ 2012، (tinyurl.com/anyb4oa)؛ و"قتل أحد أعضاء اللجان الثورية في درنة"، **التضامن**، 19/ 11/ 2012، (tinyurl.com/bqjf2tt).

111. فبحسب ما قاله عضو سابق في كتيبة إسلامية في بنغازي فإن: "عناصر النظام السابق يجب أن يتواروا عن الأنظار. إنهم قتلة، ووجودهم يقوض أسس الاستقرار. إننا بحاجة ماسة للعزل السياسي، وذلك لكي نضع حداً للاغتيالات"، مقابلة في نوفمبر 2012. وأعرب حزب العدالة والبناء عن موقف مشابه إذ كان قد أشار إلى: "أن مشاركة عناصر النظام السابق يؤثر على الإجماع الوطني"، **المنارة**، 12/ 12/ 2012، (tinyurl.com/c5c4msa).

112. "5 مليارات دينار مصروفات الأثاث بحكومة الكيب"، **قورينا**، 7/ 1/ 2013، (www.qurynanew.com/47187).

113. "المجلس الوطني الانتقالي يصدر قانون رقم 10 لسنة 2012، بشأن صرف مبلغ مالي للأسرة الليبية بمناسبة الذكرى الأولى لثورة 17 فبراير"، طرابلس، 15/ 2/ 2012.

114. "وفقاً لمقترح العدالة والبناء... المؤتمر الوطني العام يوافق على تعديل علاوة العائلة والسكن للمواطنين الليبيين"، **المنارة**، 6/ 11/ 2012، (tinyurl.com/bburz5d)).

115. انظر: "LD 500 Million Project Being Prepared".

116. حتى ذلك الزمن، كان يحق لمشوهي الحرب أن يحصلوا على مدفوعات شهرية تبلغ 2000 دينار (أي حوالي 1200 يورو) على مدى الحياة؛ كما خصص لهم المسؤولون وسائط نقل وشقق سكنية تناسب وضعهم الصحي. "مجلس الوزراء يمنح امتيازات للثوار مبتوري الأطراف"، قورينا، 22/ 2/ 2013، (www.qurynanew.com/49258).

117. "طرابلس تتسلم نماذج منحة المشاركين في حرب تشاد"، **التضامن**، 1/ 11/ 2012، (tinyurl.com/a5chbtv).

118. انظر:

"Benghazi Union Rejects Minister and Demands NOC Headquarters", in: Libya Herald, 12/12/2012.

119. إن اعتصام مجموعة صغيرة من متظاهرين مسلحين في ميناء الزويتينة الواقع بالقرب من أجدابيا في ديسمبر 2012، كان قد سبب خسائر تقدر بحوالي 25 مليون دولار. "العروسي: خسائر اعتصام في ميناء الزويتينة النفطي تبلغ 1.3 مليون دولار يومياً"، **قورينا**، 8/ 1/ 2012، (www.qurynanew.com/47240)).
وكمثال آخر نستشهد هنا بالاحتجاجات التي شهدتها أوباري:

"Tebu Say Obari Oil Field Protest Over after Meeting with Minister", in: Libya Herald, 19/12/2012.

120. "مسلحون من الزنتان يمنعون طائرة تابعة لشركة الخليج للنفط من هبوط في حقل حمادة"، **قورينا**، 7/ 12/ 2012، (www.qurynanew.com/45911).

121. فقد تعالت الاحتجاجات ضد قيام محمود جبريل بتعيين رفيق النايض رئيساً تنفيذياً للمؤسسة الليبية للاستثمار (LIA). فالنايض كان يتولى قبل اندلاع الثورة وظيفة قيادية في المؤسسة نفسها. وتعالت احتجاجات العاملين والمستخدمين أيضاً ضد خلفه في قيادة المؤسسة، أعني محسن دريجة؛ وذلك بسبب اتهامهم له بأنه كان على علاقة وثيقة بالنظام السابق. ومهما كانت الحال، فإن زيدان أقال دريجة من منصبه هذا في فبراير من العام 2013، إلا أن دريجة رفض الانصياع إلى قرار التسريح، إذ واصل بمساعدة مجموعة مسلحة تنحدر من مدينته مصراتة التردد على مكتبه، ومزاولة أعماله كما لو كان لا يزال المدير التنفيذي رسمياً. كما وُجه نقد عنيف إلى أحمد كشادة، الرئيس التنفيذي الجديد لمحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار، وذلك لأنه يرتبط بصلة قرابة بأحمد الخروبي، الرفيق القديم للقذافي.

"After Gaddafi: A Spent Force", in: Financial Times, 8/9/2011;

أكد مصدر مطلع أن "موظفين في المؤسسة الليبية للاستثمار يتظاهرون لحماية أموال الشعب الليبي"، **الوطن الليبية**، 1/ 7/ 2012، (tinyurl.com/aqnlaeb)؛ و"زيدان:... قررت تغيير رئيس مؤسسة الاستثمار الوطنية وصندوق التضامن الاجتماعي"، **التضامن**، 1/ 3/ 2013، (tinyurl.com/ccva25v).

122. علاوة على النايض، ينتمي فرج السائح، الذي شغل خلال الفترة الواقعة بين عام 2011 وعام 2013، منصب المدير التنفيذي لصندوق التضامن الاجتماعي، إلى دائرة الأفراد المقربين من محمود جبريل. وتبنى العاملون في الصندوق موقفاً متشدداً في اعتراضهم على تعيين السائح. فالسائح كان قد عمل مع جبريل في عهد القذافي، وذلك في رحاب المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي. وكان، خلال الثورة، يتميز في أنه كان من أقرب المقربين إلى جبريل في المكتب التنفيذي التابع للمجلس الوطني الانتقالي. أضف إلى هذا أن تحالف القوى الوطنية التابع إلى جبريل، قد ساند شقيق فرج السائح، أعني جمعة السائح، في الحصول على مقعد في المؤتمر الوطني العام بصفته نائباً مستقلاً. والمثال الآخر هو وفيق الشاطر، المسؤول المالي في فريق الاستقرار التابع للمجلس الانتقالي والرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الحكومية، المسماة "لاب غرين". من ناحية أخرى، كان الأب عبد الرحمن الشاطر قد انتمى هو وحزبه إلى التحالف لحين من الزمن، ودخل المؤتمر الوطني العام بصفته نائباً مستقلاً أيضاً. "موظفو صندوق الضمان الاجتماعي يتظاهرون ضد الفساد والتجاوزات"، **قورينا**، 2012/10/4، (www.qurynanew.com/15015).

123. انظر: "Libya Probing Oil Firms' Contracts under Gaddafi", Reuters, 9/4/2012.

"الحكومة الليبية المؤقتة تعتزم تشكيل لجنة لمراجعة العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية"، **التضامن**، 24/ 6/ 2012، (tinyurl.com/b8utpft).

124. "لجنة دراسة مشروع مقترح إلغاء القانون رقم 4 تعقد اجتماعها الأول"، **الوطن الليبية**، 15/ 3/ 2012، (tinyurl.com/beew6fn)؛ و"رابطة الملاك: نطالب بالعودة إلى التشريعات التي غيرها القذافي"، **التضامن**، 14/ 11/ 2012، (tinyurl.com/a5qsbkf)؛ وكذلك:

"Thousands of Libyans Struggle With Recovery of Property Confiscated by Qaddafi", in: New York Times, 13/5/2012.

125. انظر: Cole Borderline Chaos.

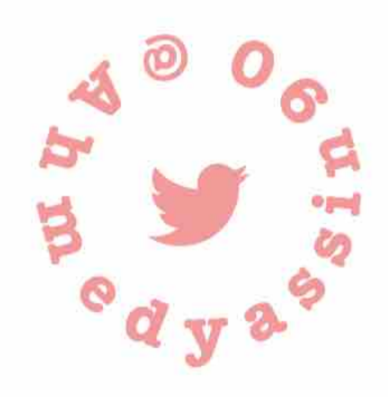
126. راجع بهذا الشأن "ليبيا تغلق منفذ أمساعد الحدودي بسبب كثرة إطلاق النار من المهربين"، **قورينا**، 1/ 7/ 2012، (www.qurynanew.com/37513)؛ وكذلك:

"Border Security Officer Assassinated in Benghazi", in: libya Herald, 5/7/2012.

"ناشد أفراد كتيبة 71 حرس الحدود بالمنطقة الشرقية وزارتي الدفاع والداخلية بالتدخل لحماية أفرادها في المنطقة بعد تكرار عمليات التعدي عليهم"، **التضامن**، 1/ 10/ 2012، (tinyurl.com/baavhw4).

نبذة عن المؤلِّف

فولفرام لاخر؛ خبير في الشؤون الليبية والسودانية في المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمنية في برلين. تعلم العربية في جامعة لايبزغ، وانتقل من ثم إلى القاهرة لدراسة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة.


@Ahmedyassin90

دراسات عالمية

Panton 5015 C



تصدعات الثورة الليبية

القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة

فولفرام لاخر

تصوير

أحمد ياسين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 120